

لاخضري محمد

# جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب مقاربة سياسية أم توجه تنموي؟

دار الإحياء للنشر والتوزيع  
MAISON AL-IHYÂ D'ÉDITION ET DE DISTRIBUTION



جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب

لاخضري محمد

## عن الكاتب



### لاخضري محمد

أستاذ الثانوي التأهيلي بمديرية تاوريرت منذ سنة 2015، حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الأول وجدة. يهتم بالبحث في حقل الجغرافية البشرية وتقييم البرامج التنموية. أنجز عدة مقالات تهم البناء الجهوي بالمغرب وجهة الشرق، وتقييم التنمية الترابية والبرامج التنموية بإقليم تاوريرت.

## هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى تحليل واقع جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب، وتقييم حكمة تدخلات الفاعلين وتوجهاتهم التنموية، مستند في نتائجه على دراسة ميدانية في بحث الدكتوراه حول إشكالية البناء الجهوي والحكمة الترابية بجهة الشرق: حالة إقليم تاوريرت.

ويؤكد هذا الكتاب على أهمية وراهنية البحث في مسار البناء الجهوي بجهة الشرق، ليصبح خيارا استراتيجيا للبحث عن سبل معالجات التفاوتات داخل جهة الشرق. إن تحليل مدى حكمة تدخلات الفاعلين وتوجهاتهم التنموية، مكن من ملامسة الاختلالات التي تقف في وجه نجاح النموذج التنموي، خاصة مع تبوء مؤسسة الريادة في التقطيع الترابي اللامركزي الثلاثي المعتمد على المستوى الوطني. إن تتبع مسار البناء الجهوي الذي عرفته جهة الشرق من خلال التقسيمات الجهوية الثلاث التي عرفها المغرب، توضح أن التقسيمين اللذين شهدتهما الجهة سنة 1971 و1997، احتفظا بنفس المساحة المتمثلة في 82820 كلم<sup>2</sup> مع تغيير داخلي تمثل في إعادة النظر في تقسيم الأقاليم حسب الدينامية السكانية، وأضيفت إلى الجهة في إطار التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015 إقليم جرسيف مما رفع من مساحتها إلى 90127 كلم<sup>2</sup>. ورغم ما راكمته جهة الشرق من تجربة جهوية على غرار باقي الجهات الوطنية، إلا أن مؤشرات الإنتاج والتنمية تظهر ضعف مساهمتها في الإنتاج الاقتصادي الوطني وفي مؤشرات التنمية البشرية، إلى جانب التفاوتات الداخلية بين شمالها الدينامي وجنوبها المتعثر.



ثمن الكتاب

7 \$ | 50 DH

دار الإحياء للنشر والتوزيع  
MAISON AL-IHYÂ D'ÉDITION ET DE DISTRIBUTION



لاخضري محمد

# جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب: مقارنة سياسية أم توجه تنموي؟

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، لا يسمح بإعادة إصدار هذا العمل أو أي جزء منه أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء الناشر ومواقفه

الكتاب: جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب:

مقاربة سياسية أم توجه تنموي؟

المؤلف: لآخضري محمد

الناشر: دار الإحياء للنشر والتوزيع-طنجة

الهاتف: 0614522434

الموقع الإلكتروني: <https://darihyaa.com>

البريد الإلكتروني: darihya74@gmail.com

الطباعة: مطبعة وراقبة بلال

الهاتف: 0535618603

الطبعة: الطبعة الأولى 2025

الإيداع القانوني: 2025MO0705

الترقيم الدولي: 978-9920-539-45-6

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ  
تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة، الآية 105.



## مقدمة عامة

في ظل التأثيرات الناجمة عن الترابط الدولي في زمن العولمة، يستأثر التدبير اللامركزي واللامركز للمجالات بدعم مختلف البلدان على المستوى العالمي، وذلك لتزايد الضغط على المناطق التي تفتقر إلى الموارد الذاتية المنتجة للثروة أو التي تفتقد حكاما في التدبير تمكنها من التموقع في عالم يتسم باشتداد الجاذبية القائمة على تسويق ترابي أفضل من المنافسين.

وفي هذا السياق الدولي المَعْلَمِ المتميز بالمنافسة، يعتبر المغرب من البلدان التي انخرطت منذ السبعينات من القرن العشرين في بناء منظومة جهوية لخلق توازن مجالي وتحسين أساليب التدبير المحلي، عبر السعي إلى توزيع أفضل للموارد بين الجهات وداخل كل جهة، ثم اعتبار الجهة كبديل لبلورة استراتيجية التنمية وإبراز جاذبيتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الجهات المهمشة من قبل السياسات المركزية المعتمدة سابقا.

هذه التوجهات التي هدفت إلى احتواء بؤر الاختلالات بالمجال المغربي، اصطدمت بإكراهات على مستوى تأهيل ودعم مختلف الجهات التي ما زالت تنتظم في إطار ثنائية موروثية متسمة بأولوية المجال الأطلسي والمتوسطي على ما وراء سلاسل الأطلس؛ أي المجال الهامشي، وأضيفت إلى ذلك أولوية تمويل مشاريع استثمارية موجهة لمناطق دون غيرها على حساب التنمية الاجتماعية، كأن الجهة قابلة للتسويق أكثر مما هي مهيأة لتنمية المجال<sup>1</sup>. وانطلاقا من هذه المؤشرات لم يستطع المغرب لحد الآن أن يؤسس لبناء جهوي يكرس لحكاما ترابية تستطيع تحقيق تنمية شمولية ومندمجة.

وتأسيسا لما سبق، فجهة الشرق فلا تزال تواجهها إكراهات بنيوية مجالية وإنتاجية، مما أثر على ضعف مساهمتها في الإنتاج الاقتصادي الوطني التي لا تتجاوز نسبة 4,9%، وكذا تسجيلها الأعلى معدل بطالة وطنيا ب 20,7%<sup>2</sup>، إلى جانب تباين مستويات التنمية بين شمال شرق الجهة الدينامي (إقليمي الناظور وبركان وعمالة وجدة أنكاد) الذي حظي

1- بنعتو محمد (2010): «الجهة بالمغرب بين البعد السياسي والواقع المجالي»، مقال صدر ضمن مؤلف جماعي: الجهوية بالمغرب عرض ونقد واقتراح، مركز وادي سوس للدراسات والخدمات، مطبعة الورود، إنزكان، ص.67.

2 - Schéma Régional d'Aménagement du Territoire de la Région de l'Oriental (2021): «Rapport de synthèse finale- Phase 3», Groupement EDESAT-Sud, p. 18.

باستقطاب للاستثمارات العمومية - جعلته أكثر جاذبية على مستوى السكان والاستثمارات الخصوصية-، وبين أقاليم الوسط والجنوب التي تعيش على وقع النهوض والتعثر (أقاليم فجيج وجrada وتاوريرت وجرسيف والدريوش) وترتبط بالموارد الاقتصادية المحلية غير القادرة على الرفع من تنافسيتها وإنتاجيتها.

فعلى الرغم من مسلسل البناء الجهوي الذي عرفته جهة الشرق فلا زالت لم تستطع معالجة الاختلالات المجالية في مختلف أبعادها، ولا زالت الإنتاجية ضعيفة ومعدلات البطالة والهجرة مرتفعة. من هذا الواقع انبثق موضوع هذا الكتاب «جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب: مقارنة سياسية أم توجه تنموي؟» للعمل على تتبع وتقييم نتائج التقطيعات التي عرفتها جهة الشرق ومؤشرات التفاوتات بين أقاليمها، ومن ثمة تحليل الواقع التنموي، ومعاينة حكمة تدخلات الفاعلين وتوجهاتهم التنموية، بغية فهم وملازمة الاختلالات التي تقف في وجه التنمية الترابية بالجهة بشكل عام.

## 1. دوافع البحث وراهنيته

إن اختيار موضوع جهة الشرق في منظومة البناء الجهوي بالمغرب نابع بالأساس من وقائع مجالية:

أولاً: السياق العام، المتميز بتسارع التحولات الشمولية التي تشهدها جميع الدول ونمو الحاجة إلى الرفع من تنافسية المجالات... أمام هذه الرهانات، أصبحت الجهة في المغرب ركيزة أساسية يعول عليها لبلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية وفقاً للخصوصيات المحلية. ومن هنا تأتي أهمية تتبع وتقييم مسار البناء الجهوي بالمغرب عامة وبجهة الشرق خاصة، من أجل دراسة النتائج وتحليل الفوارق بين الأهداف والواقع، الأمر الذي يسمح بوضع اليد على الاختلالات التي تعرقل نجاح المقاربة الجهوية بالمغرب على مستوى معالجة التباينات المجالية من جهة، ومن جهة أخرى على كيفية التأسيس لبناء جهوي تنموي يحقق التنمية الشمولية الضامنة للاندماج أولاً على المستوى الوطني وثانياً الانخراط التدريجي عالمياً، ويقوي الوحدة والعدالة المجالية والاجتماعية.

ثانياً: إن منطق العولمة وما يحيل إليه من إكراهات حول التوفيق بين الوحدة الوطنية وتقوية القدرة التنافسية للمجالات، جعلت البحث عن مسألة الحكامة الترابية ضرورياً كونها أحد العناصر التي تكشف آليات صنع القرار التنموي وأولوياته ودرجة انخراط الفاعلين المحليين المؤسسيين والمنتخبين والجمعويين والخواص في تدبير الموارد لمواكبة حاجيات مستعملي المجال المحليين (الساكنة المحلية والمقاولات...) والخارجيين (المستثمرين والسياح الأجانب...)، وذلك لأهميته في خلق التوازن المجالي والرفع من قدرة تنافسية المناطق.

ثالثاً: إن جهة الشرق تحتضن عمالة واحدة وسبعة أقاليم، تتفاوت من حيث قدراتها الإنتاجية والتنافسية والسكانية، حيث تمثل عمالة وجدة-أنجاد عاصمة جهوية، وتمتد شمالاً من خلال إقليمي بركان والناظور اللذين يعرفان دينامية اقتصادية وسكانية بفضل الاستثمارات العمومية المهيكلية وما واكبتها من استثمارات خصوصية، أما أقاليم الدريوش وتاوريرت وجرسيف وجرادة وفجيج فتبحث عن المؤهلات التي تمكنها من الرفع من جاذبيتها وتحسين ظروف عيش ساكنتها. وأمام هذا الواقع يحاول البحث رصد مكان الضعف التي تميز مختلف مستويات التدخل وبناء تصور عن اختلالات الحكامة الترابية.

من هذا المنطلق تتجلى أهمية وراهنية البحث في مسار البناء الجهوي بجهة الشرق، ليصبح خياراً استراتيجياً للبحث عن سبل معالجة التفاوتات داخل جهة الشرق. إن تحليل مدى حكامة تدخلات الفاعلين وتوجهاتهم التنموية، يمكن من فهم وملامسة الاختلالات التي تقف في وجه نجاح النموذج التنموي، خاصة مع تَبَوُّؤ مؤسسة الجهة الريادة في التقطيع الترابي اللامركزي الثلاثي المعتمد وطنياً.

## 2. إشكالية البحث وفرضياته والمفاهيم المهيكله له

إن البحث الجغرافي يتطلب تحديد إشكالية دقيقة ذات راهنية ومؤطرة بفرضيات ومفاهيم محورية.

### 1.2. الدراسات السابقة

استأثر مجال المغرب الشرقي عامة وشمال شرق المغرب خاصة باهتمام مجموعة من الباحثين الجغرافيين، وهو الأمر الذي أغنى موضوع هذا البحث ووفر معطيات ومعلومات سابقة ومنح القدرة على مقارنة النتائج وتقييم مسار البناء الجهوي. وقد اهتمت مجموعة من الدراسات<sup>1</sup> في عمومها بقضايا التنمية الجهوية وتنظيم المجال المحلي والجهوي

---

1 - Guitouni A. (1994): «Le Nord Est Marocain: Espoirs et réalités d'une région excentrée», Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, Université Francois-Rablais Tours, 678 p.

-Azzi H. (2003): «Oujda et la frontière Algéro-Marocaine développement Urbaine et développement régional», Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, FLSH Oujda, 570 p.

-Hilmi A. (2008): «Le Nord de l'Oriental Marocain: une Région Frontalière», Thèse de Doctorat en Géographié, Université Francois-Rablais Tours, 337 p.

-Tag B. (1987): «Des mutations agro-pastorales à l'urbanisation dans le Maroc Oriental», thèse de Doctorat d'état en géographie et aménagement, Université de Toulouse-Le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher, 698 p.

-Beguin H. (1974):«l'Organisation de l'espace au Maroc», académie royale des sciences d'outre-mer, Bruxelles, 787 p.

-Belghitri E. (2020): «Mutation socio-spatiales rurales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir: Oujda-Taourirt (Maroc Oriental)», Thèse de doctorat d'état en géographie rurale, FLSH, UMP Oujda, 306 p.

- زروقي الميلود (2022)، «الحدود وتنظيم المجال المحلي والجهوي»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات 2022/28، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب وجدة، 606 ص.

-الصدق عبد الحق (2013): «المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال شرق المغرب»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة رقم 33، مكتبة الطالب وجدة، ط1، 682 ص.

-اليزيدي المصطفى (2005): «التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبات التنمية»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، 433 ص.

-زروالي علال (2001): «التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة – تخصص الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، 723 ص.

-غزال محمد (2007): «الموارد المائية بشمال المغرب الشرقي- التدبير والاستغلال والإكراهات»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية العلوم-وجدة، 581 ص.

- كرزازي موسى (2019): «دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب – ترففة بركان بجهة الشرق نموذجاً»، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 502 ص.

-حميمي عبد الحفيظ (2017): «دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وأفاق التنمية الترابية بممر وجدة-تاويرت»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة محمد الأول وجدة، 366 ص.

والحدود والعلاقات بين المدن والأرياف والدينامية الريفية والرعي... وقدمت هذه الدراسات صورة عامة حول تنظيم المجال بالمغرب الشرقي رغم أنها لا تصب إلا بشكل جزئي في إشكالية هذه الدراسة.

تعد دراسة الأستاذ (اليزيدي المصطفى، 2005) من البحوث التي تتبع تطور التقطيعات الجهوية بجهة الشرق، إذ شكلت مرجعا رئيسيا في التعرف عن تاريخ تنظيم المجال بجهة الشرق، وكذا مجالات تقويم تجربة التنمية والإعداد بالجهة الشرقية. ويكاد يكون كتاب (الصدق عبد الحق، 2013) "المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال-شرق المغرب" الذي انصب حول دراسة العلاقات الماكرومجالية والميكرومجالية من الكتب النادرة التي اهتمت بتحليل تراتبية مناطق النفوذ على المستوى العام والجزئي، لذا اكتسب أهمية كبرى لفهم خصائص علاقة الوحدات فيما بينها المميزة لشمال-شرق المغرب. وثمة كذلك مجموعة من الدراسات التي اشتغلت على إشكالات متنوعة، ونالت منها منطقة الدراسة حظا من الاهتمام نجد: (زروقي الميلود 2022) و(Azzi H. 2003) و(زروالي علال، 2001) و(غزال محمد، 2007) ...

وفي هذا الصدد جاءت العديد من المقالات التي تناولت الإشكالية الجهوية، ويعتبر مقال الأستاذ (زروقي الميلود، 1999) الذي درس مسألة الجهوية وإعداد المجال بالجهة الاقتصادية الشرقية؛ بحيث خلص إلى حجم التفاوتات في النمو داخل الجهة وقسم تنظيم المجال والنمو بجهة الشرق إلى ثلاثة مستويات كبرى: شمال الجهة تسمح له مؤهلاته المحلية بالهوض؛ وسط يستمد قوته من وجدة كعاصمة جهوية؛ جنوب معزول وهامشي بفعل قلة الاستثمارات.

كما أنجزت العديد من الدراسات حول ممر وجدة-تاويرت واهتمت بإشكاليات مختلفة، وتمثل أطروحة (حميمي عبد الحفيظ، 2015) «دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وأفاق التنمية الترابية بممر وجدة-تاويرت» من البحوث التي عالجت إشكالية تطورات أوضاع الممر بمجاله الخلفي وتحليل العلاقات الريفية الحضرية. ومثلت النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة على مستوى تطور تنظيم المجال الريفي، عملا لا يمكن الاستغناء عنه لفهم تطورات تنظيم العلاقات الريف-حضرية بمجال الدراسة. وفي السياق نفسه، أنجزت (Belghitri EL. 2020) أطروحة حول التحولات السوسيوومجالية الريفية وتأثيراتها على الموارد الترابية بممر وجدة-تاويرت، وركزت على رصد الخصائص الطبيعية والبشرية المميزة للمنطقة والتحولات السوسيوومجالية التي تطبعها، واهتمت بتقييم المشاريع الكبرى للتنمية القروية والرعية. وقد خلص إلى ضعف نتائج المشاريع المبرمجة في تحقيق التوازن بين المناطق المحظوظة والمجالات ذات الإمكانيات المحدودة.

ومن هذا المنطلق، يركز هذا البحث على تتبع وتقييم مساهمة التقطيعات الجهوية في معالجة الاختلالات المجالية وضعف الإنتاجية بجهة الشرق. ومن هنا يهتم هذا العمل بالوصول إلى معرفة دور الحكامة الترابية في بلورة مشروع تنموي محلي وجهوي وفق مسار لامركزي.

## 2.2. تحديد الإشكالية

تعرف جهة الشرق مزيجا جغرافيا ذا معالم متباينة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، تمتد الجهة من واد كيس شرقا إلى واد النكور غربا، وفي الشمال تضم جزءا مطلا على البحر الأبيض المتوسط، وتمتد في اتجاه الجنوب إلى الهضاب العليا أو تخوم الصحراء. ترتب على هذا الامتداد الطولي والعرضي تباين في المؤهلات المنتجة للثروة بين الشمال المحفوظ بإمكانياته الاقتصادية المهمة والوسط والجنوب ذي الإمكانيات المحدودة، هذه الوضعية أنتجت تراتبية على مستوى مناطق النفوذ والذي تبينه القدرات التنافسية المتباينة للوحدات المكونة لجهة الشرق<sup>1</sup>.

إن تتبع مسار البناء الجهوي الذي عرفته جهة الشرق من خلال التقسيمات الجهوية الثلاث التي عرفها المغرب، توضح أن التقسيمين اللذين شهدتهما الجهة سنة 1971 و1997، احتفظا بنفس المساحة الممتثلة في 82820 كلم<sup>2</sup> مع تغيير داخلي تمثل في إعادة النظر في تقسيم الأقاليم حسب الدينامية السكانية، وأضيفت إلى الجهة في إطار التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015 إقليم جرسيف مما رفع من مساحتها إلى 90127 كلم<sup>2</sup>. ورغم ما راكمته جهة الشرق من تجربة جهوية على غرار باقي الجهات الوطنية، إلا أن مؤشرات الإنتاج والتنمية تظهر ضعف مساهمتها في الإنتاج الاقتصادي الوطني وفي مؤشرات التنمية البشرية، إلى جانب التفاوتات الداخلية بين شمالها الدينامي وجنوبها المتعثر.

في ظل هذه المتغيرات فإن إشكالية البحث تتمحور حول حكمة التدبير اللامركزي بجهة الشرق، من خلال تتبع وتقييم نتائج التقطيعات التي عرفتها جهة الشرق ومؤشرات التفاوتات بين أقاليمها، ثم تحليل نظام صنع القرار التنموي ودراسة آثار التدخلات التنموية. ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة السؤال العام للبحث على الشكل التالي:

ما مدى مساهمة مسار البناء الجهوي في معالجة الاختلالات المجالية وضعف الإنتاجية بجهة الشرق؟ وكيف يمكن تفسير ضعف مؤشرات التنمية بالجهة وتعثره في التوقع بين الجهات المتنافسة، هل بضعف آليات الحكامة الترابية في تدبير المؤهلات، أم بمحدودية الإمكانيات، أم بهما معا؟

1 - الصدق عبد الحق (2013)، مرجع سابق، ص. 642.

ولتيسير الإحاطة بعناصر الإجابة عن هذا التساؤل المركزي، يمكن تفكيكه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هي خلفيات ونتائج السياسة الجهوية التي يعتمدها المغرب؟ وهل استطاع النموذج الجهوي المعتمد التخفيف من التفاوتات الماكرومجالية والميكرومجالية؟
- إلى أي حد مكن مسار بناء جهة الشرق من معالجة التباينات الداخلية بين شمالها المحظوظ وجنوبها المحدود الإمكانيات؟
- كيف يمكن تبرير محدودية القدرة التنافسية للجهة، هل بضعف آليات الحكامة الترابية في تدبير المؤهلات، أم بمحدودية الإمكانيات، أم بهما معا؟

### 3.2. فرضيات البحث

إن الإجابة عن الإشكالية يستدعي الوقوف عند مجموعة من الفرضيات التي تبقى مجرد أجوبة افتراضية للأسئلة المطروحة، وينبغي إخضاعها للاختبارات، وهي كالآتي:

• تُرجع محدودية السياسة الجهوية في معالجة التفاوتات الماكرومجالية والميكرومجالية إلى إشكالية توحيد الرؤى الاستراتيجية للتنمية على مستوى صنع القرار من خلال تحديد الأولوية بين الجهوية / والعولمة.

• خلق التباين في المؤهلات بين شمال جهة الشرق المحظوظ وجنوبها ذي الإمكانيات المحدودة واقعا لم تستطع الكفاءات الجهوية المحلية تجاوزه، ما يجعل الإطارين اللامركزي واللامتمركز بالجهة غير قادرين على تحديد الأولويات التي ينخرط فيها المجتمع المدني المتبصر بقضاياها الجهوية بمعزل عن المخططات الوطنية ومالكي الرأسمال الخاص.

• توفر جهة الشرق على مؤهلات متنوعة وذات قيمة استثنائية أحيانا، من شأنها تعزيز قدرتها الاستقطابية ونفوذها الجهوي والمساهمة في دينامية النسيج الاقتصادي المحلي وتحسين إطار الحياة، إن تمت تعبئتها في أشكال جديدة من التنظيم والإنتاج.

• قد تكون محدودية آثار التدخلات التنموية على تحسين إطار الحياة والرفع من مستويات تأهيل أقاليم الجهة، راجعة إلى تباين استراتيجيات الفاعلين وضعف آليات التشاور والتنسيق والمواكبة والتقييم في أجرأة البرامج.

### 4.2. تفكيك المفاهيم المؤطرة للبحث

تحتاج بعض المفاهيم إلى شيء التوضيح ولو بشكل مختصر ومركز حتى يتم رفع اللبس الذي يلف بعض مضامينها، وهذا يعود إلى تأثير المحيط المحلي بما يحتويه من قيم وتقاليد في التأثير ولو بشكل جزئي على بعض المفاهيم ذات البعد العالمي.

## 1.4.2. مفهوم الجهة وتقاطعها مع مفاهيم أخرى

### 1.1.4.2. الجهة

تعني الجهة التراب أو الإقليم أو جزءا من سطح الأرض الذي يتميز بخصوصيات طبيعية وبشرية تخضع لمعايير خاصة بكل مجال جغرافي، ونابعة من هذا المجال نفسه<sup>1</sup>. وهي وحدة مجالية تنتقل من مستوى الميكرو إلى مستوى الماكرو، حيث تتغير تبعا لتغير المقياس الجغرافي المعتمد؛ أي من المحلي إلى الوطني ثم الدولي.

وقد عرف مفهوم الجهة تطورا أفرز أشكال من الجهات: الجهة الإدارية باعتبارها هيكل أساسي من هياكل الدولة وإطارا مؤسساتيا لإدارة الحكم وإعداد التراب؛ ثم هناك الجهة الطبيعية التي تتميز بخصائص جيولوجية ومناخية معينة...، مما يجعل الوسط الطبيعي يوجه الأنشطة البشرية؛ ثم هناك الجهة الوظيفية التي تعبر عن خاصية الاستقطاب ونطاقات النفوذ وتأثير المدن على المجالات المحيطة بها تبعا لقوة إشعاعها ومركزيتها.

وضمن هذا التصور العام، يلاحظ أن الجهة في الأصل هي ذلك المجال المتماسك جغرافيا والمناسب للأنشطة البشرية والمعلوم إداريا، إلا أن تحديد مفهوم شامل للجهة صعب المنال لارتباطه بتمثلات السكان وإمكانيات الوسط.

### 2.1.4.2. المجال

المجال هو امتداد جغرافي شاسع واختلفت النظرة إليه باختلاف المدارس الجغرافية، بالنسبة للبعض مجرد إطار طبيعي للنشاط البشري، وللبعض الآخر عامل ضغط على الأنشطة البشرية التي تحتم التأقلم والتكيف من قبل الإنسان، بالنسبة لقسم آخر من الجغرافيين فرصة وإمكانية تتيحها الطبيعة للإنسان يستفيد منها وفقا لإمكانياته التقنية ولحاجياته. ويستخدم المجال من طرف الجغرافيين للدلالة على بناء الإشكاليات الجغرافية ومعالجتها.

إن تفسير أي مظهر مجالي لا بد من معرفة طبيعة الموارد المعبأة ومعرفة السلوكات والممارسات المجالية للمجموعات البشرية المستعملة للمجال وعلى أساس كل ذلك يتم تحديد مواضيع معينة للدراسة من قبل الجغرافيين.

1- محابن عبد القادر (2010): «الجهة كمفهوم تراخي»، مقال صدر ضمن مؤلف جماعي: الجهوية بالمغرب عرض ونقد واقتراح، تنسيق محمد الحاتمي، مركز وادي سوس للدراسات والخدمات، مطبعة الورود، إنزكان، ص. 17.

#### 3.1.4.2. التراب

يعني التراب في اللغة العربية "ما نعم من أديم الأرض (وجه)<sup>1</sup>"، أي صار ناعما وميسورا، غير أن المقصود بالتراب الذي ترجم عن اللغة الفرنسية Territoire مغاير تماما، على أن الكلمة العربية الأقرب إلى العبارة الفرنسية المذكورة هي الحيز.

يمكن تحديد التراب انطلاقا من مجموعة من الموارد الخاصة التي يعتبر التراب نتاجا لها في علاقتها المباشرة مع التمثلات التي يكونها عنه المستعملون الذين يمكنهم تعبئة تلك الموارد من خلال التجربة الفردية والجماعية، وعندها فالتراب له طبيعة مزدوجة مادية ورمزية. ويأخذ التراب ثلاثة أشكال: أولا منطقة نفوذ أو مناطق نفوذ متجاورة، ثانيا يمكن أن يكون أرخبيليا (بمعنى مناطق نفوذ متباعدة مرتبطة فيما بينها بتيارات)، يمكن أن يكون شبكيا (مناطق نفوذ متباعدة مرتبطة بشبكة معينة أو بعناصر شبكة معينة)<sup>2</sup>.

كما أن التراب له معنى قانوني وإداري وحتى سياسي، وهو بناء يكشف عنه الفاعلون داخله وترتبط استمراريته الزمنية بإرادة والتزام هؤلاء الفاعلين، ولكي تلعب الجهوية دورا كاملا يجب أن تستجيب لمفهوم التراب ومن ثم لخصوصياته الحالية.

#### 2.4.2. البناء الجهوي بالمغرب

يكتسي البناء الجهوي خيارا استراتيجيا تبناه المغرب في سياق الممارسة الديمقراطية وإقرار حقوق المجتمعات المحلية ومشاركتها في صنع القرار بما يضمن العدالة المجالية وإذكاء نوع من التنافس بين الجهات. وللوصول إلى ذلك اعتمد المغرب تقطيعات جهوية وإقليمية وجماعية حاضنة لممارسات الفاعلين المحليين وتوليد بذور التنمية.

لذلك، يمثل البناء الجهوي المغربي تلك السياسة اللامركزية التي تطبقها الدولة تدريجيا على شكل مسلسل يراعي المتغيرات الداخلية والخارجية للبلد، ويروم خلق ظروف ملائمة للتنمية الترابية والحكامة. وبذلك فالبناء الجهوي هو عبارة عن مشروع تنموي جهوي يتم بناؤه للبحث عن أفضل نموذج يتماشى مع الدولة الواحدة ويساعد على الإجابة عن الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية المطروحة.

فقد شرع المغرب منذ حصوله على الاستقلال في تقسيم المجال الوطني إلى عدد من الوحدات الإدارية، واتخذ الإقليم كوحدة إدارية للتنمية انطلاقا من واقع الاختلالات

1 - قاموس المعجم الوسيط.

2 - عبد القادر محايين (2010)، مرجع سابق، ص 22-23.

المجالية الموروثة من فترة الاستعمار<sup>1</sup>. وإن تراكم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي شابت المجال المغربي وعجز الإطار الإقليمي والجماعي عن مواجهتها، دفعت بالدولة إلى تأهيل المجال الترابي عبر اعتماد التخطيط الجهوي كأداة لتنفيذ التصاميم<sup>2</sup>، التي أخذت على عاتقها التنمية والإقلاع الاقتصادي، هذا إلى جانب إطلاق مشاريع اهتمت بالمناطق الغنية (حوض سبو) أو التي فرضتها الدول الأوروبية (مشروع التنمية الاقتصادية للريف الغربي الذي دعمته أوروبا بفعل تأثيرها بالهجرة المتزايدة التي كان منبعها من الريف). وبالتالي فالبعد الجهوي لم يبرز بشكل فعلي بعد الاستقلال، بل تجسدت معالمه وبوادره في جهوية المخططات الاقتصادية التي لم تترتب عنها النتائج المنتظرة<sup>3</sup>.

وانطلاقا من العجز الذي خلفته السياسة التنموية عقب الاستقلال، اتجه المغرب إلى تقطيع التراب الوطني إلى سبع جهات اقتصادية حسب ظهور 16 يونيو 1971، الذي سعت من خلاله إلى خلق توازن وتكامل وانسجام بين أقاليم الجهة. ساهمت تجربة التقطيع الجهوي لسنة 1971 في ميلاد فكر جهوي بالمغرب، على الرغم من أن الجهة لم تتمتع بأي شخصية معنوية ولا استقلالية مالية خاصة، فبقيت مهمتها استشارية في التحضير لتصاميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأفرزت تضخم محور الدار البيضاء-القنيطرة وفسح المجال لبروز وتنامي بعض الأقطاب الحضرية الجهوية الجديدة التي أصبحت تقوم بدور رئيس في تنظيم المجال مثل مدينتي الناظور وبركان داخل الجهة الشرقية.

إن الواقع المجالي والتنموي الذي أفرزته التجربة الجهوية لسنة 1971، دفع بالسلطات العمومية إلى تبني تقسيم جهوي جديد سنة 1997م باستطاعته أن يشكل وحدات جهوية لامركزية قادرة على تأطير عمليات التنمية المحلية من الأسفل وتجاوز الاختلالات المجالية الموروثة. إلا أن تجربة 1997 بينت محدوديتها في الاستجابة لمتطلبات التنمية الترابية المتوازنة بين الجهات المغربية وفي التفعيل اللازم للحكامة الترابية القائمة من الأسفل وعلى التدبير التشاوري الالتقائي بين جميع الفاعلين بالمجال. وقد فرضت أولوية العولمة والتنافسية الاقتصادية وحل ملف الأقاليم الجنوبية بناء على الحكم الذاتي، على تصور سياسة جهوية متقدمة تغدو الخيار الأساسي للدولة المغربية في ربح رهانات التنمية المستدامة

1 - Zair T. (2018): «Région et régionalisation avancée au Maroc – Aspect organisationnels et modes de l'action», Edition et impressions Bouregreg- Rabat, p. 36.

2 - البورقادي فاطمة وكنالي آمال (1996): «تطور الجهة بالمغرب»، ورد في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية، العدد 8، ص. 32.

3 - ملوكي رشيد (2017): «الجهوية المتقدمة بالمغرب: أي دور للتقطيع الجهوي في تفعيل التنمية الترابية؟»، ورد في منشورات حوارات، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة المجلة المفصلية، عدد مزدوج 2 و3، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، ص. 231.

الداخلية وتعزيز الدور الإقليمي للمغرب في محيطه الجيوستراتيجي الإفريقي والمغاربي. وقد تكون الجهوية المتقدمة محطة نحو العبور إلى جهوية عميقة مركزة على الأفقية والحكامة الترابية وجهات مستقلة ماليا، وسياسيا بنخب وكفاءات جديدة ومجتمعية. وبناء على ما سبق، يعتبر تقديم وتقييم التجربة المغربية في مسار البناء الجهوي ذا أهمية لفهم وملامسة الاختلالات التي تعرقل نجاح المقاربة الجهوية في تحقيق تنمية متوازنة ودائمة تعطى فيها الأهمية والمسؤولية للنخب والجماعات الترابية لتكشف عن قدراتها وطاقاتها.

### 3.4.2. مفهوم التنمية ومقارباتها

لقد أصبحت قضايا التنمية تستأثر باهتمام الدوائر العلمية والجهات الرسمية، وهو ما حتم تبني مقاربات نظرية للتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف تجاوز الإكراهات الاقتصادية التي كانت تعرفها بلدان العالم بشكل عام، والدول السائرة في طريق النمو بشكل خاص<sup>1</sup>. ويقصد بالتنمية في المعاجم اللغوية "فعل الزيادة في الشيء قصد تحسينه"، سواء كان هذا الشيء ماديا كالإنسان، والموارد والإنتاج... أو لا ماديا كالفكر والثقافة، وهو الأمر الذي يقضي بأن التنمية تتطلب فعلا أو أفعالا من أجل تحقيق الزيادة، أي هي عملية مقصودة تستهدف أبعاد متعددة. ولقد رافق تعدد أبعاد التنمية، اعتبارها عملية شمولية يصعب الفصل بين عناصرها ويكمل بعضها البعض، تهم في نفس الوقت المجال والمجتمع والاقتصاد والثقافة... وعلى هذا الأساس تنوعت مدلولات التنمية وتغيرت مقارباتها، من العمودية إلى المحلية ثم إلى الترابية<sup>2</sup>.

وعليه، فعقب استقلال البلدان النامية ومنها المغرب، اعتمدت استراتيجيات ومخططات لمواجهة مخلفات الإرث الاستعماري وهيمنت عليها المقاربة الأمنية العمودية، وهو ما نتج عنه توطين استثمارات في مناطق محددة واكبتها اختلالات مجالية وسكانية وإنتاجية<sup>3</sup>. أرغمت السياقات الداخلية والعالمية تدارك المغرب للتنمية من الأعلى، نحو

1 - Legouté J.R (2001): «Définir le développement : historique et dimensions d'un concept plurivoque», in revue d'économie politique internationale, Vol. 1, n°1, université du Québec à Montréal, p. 9. (En ligne) <http://www.unites.uqam.ca/gric>

2 - محايين عبد القادر (2019): «الدور المفترض والدور الواقعي للمجتمع المدني في التنمية الترابية بالمغرب في ضوء السياسات الترابية الجديدة»، ورد ضمن المؤلف الجماعي: الجهوية والحكامة والتنمية الترابية، إشكالية التصور وتحديات التنزيل، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية- القطب الجامعي آيت ملول، طباعة ونشر سوس، أكادير، ص. 22.

3 - الناصري محمد (2000): «مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن»، ترجمة جلال الحكماوي، ورد ضمن كتاب التحولات الاجتماعية بالمغرب، إصدار مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث الرباط، ط1، ص. 39.

اعتماد مقارنة التنمية البديلة أو المحلية والتي رافقتها نهج خيار اللامركزية القائم على إشراك الفاعلين المحليين، والعمل على تنفيذ مخططات تساعد على تكييف المجتمع والسكان مع العولمة.

إن نجاح التنمية من الأسفل يجعل المستوى المحلي الإطار المناسب لتعبئة الفاعلين يتوقف على تقييم مدى فاعلية مكونات التراب<sup>1</sup> مع البرامج والمخططات، باعتبار أن تبني استراتيجية ملائمة لمواجهة العوائق المجالية يتأسس على هوية الجماعة وإمكانيات التراب<sup>2</sup>. وانطلاقاً من ذلك أصبحت مقارنة التنمية الترابية تنبني على مشاركة الفاعلين المحليين ومنح كل تراب حق استعمال ما يملكه من منافع وخيرات وذلك لمواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية. وفي هذا التصور وفي سياق إشكالية هذا البحث، ترتبط استراتيجية التنمية كمحاولة لمعالجة التفاوتات المجالية من المستوى المحلي نحو الجهوي ثم الوطني، والوصول إلى تنافسية ترابية وتحقيق متطلبات الساكنة المحلية.

يتضح من خلال هذا التطور الذي عرفه مدلول التنمية ومقارباتها، أنها عبارة عن إجراءات إرادية تمس جميع مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبرؤى تنموية قريبة ومتوسطة وبعيدة، وبتدابير قوامها الحكامة الترابية.

#### 4.4.2. الحكامة الترابية

تعتبر الحكامة الترابية من المواضيع التي تستأثر باهتمام صناع القرار في مختلف بقاع العالم كما هو الحال في المغرب، باعتبارها مدخلا لإرساء سياسة تنمية ترابية ناجعة، من خلال التركيز على انخراط الفاعلين المؤسساتيين والمنتخبين والمهنيين والجمعويين في تعبئة أفكارهم وقدراتهم ومواردهم والعمل على التجديد والتنسيق بين أعمالهم<sup>3</sup>. ويقصد بالحكاما الترابية بذلك الأسلوب التشاركي للحكم وتديبر الشؤون العامة، ويرتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص وكذلك من المجتمع المدني بهدف تحقيق العيش الكريم المستدام لجميع المواطنين<sup>4</sup>.

1 - يشبه التراب بذلك الصندوق الأسود للطائرة الذي يدون كل المعلومات المتعلقة بكل رحلة، ومن هنا فالتراب هو الحيز الذي يدون كل الأفعال في علاقة بطبيعة الموارد والتمثلات التي يكونها عنها المستعملون.  
2 - Gouttbel J.Y (2010): «Le consultant et le développement territorial», Edition Economica, Paris, p.10.

3 - حسني المصطفى (2009): «إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، ج1، ص. 71.

4 - Pin C. (2015): «La gouvernance territoriale de l'innovation entre région et métropole», Thèse de doctorat en sociologie, Université Paris 13- Sorbonne Paris cité, p. 28.

وارتبطت نشأة الحكامة بالتدبير والنجاعة الاقتصادية<sup>1</sup>، إلا أن الانتقال إلى المستوى المحلي في التدبير فرض تحليل نظام التدبير الترابي ونجاعة التدخلات، ومن هنا ارتبط مفهوم الحكامة الترابية بتفاعل كل من المتدخلين والتقائية تدخلاتهم في تحقيق التنمية الشمولية<sup>2</sup>. أي أن الحكامة الترابية ترتبط بفاعلين ومستويات عديدة في ممارسة تدبير المجالات والمؤسسات والسياسات العمومية، مما يتيح سبل التنمية محليا وجهويا وعلى صعيد الدولة<sup>3</sup>. إذن، تقوم الحكامة الترابية على توسيع مجال تدخل الفاعلين المحليين والتنسيق بينهم وبين مختلف مستويات المؤسسات والمرافق العمومية والخاصة من أجل تلبية حاجيات الساكنة في ظل استدامة الموارد وتوازن البيئة، وتثمين الموارد بما يضمن ترشيد وعقلنة الممارسات.

وإجمالاً، فالحكامة الترابية تدل على نمط ممارسة الشأن العام المحلي وفق مقاربة تشاورية مبنية على التنسيق بين المتدخلين ومحتكمة إلى مبادئ الديمقراطية والمساءلة والشفافية... من خلال التركيز على مستويات ترابية معينة (محليا، جهويا، وطنيا) وتعزيز قدراتها التنافسية لتحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار تبني المغرب مع دستور 2011 والقوانين التنظيمية المكملة له، مستجداً استهدفت القضاء على مجموعة من التحديات التي تعترض الجماعات الترابية والمنتخبين المحليين في تحقيق التنمية المتوازنة.

### 3. مناهج البحث وخطواته

إن دراسة أي إشكالية جغرافية يتطلب تتبع مناهج مختلفة تبعاً لتطور مراحل إنجاز البحث، بغية التحكم في عناصره والرفع من قيمة نتائجه العلمية.

#### 1.3. المناهج المعتمدة لبلورة مشروع البحث

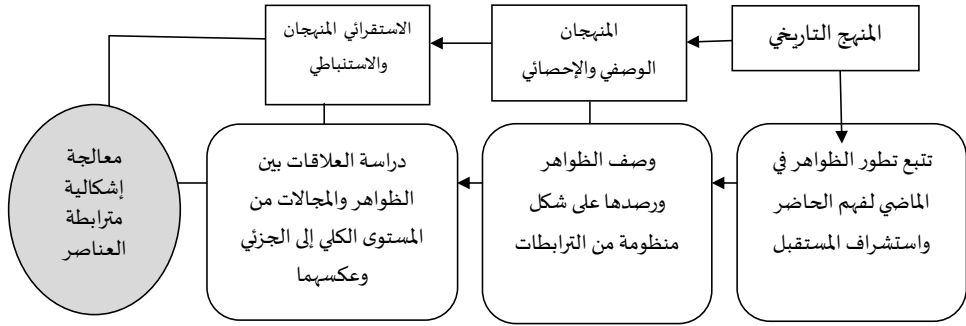
إن معالجة وتفكيك العناصر المكونة لموضوع البحث تطلب اتباع مناهج محددة، ساعدت على تتبع وتقييم مسار البناء الجهوي للمغرب عامة وبجهة الشرق خاصة، إلى جانب تحليل الفوارق بين واقع المؤهلات والتنمية وحكامه تدخلات الفاعلين.

1 - Williamson O.E (2002): «The theory of the firm as governance structure: from choice to contact», journal of economic perspectives, vol. 16, N°3, p.p. 171-195.

2 - شملة مراكشي عادل (2021): «الحكامة المحلية في ضوء المفهوم الصحيح للإدارة الترابية»، ورد ضمن مجلة القانون والمجتمع، العدد 4، ص. 77.

3 - Bakkour D. (2013): «Un essai de définition du concept de gouvernance», in Studies and Syntheses, LAMETA, Université de Montpellier, p. 32. (En ligne) <https://docplayer.fr/8739430-Un-essai-de-definition-darine-bakkour.html>

## شكل رقم 1: المناهج المعتمدة لمعالجة إشكالية البحث



المصدر: صفوح خير (2000): «الجغرافية: موضوعها ومناهجها وأهدافها»، دار الفكر، دمشق-سوريا، 532 ص.

يشير الشكل رقم 1 إلى المناهج الموظفة لدراسة موضوع البحث، وعلى اعتبار أن مسار البناء الجهوي الذي عرفه المغرب وجهة الشرق مر بمراحل تاريخية، فإن المنهج التاريخي كان هو السبيل إلى تتبع هذا التطور، سواء من حيث المظهر العام لتشكيل المجال المغربي عبر التاريخ وتحليل خلفيات التقطيعات الجهوية وتبيان نتائجها الترابية والاقتصادية والاجتماعية، أو من حيث دراسة تطور جهة الشرق ومؤشرات التفاوتات بين أقاليمها.

ومن أجل دراسة العلاقات الماكرومجالية والميكرومجالية، أي علاقة الجهة بمحيطها ونطاق نفوذها والتنافس بينها وبين الجهات الأخرى حول مد النفوذ، اعتمد المنهج الاستنباطي الذي يجسد عملية الانتقال من الكل إلى الجزء في فهم العلاقات، وبالتالي العمل على الانتقال من الجهوي إلى المحلي، كما وظف المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الأحداث القابلة للملاحظة، فيبدأ من الجزء لاستنتاج ما هو عام<sup>1</sup>، وقد تبلور ذلك في تحليل الإمكانيات واستراتيجية الفاعلين ومن ثمة مستويات تأهيل أقاليم الجهة.

كما يعتبر المنهج الوصفي والإحصائي من أهم المناهج التي تساعد الباحث في الجغرافية من الإجابة على الفرضيات والإشكاليات التي يطرحها ويعالجها<sup>2</sup> إما بالكلمة (كيفي) أو بالرقم (كمي)، حيث يمكن من تشخيص الظواهر ورصدها وفهم مضمونها على شكل منظومة من العلاقات بهدف المقارنة بين وجوه الشبه والاختلاف بين الظواهر و/أو المجالات وتحليل العوامل والظروف.

1 - صفوح خير (2000)، مرجع سابق، ص. 124.

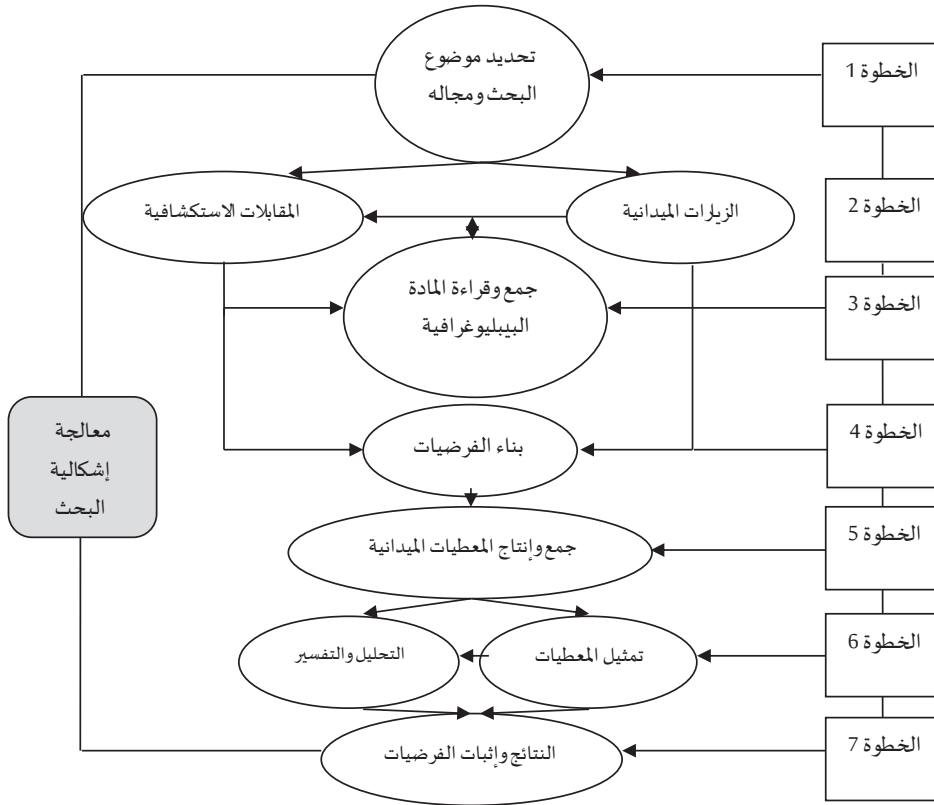
2 - ضايض حسن (2005): «المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط»، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، المغرب، ص. 11.

### 2.3. خطوات إنجاز البحث

بناءً على التصور المنهجي الذي حدد أنفاً ومعالجة إشكالية البحث، اتبعت سبع خطوات عملية واختيرت أدوات منهجية ملائمة (الشكل 2).

الخطوة الأولى: شكل تحديد موضوع البحث ومجاله.

شكل رقم 2: الخطوات العملية المتبعة في إنجاز البحث



المصدر: إنجاز الباحث

الخطوة الثانية: الزيارات الميدانية والمقابلات الاستكشافية: تعتبر الزيارات الميدانية المتكررة بمثابة أداة منهجية فعالة وضرورية في بناء تصور شامل حول تنظيم المجال وتحديد المجالات المشابهة والمختلفة من حيث الخصائص، فعلى سبيل المثال مكنت الملاحظة الميدانية الأولية من تقسيم جهة الشرق إلى ثلاثة مجالات كبرى تختلف من

حيث الإمكانات وتربط بينهما علاقات متكاملة: شمال الجهة الذي يعرف دينامية سكانية واقتصادية وتجهيزاتية، وتواجهه تحديات بيئية مرتبطة أساسا بنقص الموارد المائية؛ مجال أقاليم الوسط يشهد استنزافا في ثرواته وخاصة الغابوية واستمرارا في ضعف مستويات تأهيله مما يفرض على ساكنته إن توفرت الظروف في الهجرة؛ مجال هضبي قاحل يمتد على إقليم فجيج وتسود به تربية المواشي وذو كثافة سكانية ضعيفة ومستويات تأهيل محدودة.

كما ساعدت المقابلات الاستكشافية (مع أساتذة جامعيين، منتخبين وموظفين بالجماعات الترابية ومهندسين بالمصالح الخارجية، فاعلين جمعويين ورؤساء تعاونيات...) من إغناء البحث بتوجهات وملاحظات منهجية سمحت من مقارنة الموضوع مقارنة دقيقة وشاملة، فمثلا حددت هذه المقابلات بعض أوجه العلاقات الماكرومجالية والميكرومجالية بين مكونات أقاليم جهة الشرق، من خلال التمييز بين العناصر ذات التأثير الأساسي من جهة وذات التأثير الثانوي من جهة أخرى.

**الخطوة الثالثة: جمع وقراءة المادة الببليوغرافية:** بالموازاة مع الملاحظة الميدانية للمجال المدروس تم الاهتمام بالتأطير النظري للبحث من خلال الاطلاع على مادة ببليوغرافية<sup>1</sup> (كتب، أطروحات جامعية، مقالات...) مكنت من معرفة التراكم المعرفي والعلمي حول إشكالية التقطيعات الترابية بالمغرب عامة وبجهة الشرق خاصة.

• فأولا: تم الاعتماد على الدراسات المنهجية التي مكنت من معرفة تقنيات وأدوات البحث الجغرافي، ومن رصد شروط توظيفها، وساعد هذا التأطير المنهجي على وضع خارطة طريق عملية أزالَت الكثير من اللبس حول اختيار الأدوات التي تخدم إشكالية البحث ومن ثم الوصول إلى التحقق من الفرضيات الموضوعية.

• وثانيا: انصب العمل الببليوغرافي على جرد مختلف الأبحاث النظرية والدراسات والتقارير المتعلقة بتنظيم المجال المغربي عبر التاريخ وبتتبع الممارسة الجهوية بالمغرب، وذلك لتفسير منطلق البناء الحالي للمجال المغربي ونتائج هذا التطور الذي عرفه في بنائه الجهوي على تنمية البلاد وقدرته على مواجهة تحديات المستقبل.

• وثالثا: وجه البحث الببليوغرافي حول الدراسات والأطاريح الجامعية والمقالات التي أنجزت عن جهة الشرق وشمال شرق المغرب، وقد ساعدت في معرفة المميزات الجغرافية وخصائص العديد من الظواهر (المجال الحدودي، العلاقات بين المدن والأرياف، التنمية الجهوية، الديناميتين الحضرية والريفية...) الخاصة بشمال شرق المغرب، رغم أن معظمها

1 - أنظر لائحة المراجع.

لا يصب إلا بشكل جزئي في إشكالية البحث المبينة على المقاربة التقييمية للممارسة الجهوية ودراسة آثار وحكمة صنع القرار التنموي.

وفي نفس المرحلة، اعتمدت مسلكان للاتصال بالمصالح الإدارية الإقليمية والجهوية والوطنية؛ مسلك مباشر من خلال التعامل بشكل متكرر مع مصالح مختلفة مثل مقرات الجماعات الترابية القاعدية والإقليم والجهة، والمديرية الجهوية للفلاحة، والمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي للموية، والمندوبية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر... ومسلك غير مباشر عبر تصفح مواقع إلكترونية رسمية للوزارات والمندوبيات مثل: المندوبية السامية للتخطيط، المرصد الوطني للتنمية البشرية، وزارة التجهيز والنقل... وذلك لجمع المعطيات والتقارير الرسمية المتوفرة بالإدارات والتي تساعد في المعالجة والتحليل، وخاصة في هذا البحث المبني على الدراسات التقييمية الذي انطلق من تحليل الفوارق بين ما تم التخطيط له وأنجز وما لم يتم التخطيط له وأنجز وما خطط ولم ينجز.

**الخطوة الرابعة: بناء الفرضيات:** مكن كل من الاطلاع البيبليوغرافي والملاحظة الميدانية والمقابلات الاستكشافية من صياغة فرضيات تمحورت حول نتائج السياسة الجهوية وإشكالية الحكامة الترابية على مستوى صنع القرار التنموي وآثاره.

**الخطوة الخامسة: العمل الميداني:** يشكل العمل الميداني الأساس الذي يقوم عليه البحث الجغرافي، فالميدان بمثابة المختبر الذي يستقي منه الجغرافي جل معلوماته ويعطي للبحث مصداقيته ويحدد قيمته العلمية ويقيم فرضياته<sup>1</sup>. ولأجراء العمل الميداني اعتمدت مقابلة ميدانية مع مختلف المتدخلين الجهويين سمحت بجمع معطيات كمية وكيفية.

**الخطوة السادسة:** تمثلت هذه الخطوة في تفريغ المعطيات وتحليل متغيراتها الكمية والنوعية، وتحويل معطياتها إلى رسوم بيانية وجداول إحصائية، ثم إلى خرائط موضوعاتية باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية كبرنامج Arc Gis 10.22 من خلال بناء قاعدة معلومات لمجموع العناصر كالموارد الترابية وأقطاب التنمية، وإظهارها في خرائط تمكن متخذ القرار من توطئ المشاريع والرفع من القدرة التنافسية للمجالات. كما تمت الاستفادة من برنامج Adobe Photoshop في جمع الصور وتحسين جودتها.

**الخطوة السابعة:** تمحورت حول وضع التصميم الشمولي للبحث وتحليل مضامينه.

1 - زروقي الميلود (2022)، مرجع سابق، ص. 17.



## الفصل الأول:

### البناء الجهوي بالمغرب:

### خلفيات التقطيع ونتائجه الترابية والاقتصادية والاجتماعية

#### مقدمة الفصل

إن استيعاب مكونات تنظيم المجال المغربي سياسيا وإداريا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا، تستند على حصيلة تطور تاريخي متتالي الحلقات تكون أساسا لاستشراف المستقبل برؤية واضحة. لقد عرف المجال المغربي عبر قرون تغيرات عميقة على مستوى تنظيم التراب الوطني، ارتبطت بمستويات تحكم الدول المتعاقبة في مجالها والنظم المكونة للعلاقات الاقتصادية داخليا وخارجيا، فأنتجت مجالات منفتحة بإنتاجية مرتفعة (نموذج الشمال الغربي) وأخرى هامشية معزولة باقتصاد هش وتأهيل محدود (نموذج أقاليم المغرب الشرقي).

لقد زكت السلطات الاستعمارية الفرنسية والاسبانية هذا التوجه خدمة لمصالحها وأهدافها الاستغلالية، فاهتمت بالاستثمار داخل المجالات المحظوظة المتوفرة على الموارد الطبيعية لتسهيل عملية الربط بالمتروبول الفرنسي، وأهملت المجالات الهامشية الفقيرة، فأحدثت بذلك اختلالات مجالية عميقة. وبقدر ما استغلت ثروات المغرب النافع، همشت المغرب غير النافع، فورث المغرب بعد الاستقلال إشكالات كبرى في تنظيم وتنمية مجاله، عندها قسم المجال الترابي إلى أقاليم ثم إلى جهات في ثلاث تجارب للتخفيف من التفاوتات المجالية والرفع من مستويات تأهيل الأقاليم الهامشية.

إن تنظيم التدخلات ضمن تسلسل للإصلاحات وفق سياسة عمودية بمقاربة أمنية، وهاجس السيطرة على المجال الترابي وضبط سكانه وأولوية المركز على الهامش وأولوية عولمة المجال الترابي والتنافسية، جعل نتائجها محط تساؤلات تستدعي التقييم والنقاش والتحليل.

بناء على ما سبق، سنسلط الضوء في هذا الفصل على إشكالات أساسية تتعلق بتنظيم المجال المغربي ومعه المغرب الشرقي عبر التاريخ، لفهم تطورات استغلال المجال

المغربي والعلاقات بين الإنسان والوسط، انطلاقاً من كون المجتمعات هي التي تنتج تراها. كما سيتم التطرق إلى سيرورة البناء الجهوي بعد الاستقلال انطلاقاً من الوقوف على خلفياته ومحاولة تقييم نتائج التقطيعات الجهوية في التخفيف من التفاوتات المجالية الموروثة.

## 1. قراءة جيو-تاريخية في تنظيم المجال المغربي ومكوناته الأساسية

إن المغرب بموقعه الجغرافي المنفتح على العالم المتوسطي والأطلسي وعمقه المتجذر في الصحراء والشرق ذي البعد المغاربي، عرف تحركات بشرية ومعه تنظيمات ترابية متغيرة حسب التوسع والضعف والانفتاح أو الانغلاق، إلا أن اللجوء إلى النسب الشريف والشرعية الدينية وفر للمغرب سلطة دولية مستمرة منذ الفتح الإسلامي<sup>1</sup>.

واعتباراً لذلك دأب الباحثون في التراب المغربي إلى تقسيم السياسات الترابية إلى ثلاث حقبة تاريخية:

• حقبة ما قبل الاستعمار؛ تميزت بتنظيم مجالي خاضع بشكل دوري للمؤثرات الداخلية والخارجية؛

• حقبة الاستعمار؛ أنتجت ثنائية مجالية لاعتبارات مصلحة وكذا بتشديد المراقبة على مجموع التراب؛

• حقبة ما بعد الاستقلال؛ سعت إلى إيجاد سياسة ترابية تهدف إلى مواجهة التباينات المجالية وتحقيق التنمية.

إن ما ميز سياسة تنظيم المجال بالمغرب من خلال قراءتنا التاريخية لكرنولوجيا المجال المغربي، دفعنا إلى اعتبار مغرب الألفية الثالثة دخل حقبة جديدة في مسار مراقبة وتنظيم مجاله الترابي بإضفاء مفاهيم جديدة كعولمة المجال الترابي بأقطاب جهوية واعتماد التدبير المحلي.

### 1. بنية المجال المغربي قبل الاستعمار

عرف المجال المغربي قبل تدخل الاحتلال الأوروبي في القرن العشرين تطورات مجالية انحصرت بين التأثيرات الداخلية المرتبطة بتقسيم المجال بين القبائل وقوة تنظيمها، وبين التأثيرات الخارجية من البحر والمحيط وعمقه الصحراوي وشرقه المغاربي.

1 - العروي عبد الله (1996): «مجل تاريخ المغرب»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط5، ج1، ص. 33.

## 1.1. ثلاثة مجالات متميزة بين مندمج وموالم ومستقل

كان المغرب الأقصى قبل أواسط القرن الثامن الميلادي مفعولا فيه أكثر مما كان فاعلا؛ أي كان تابعا وفي الواقع لم يكن ككيان سياسي موجود في تلك الفترة<sup>1</sup>، وتجسد ذلك في هشاشة بنيانه السياسي ولم ينجح في إقامة جهاز حكومي مستقل<sup>2</sup>. إلا أن تأسيس مدن ساحلية مطلة على الشمال (لكسوس وسلا وزيليس وطنجة وبناصا وتمودا وموغادور)<sup>3</sup> تعكس روابطه التجارية بالإمبراطوريات التي نشأت بالعالم المتوسطي (الفنيقيون والقرطاجيون والرومان والوندال والبيزنطيون) واهتمامها بالموارد البحرية السمكية، واعتباره حلقة وصل بين اسبانيا والعالم المتوسطي مع افريقيا، وما يوضح ذلك هو اتخاذ طنجة عاصمة في حقب مختلفة وإنشاء ميناء بها<sup>4</sup>.

ومن المؤكد أن أغلب هذه المدن تأسست في أقصى الشمال الغربي للمحيط الأطلسي ما عدا وليلي والصويرة ومليبية وفجيج. وقد أنشأت طرق مواصلات تنطلق من طنجة إلى ليكسوس ومن ثمة تتفرع إلى طريقين أحدهما يتجه إلى سلا والثاني يتجه نحو وليلي عبر القصر الكبير. وازدهرت هذه الطرق حينما ارتبطت على شكل حزام يشد شمال افريقيا من قرطاج مرورا بآلتافا (وهران) ثم وليلي إلى جزيرة قرنة (قبالة وادي الذهب)<sup>5</sup>. ويفسر ذلك اهتمام الامبراطوريات الاستعمارية المتلاحقة وبالأخص الرومانية على التحكم بالمناطق الخلفية الغنية بالثروات الفلاحية (القمح والشعير والكروم والزيتون والصوف والمواشي والمعادن والخزفيات) التي كانت تزود إيطاليا باحتياجاتها من المؤن. أما باقي المجالات فكانت ريفية منعزلة عن التدخلات الاستعمارية على شكل جمهوريات وإمارات ترتبط علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية بتربية الماشية والترحال وأماكن وجود الموارد المائية<sup>6</sup>.

ومنذ فترة الإمبراطورية الرومانية الغربية، بدأ المغرب الشرقي يشكل شخصيته الحدودية والاقتصادية، حيث اعتبر واد ملوية نقطة حدودية بين الامبراطوريات التي امتد نفوذها في شمال افريقيا<sup>7</sup>، والرعي معطى اقتصادي رئيسي للمناطق السهبية بجنوبه<sup>8</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص. 35.

2 - Ben Mlih A. (1990): «Structures politiques du Maroc colonial», Ed l'Harmattan, p. 14.

3 - لكسوس (قرب مدينة العرائش)، زيليس (أصيلا)، تمودا (تطوان)، بناصا قريبة من مشرع بلقصري (سهل الغرب)، موغادور (جزر الصويرة).

4 - Beguin H. (1974), Op.Cit, p. 88- 89.

5 - العروي عبد الله (1996)، مرجع سابق، ج 1، ص 70.

6 - Beguin H. (1974), Op.Cit. p. 93.

7 - Ibid., p. 90.

8 - Tag B. (1987), Op.Cit, Tome1, p. 68.

جدول رقم 1: تنظيم المجال المغربي قبل الفتح الإسلامي (من القرن 10 ق. م. إلى  
أواسط القرن 8 م)

المورد الاقتصادي	الوسط	التنظيم	الخصائص
التجارة	المدينة	مندمج	المجال المغربي
الفلاحة	الريف	موال	
الرعي	الصحراء-الجبال-المجالات السهبية بالشرق	مستقل	

المصدر: العروي عبد الله (1996)، مرجع سابق، ص 98. (بتصرف).

يتضح من خلال الجدول 1 أن إنتاج المجال في حقبة ما قبل دخول الإسلام إلى المغرب -حقبة طويلة- ارتبط بمدخلين؛ مدخل التأثيرات الخارجية الآتية من البحر الأبيض المتوسط التي ارتكزت في الشمال والشمال الغربي على الخصوص، حيث تميز الاستيطان به بأولوية التجارة والاقتصاد على السياسة والحرب، ثم مدخل تديبر مجالي واسع منغلق قائم على المجالس الجماعية والنظام القبلي.

إن الاتجاه العام الذي ميز تاريخ تنظيم المجال المغربي خلال حقبة ما قبل الفتح الإسلامي، هو الانتقال من مستوى إلى آخر؛ من مناطق حضرية مندمجة في الحضارات الدخيلة (من قرطاجية ورومانية...إلخ) إلى مجالات ريفية خلفية موالية للسلطة ومحافظة على مميزاتهما. بينما المناطق النائية الجبلية والصحراوية والسهبية الشرقية حافظت نوعا ما على استقلاليتها. أما الخصائص الاقتصادية فتميزت باعتماد الفلاحة والتجارة في المناطق الأطلسية والسهول الخصبة، وسيادة الرعي بمناطق ما وراء الأطلسية من جبال وسهوب وصحار.

## 2.1. هشاشة الاندماج المجالي إلى حدود فرض الحماية

عجل الفتح الإسلامي من إحداث تغيرات في تنظيم المجال المغربي لكونه تحرر من التبعية الكاملة وأخذ زمام المبادرة، فتأسست سلسلة من مدن- دول توسعت بعدها

إلى إمارات ثم إلى دول<sup>1</sup>. واستندت السلطة المركزية المتعاقبة في فرض سيطرتها وشرعيتها على مكونات رئيسية، منها العصبية التي تجعل القبيلة- الدولة عنصرا رئيسيا في استمراريتها، كما أسست على الدين كمكون إدماجي، إضافة إلى السيطرة على المحاور التجارية لكونها القلب النابض للدولة والذي كرس تفاعلا اقتصاديا بين المناطق المغربية<sup>2</sup>.

لقد حدث منذ القرن التاسع الميلادي تغير في تنظيم المجال وأصبحت جاذبيته شيئا فشيئا تتجه إلى الداخل مع تطور التجارة الصحراوية، وبالأخص مع إنشاء مدن جديدة في مجموع التراب الوطني تجاوز إشعاعها حدود المغرب، وأخرجت بذلك مجالا شاسعا (الوسط والمغرب الشرقي والصحراء) من العزلة التي عاشتها في فترات زمنية طويلة وأصبح المجال المغربي موحدًا<sup>3</sup>. فإن مدينة سجلماسة التي نشأت منذ القرن السابع الميلادي تمتعت بشهرة مع تطور التجارة الصحراوية وعبرها كانت تتم المبادلات مع بلاد السودان وشمال إفريقيا والشرق الأوسط<sup>4</sup>. كما أن تأسيس مدينة فاس التي أصبحت منذ القرن الحادي عشر الميلادي ملتقى الطرق التجارية من الجنوب إلى الشمال وفي اتجاه الشرق شكل إشعاعا وطنيا ودوليا<sup>5</sup> ومركزا اقتصاديا وأصبح بذلك المغرب حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا<sup>6</sup>، إلى جانب تأسيس مدينة وجدة التي شكلت ممرا في الربط التجاري بين الغرب والشرق<sup>7</sup>. إلا أن المغرب الشرقي بتجمعاته السكنية ظل هامشيا كونه مجالا للمواجهة ولم تتخذ أي مدينة منه كعاصمة للسلطة المخزنية على غرار مدينة فاس ومراكش ومكناس<sup>8</sup>.

1 - العروي عبد الله (1996)، مرجع سابق، ج 1، ص.35.

2 - شقير محمد (2006): «تطور الدولة في المغرب - إشكالية التكون والتمركز والهيمنة- من القرن الثالث قم إلى القرن العشرين»، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، ص. 33.

3 - Beguin H. (1974), Op.cit, p. 94.

4 - حركات إبراهيم (2000): «المغرب عبر التاريخ»، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ج 1، ص.10.

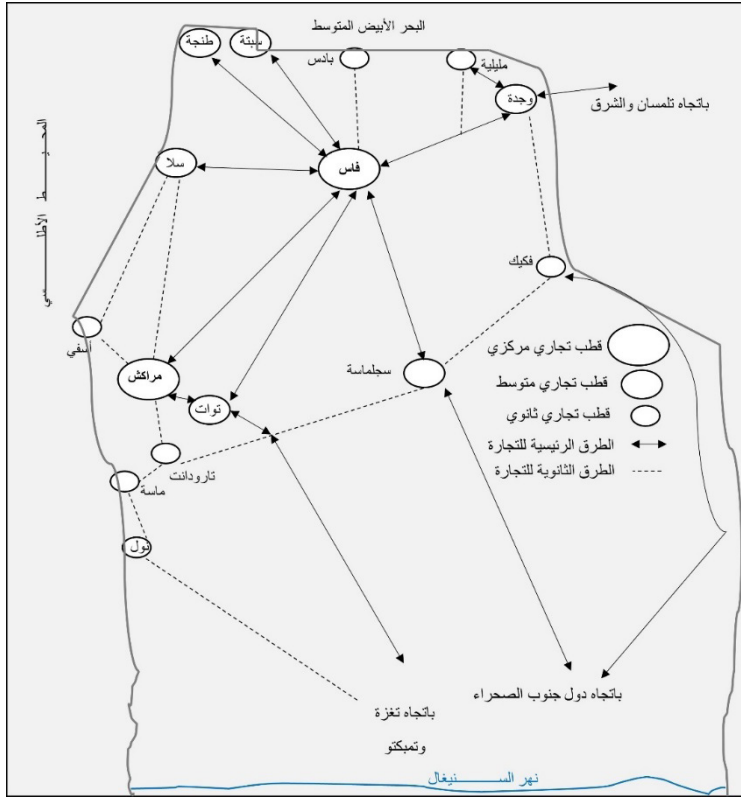
5 - Leon A. (1956): «Description de l'Afrique», trad. Epaulard Paris Maisonneuve, p 241. Cité par Beguin H. (1974), Op. Cit., p. 107.

6 - Brignon J. (1967): «Histoire du Maroc», hatier, Paris, p. 121.

7 - Guitouni A. (1994), Op.Cit, p. 93.

8 - اليزيدي المصطفى (2005)، مرجع سابق، ص. 48.

شكل رقم 3: المحاور التجارية بالمغرب الأقصى في القرن السادس عشر الميلادي



Source: Beguin H. (1974), Op. Cit., p.108.

نستنتج من الشكل رقم 3، أن المجال المغربي نظم على أساس قطبين مركزيين، فاس ومراكش لأهميتهما في المحاور التجارية الصحراوية. لقد نظمت مدينة فاس المجال المغربي بمختلف مكوناته الترابية مع العالم الخارجي وذلك بانطلاق تسعة طرق تجارية نحو مدن سبتة وباديس ومليلية وتلمسان وسجلماسة ومراكش وسلا وتوات وطنجة. بينما انطلقت من مدينة مراكش خمسة محاور طرقية قارية باتجاه كل من سوس وتوات وفاس وسلا وآسفي. أما فيما يخص المغرب الشرقي، فقد عاش في عهد الدولتين المرابطية والموحدية على وقع ازدهار ناجم عن امتداد مجال النفوذ الشاسع للدولتين إلى حدود إفريقية (تونس)، وبعدها أضحت منطقة صراع بين سلاطين المغرب الأقصى والدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأوسط.

وإجمالاً، ظل الاندماج المجالي هشاً لكونه قام في جزء كبير منه على التجارة عبر الصحراء ماعدا مدينة فاس التي كانت تعتبر مركزاً اقتصادياً، لم يسمح بنمو يرتكز على

أسس داخلية قادرة على تشكيل أقطاب تجارية وإنتاجية جهوية تسوق المنتوج المحلي. ويؤكد ابن خلدون على أن التجار الأكثر ثراء هم أولئك الذين يجروون على الذهب إلى حدود السودان<sup>1</sup>.

لقد واجه المغرب خلال العصر الحديث تغيرات داخلية وخارجية، تمثلت بالأساس في الغزو الإيبيري والضعف التركي التي أدت إلى اختناق اقتصاده وعزلته بعدما حاصرته أوروبا من الواجهتين البحريتين وفرضت عليه الانفتاح وحرمتها من كل الإمكانيات للامتداد نحو الخارج، واختل المحور التجاري التقليدي شمال-جنوب الذي كانت بوابته الأساسية سبتة، أما الموانئ الأطلنطية لم تعد سوى مراكز لتصدير المنتوجات الخام التي تسيطر عليها السفن الأوروبية<sup>2</sup>، في حين عاش المغرب الشرقي على وقع التدخلات الأجنبية العثمانية والإسبانية وأصبح مجال تنافس تارة يخضع للسيادة المغربية وتارة أخرى للسيادة العثمانية<sup>3</sup>.

ومن المؤكد أن العصور الحديثة قد سجلت اختلالا مجاليا بسبب الضعف الذي عرفته المحاور التقليدية للتجارة، نتيجة دخول الاستعمار إلى إفريقيا الغربية وتحويل الطرق التجارية إما عبر الموانئ الغربية جنوب الصحراء أو بتوجيه الأتراك للقوافل شرقا إلى الموانئ المتوسطية التي كانوا يتحكمون فيها، مما أدى إلى توقف الموارد التي كانت تنعش اقتصاد المغرب، إلى جانب غياب رؤية سياسية واضحة لإعادة هيكلة تنظيم المجال المغربي بالاعتماد على الداخل والخارج عوض الانغلاق<sup>4</sup>؛ إذ أصبح الساحل الأطلنطي أكثر فقرا وتحول إلى تخوم؛ أي إلى مناطق موجودة في الهامش<sup>5</sup>.

من أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت في تنظيم المجال خلال هذه الفترة العصبية من تاريخ المغرب، هو صعوبة إقرار وحدة شاملة للبلاد رغم المحاولات التي قام بها بعض السلاطين العلويين، حيث أسفر تعدد الاضطرابات والثورات في مجموع التراب الوطني التي غذاه انطواء بعض القبائل على نفسها (سوس والمغرب الشرقي والأطلس المتوسط وفاس والصحراء ومراكش)، عن رضوخ المخزن للمعاهدات مع الدول الأوروبية التي تضمنت في غالبيتها حرية الملاحة والتجارة وسن الحماية القنصلية (وصل عدد المحميين سنة 1890

1 - ابن خلدون عبد الرحمن: «مقدمة ابن خلدون»، تحقيق عبد الله محمد الدرويش 2004، دار يعرب دمشق، ط1، ج2، ص. 33.

2 - القدوري عبد المجيد (2000): «المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15 و18م (مسألة تجاوز)»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، صص. 274-273.

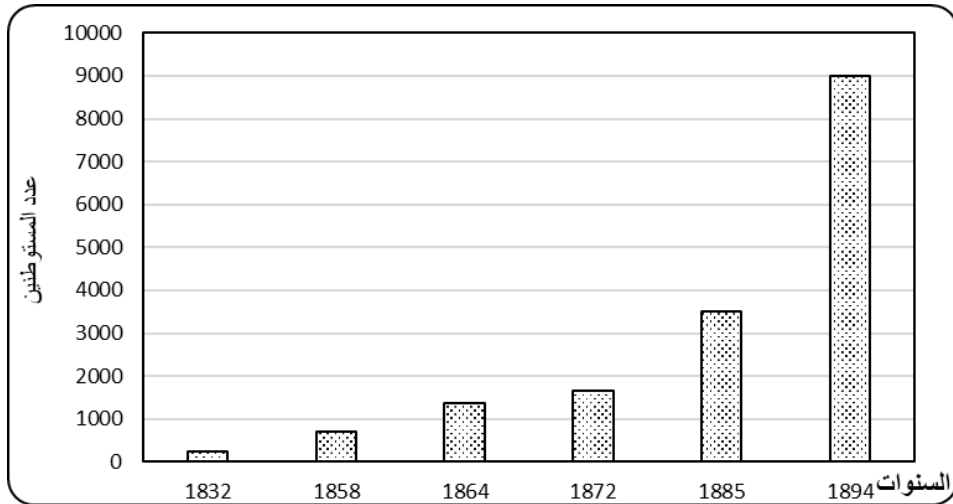
3 - زروقي الميلود (2022)، مرجع سابق، ص. 11.

4 - Beguin H. (1974), Op. Cit., p. 107.

5 - الناصري محمد (2000)، مرجع سابق، ص. 25.

إلى ما يقارب 7000 شخص (شكل رقم 4)<sup>1</sup>، ومن مؤشرات هذا التطور هو السماح للأوروبيين بالاستقرار والتملك.

شكل رقم 4: تطور عدد المستوطنين الأوروبيين بالمغرب ما بين 1832 إلى 1894



Source: Beguin H. (1974), Op. Cit, p 117.

مع بداية القرن التاسع عشر، تعرض المغرب لضغوط خارجية إمبريالية (بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والدانمارك وإيطاليا والسويد) وكان المجال الترابي يُحتل تدريجياً، ما أحدث تحولاً رئيسياً في تنظيم المجال عن طريق التوجه للمدن الساحلية على حساب المدن الداخلية التقليدية، وعجزت الدولة عن حماية ترابها من التدخلات الخارجية بل ولم تستطع مراقبة مجالها إلا عبر وساطة القبيلة والزوايا، التي كانت في الغالب هشة لا سيما في هوامش البلاد أو في المناطق النائية والوعرة المسالك (الشرق والجنوب الشرقي) التي كانت تشهد تارة تبعية وتارة أخرى سيطرة تبعا لحركة المخزن والسلطان<sup>2</sup>.

وهكذا وجد المخزن نفسه أمام مجال ترابي تتداخل فيه مؤثرات داخلية وخارجية يصعب مراقبته بشكل كامل وبالأخص المجالات التي كانت تسمى ببلاد السيبة (قبائل الجبال والأراضي القاحلة<sup>3</sup>). واعتبر رهان التحكم في المجال الهاجس الرئيسي الذي يشغل بال

1- حركات إبراهيم (2000)، مرجع سابق، ج3، صص. 15 - 113.

2- الناصري محمد (2000)، مرجع سابق، ص. 21.

3- لبيكر رشيد (2003): «إعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية»، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، ص 120.

المخزن، وكان تحكم السلطة المركزية (المخزن) على أربع عواصم ذات بعد جيوسياسي (المدن السلطانية<sup>1</sup>): مراكش وفاس ومكناس والرباط، عبر تنظيم مجالها الخلفي الدينامي اقتصاديا بالداخل والخارج والمتمثل في السهول والهضاب الأطلسية والممرات والطرق المؤدية إلى وجدة وتافيلالت<sup>2</sup>، هذا إلى جانب البحث عن مد مجال النفوذ على المناطق الهامشية (المغرب الشرقي) والثغور البحرية.

إن التطور الذي عرفه المجال المغربي خلال العصر الحديث والمعاصر أنتج ثلاثية مجالية (الخريطة رقم 2) قطعت مع التنظيم التقليدي المرتكز على الداخل؛ وانفتحت على الخارج بدرجات متفاوتة وهي كالآتي:

• أولا هناك، مجال منفتح ازدادت أهميته خلال القرن التاسع عشر وهو منفتح على الخارج، ويتمثل في المناطق الأطلسية التي فرضت عليها القوى الأوروبية الإمبريالية الانفتاح على التجارة الدولية عبر توقيع معاهدات تجارية، مما أدى إلى بروز مدن أصبح إشعاعها وتأثيرها وطنيا مثل الدار البيضاء.

• وثانيا هناك، مجال تابع ليس بالمنفتح كليا ولا بالمنغلق، حيث يوفر المنتوجات الفلاحية والمعدنية الضرورية وهو مركز السلطة السياسية (فاس- مكناس-مراكش).

• ثم ثالثا هناك، مجال منغلق هامشي في المناطق القاحلة والجبلية التي كانت في عحيان مستمر ولا تعترف إلا بالسلطة الروحية للسلطان وترفض سلطته الرمزية، وكانت تسهر على تدبير شؤونها مؤسسة "اجماعة" لذلك نتحدث هنا عن لامركزية مفروضة على المخزن<sup>3</sup>.

هذا التفكك المجالي استغله الأوروبيون وبالأخص فرنسا وإسبانيا منذ بداية القرن العشرين وراحوا يبيحون الاستعمار العسكري للمناطق الهامشية، منتهية بفرض نظام الحماية في 30 مارس 1912 معلنين عن بداية تشكيل ترابي جديد يبين ضعف الإدارة الترابية للمخزن، وبالتالي تأثيرها السلبي على إمكانية تنظيم مقاومة التدخل الأجنبي.

وبهذا فالتنظيم الجهوي قبل الحماية تجسد بشكله المفروض على المخزن أو في إطار تعيين السلطان لمن يخلفه على رأس كل منطقة جغرافية، وبهذا لا يمكن أن نتحدث عن

1 - بولرياح علي (2012): «الجهوية والتنظيم الترابي-نحو جهوية متقدمة بالمغرب»، مطبعة الطوبريس للطباعة والنشر، طنجة، ط1، ص.27.

2 - عياش ألبير (1985): «المغرب والاستعمار-حصيلة السيطرة الفرنسية»، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورد الدين سعودي، دار الخطاب للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط1، ص.48.

3 - لبكر رشيد (2003)، مرجع سابق، صص. 121-122.

تنظيم جهوي قائم على معطى قانوني بقدر ما ارتبط على أسس قوة وضعف المخزن من جهة وعلى قوة القبيلة والبعد الجغرافي. وهكذا تكون فترة الحماية قد أجهزت على المغرب التقليدي لتظهر دينامية حديثة لمراقبة التراب وتنظيمه.

## 2. تنظيم مجالي استعماري مكرس للاختلالات الجهوية

قد تبدو الفترة الزمنية للحماية (1912-1956) غير ذات أهمية إذا ما قارناها بتطور التنظيم الترابي للمجال المغربي منذ قرون طويلة. والحال أن هذا الفاصل أحدث تغيرات جذرية في تنظيم التراب الوطني والعلاقة بين المخزن و"الجماعة"، وذلك بوضع حد للتقسيم بين المناطق المخزنية والمناطق ذات التدبير اللامركزي المفروض<sup>1</sup>. وحسب ما ذكر أول مقيم عام فرنسي بالمغرب هوبير ليوطي سنة 1912، إن إنشاء جهات وحده من سيمكن سلطات الحماية الفرنسية من إحكام السيطرة على المجال الترابي وبأقل التكاليف واستثمار مختلف خيرات الطبيعة والبشرية<sup>2</sup>.

### 1.2. المجالات الترابية الاستعمارية والتوظيف «الكولونيالي» الجديد

اتسم التنظيم الجهوي في بداية فترة الحماية بمحاكاته التقسيم القبلي، وذلك للتحكم في القبائل المناهضة للمستعمر واستغلال الثروات التي تزخر بها البلاد<sup>3</sup>، فأحدثت في منطقة النفوذ الفرنسي جهات عسكرية بقرار صادر من المقيم العام الفرنسي في 4 غشت 1912، وكان يعيّن على رأسها ضباط فرنسيون يخضعون مباشرة للمقيم العام وتخضع لهم كل القوات الفرنسية في الجهة ويشرفون على المرافق الموجودة فيها<sup>4</sup>.

غير أن البناء الجهوي الذي اعتمد لم يبق محافظا على نفس الصورة بل خضع للتعديل تبعا لتوسع هامش المواجهة مع المقاومة، فأحدثت ابتداء من سنة 1919 أقاليم مدنية ومنها الدار البيضاء والرباط ووجدة، وعدل هذا التقسيم في سنوات 1923 و1935 و1940 و1948، وتشكلت الجهات من مستويات إدارية مختلفة مشكلة في سبع جهات ضمت

1 - الناصري محمد (2000)، مرجع سابق ص. 27.

2 - الميلود زروقي (1999): «الجهوية وإعداد المجال: حالة الجهة الشرقية»، ورد في كتاب المجال الجغرافي والمجتمع المغربي المغرب الشرقي، رئيس التحرير المصطفى نشوي، العدد 4، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص. 29.

3 - تروان ج.ف (2006): «المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية»، مؤلف جماعي تحت إشراف تروان جون فرانسوا، ترجمة علي آيت احماو وإدريس البوشاري، منشورات طارق، الدار البيضاء، ص. 19.

4 - كومغاز إبراهيم (2010): «أي تقييم للتجربة الجهوية بالمغرب في أفق الجهوية الموسعة»، ورد في مؤلف الجهوية بالمغرب: عرض ونقد واقتراح، تنسيق محمد الحاتمي، مركز وادي سوس للدراسات والخدمات - إنزكان، ص. 33.

في المستويات السفلى 94 وحدة إدارية صغيرة، لكنها مقسمة بين 13 بلدية ودوائر ومقاطعات وملحقات<sup>1</sup>.

وبدورها قسمت منطقة النفوذ الإسباني إلى مناطق عسكرية ومدنية، حيث شملت منطقة الشمال أربع جهات عسكرية وهي الناظور وتطوان وسبتة ومليلية، وخمس جهات مدنية هي كورت والريف وشفشاون وجباله واللكوس<sup>2</sup>. أما منطقة الجنوب فضمت سيدي إفني وطرفاية والعيون والداخلة<sup>3</sup>.

إن ما يمكن أن نستنتجه من طبيعة هذه السياسة المجالية القائمة على توظيف مفهوم "الجهوية" والاتجاه نحو تقسيم المجال الوطني إلى جهات عسكرية وأخرى مدنية، هو استهدافها المناطق السهلية الغنية وإحكامها السيطرة على المجال المغربي واستغلال خيراته. ويظهر ذلك من خلال التوجه المزدوج بين النفعي والإثني<sup>4</sup>، الذي يتضح مع التحديث الذي عرفه المحور الساحلي وانحصاره في الجزر التي ساد فيها الازدهار الزراعي واستغلال المعادن، إلى جانب توجيه المناطق الهامشية والجبال والواحات والتخوم على أساس إثني بتفريق القبائل ودعم معادتها لبعضها البعض<sup>5</sup>.

وهكذا، من خلال تعامل السلطات الاستعمارية مع المجال المغربي، يتضح أن المحتل الفرنسي والإسباني أولى أهمية للتقسيم الجهوي في بلورة سياسة ضبطينية نفعية كفيفة بأن يصبح المجال المغربي خاضعا لنفوذه وتحكمه. وهذا التوجه كانت له نتائج وخيمة على مستوى سياسة إعداد التراب الوطني عبر إنتاج الازدواجية، ففي السهول والهضاب الأطلنطية والمتوسطية حدث نمو اقتصادي متسارع وذلك بإنشاء تجهيزات انطلاقا من الساحل في اتجاه داخل البلاد، أما المجالات السهبية والجبال والصحاري تم الاكتفاء بتأطير السكان.

1- بوجروف سعيد (2012): «الجهة والجهوية بالمغرب: أي مشروع لأي تراب»، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، ط1، صص. 128-133.

2- الرحماني حفصة (2015): «التدبير الاستراتيجي للتراب والمخططات الجماعية للتنمية أية آفاق وأية الرهانات»، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي - طنجة، ص. 108.

3- بلمحجوبي محمد «استراتيجية التنمية الجهوية بالمغرب»، جريدة الصحراء - 6 يوليوز 1996، العدد 2725.

4- الناصري محمد (2000)، مرجع سابق، ص. 31.

5- بولرباح علي (2012)، مرجع سابق، ص. 33.

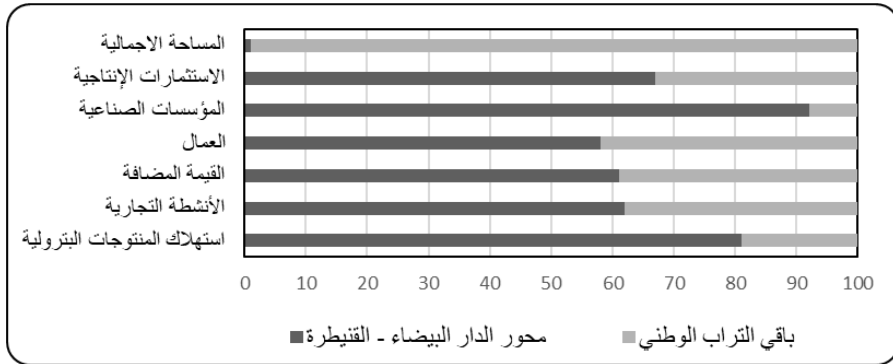
## 2.2. تباينات جهوية مؤثرة على البنية المجالية

حققت السياسة الترابية الاستعمارية ما فشل فيه السلاطين المغاربة في السيطرة على المجال الترابي ومراقبة سكانه مراقبة مباشرة<sup>1</sup>، غير أنها أنتجت نفس الميكانيزمات التي كان ينتهجها المخزن قبل دخول الاستعمار. حيث استعمل النظام القبلي للتحكم وبقية المناطق الهامشية (بلاد السبية = المغرب غير النافع) معزولة عن المناطق المحظوظة (بلاد المخزن = المغرب النافع)<sup>2</sup>، ومعها تحول الثقل الاقتصادي والاجتماعي نحو المدن الساحلية، ومثلت الدار البيضاء بمينائها الجديد قطب استقرار للبرجوازية الناشئة وجذب للاستثمارات والسكان وتم ربطها بباقي الجهات الأخرى، وبها نما دور الساحل الأطلسي في تنظيم المجال الترابي، مما جعل البنية المجالية بالمغرب تعاني من تباينات مختلفة.

### 1.2.2. تمركز القطاعات الإنتاجية ذات المردودية بمحور الدار البيضاء - القنيطرة

إن إعطاء الأهمية لجهات المغرب النافع، دفع بالسلطات الاستعمارية إلى تركيز جهودها وأنشطتها الاقتصادية خاصة في محور الدار البيضاء-القنيطرة بإحداث أهم ميناء في شمال إفريقيا "ميناء الدار البيضاء"، حيث ضم ما يناهز 85% من الأنشطة الصناعية والتسويق والتصدير والتجارة والخدمات<sup>3</sup>.

شكل رقم 5: تركيز الأنشطة الصناعية والتجارية بمحور الدار البيضاء-القنيطرة خلال الفترة الاستعمارية



Source: Plan quinquennal 1960-1964, p. 361.

1- ملوكي رشيد (2017): مرجع سابق، ص. 225.

2-Rousset M. (1974): «l'aménagement du territoire et la régionalisation au Maroc», B.I.I.A.P, N°31, p. 55.

ورد عند ملوكي رشيد (2017): «التقطيع الجهوي ومسلسل التشكيل الترابي بالمغرب (السياقات، والوظائف والأبعاد»،

مكتبة الرشاد- سطات، ص. 56

3- ملوكي رشيد (2017)، نفس المرجع، ص. 57.

يتضح من خلال الشكل رقم 5، الاختلال الذي ميز نمط توزيع الأنشطة الصناعية والتجارية في المغرب إبان الفترة الاستعمارية؛ حيث تم التركيز على الساحل، بل على محور الدار البيضاء- القنيطرة كمركز رئيسي للاستقطاب من خلال جذب لـ 3/2 الاستثمارات الإنتاجية، التي كانت موجهة في غالبيتها إلى الصناعات الغذائية والنسيجية. في حين بقيت المجالات الأخرى ضعيفة من حيث القيمة المضافة المسجلة ولا تساهم إلا بـ 39% التي كانت في أصلها عبارة عن أنشطة لاستخراج المعادن وتصديرها كمواد خام عبر ميناء الدار البيضاء، ومن الأمثلة على ذلك المغرب الشرقي الذي كان يحظى بغنى معدني كالفحم الحجري بمدينة جرادة ومناجم بوعرفة للمغنيز والرصاص والزنك بتويسيت.

أحدث إنشاء ميناء الدار البيضاء تحولا مجاليا بنيويا، فالمدينة أصبحت المركز الاقتصادي الأهم في المغرب بعد تراجع المركز الاقتصادي التاريخي لمدينة فاس، ومعه هاجرت البرجوازية الفاسية نحو الدار البيضاء. ويوضح أيضا انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد داخلي إلى اقتصاد منفتح دوليا. إذ يلخص رئيس مصلحة التعمير والهندسة للحماية ميشيل إيكوشار هذا التصور الاستعماري للمجال المغربي الذي كتب عنه سنة 1950 "لقد رأينا في بضع سنوات التيارات التجارية للمغرب العتيق تنقلب بشكل جذري: فكل النشاط انجذب نحو الساحل، نحو الدار البيضاء"<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس، فقد اهتم المستعمر بالمغرب الأطلسي في مثلث الدار البيضاء- فاس-مراكش ذي الإمكانيات الاقتصادية المهمة مستفيدا من أكبر حصة من الاستثمارات العمومية والخاصة، وحافظ على هامشية وتخلف المغرب ذي الإمكانيات الضعيفة وخاصة مع اختفاء تجارة القوافل. وهذا الطرح تولد عنه اختلالات جهوية بين أجزاء نافعة من التراب الوطني منفتحة وتابعة للإمبريالية الخارجية، وأجزاء منغلقة لم تعرف أي نشاط جديد سوى استخراج المعادن وتصديرها خاما واستغلال المناطق الصالحة للاستثمار وإنتاج الرأسمال (المغرب الشرقي نموذجا).

## 2.2.2. تركيز الأنشطة الاقتصادية وتكريس الفوارق الديموغرافية والاجتماعية

أثرت الرؤية المجالية الاستعمارية بين مغرب نافع وآخر غير نافع وتركز الأنشطة الاقتصادية في اختلال توزيع السكان والقطاعات الاجتماعية، وشكل بذلك محور الدار البيضاء-القنيطرة مركزا للاستقطاب السكاني سواء من القرى المجاورة للشريط الساحلي أو

1- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، مديرية إعداد التراب الوطني (2000): مرجع سابق، ص. 31.

من الجهات البعيدة التي تعاني من مشاكل التهميش وانعدام التجهيزات والأنشطة الاقتصادية. وهكذا تمركز حوالي ثلث ساكنة المغرب على مساحة لا تتعدى عشر المساحة الإجمالية للبلاد، وبلغت نسبة زيادة عدد ساكنة مدينة الدار البيضاء %540 بين سنتي 1926 و1952م.

### جدول رقم 2: تطور ساكنة مدينة الدار البيضاء ما بين سنتي 1926-1952

السنوات	عدد السكان (نسمة)
1907	25000
1926	108608
1936	257403
1952	682388

Source: Hassan II (1976) « Le Défi », Albin Michel, Paris, p 127.

يشير الجدول رقم 2 أعلاه، إلى أن مدينة الدار البيضاء شهدت تزايدا سكانيا كبيرا في الفترة الاستعمارية، حيث استقطبت ما يقارب 8,6 % من سكان المغرب سنة 1952، نظرا لتركز الأنشطة الاقتصادية ووجود أهم ميناء بالمغرب، مما شجع على استقطاب اليد العاملة من جميع أنحاء التراب الوطني. وقد شكلت الهجرة الداخلية العامل الرئيسي لهذا الازدياد الديموغرافي السريع، مما أفرز مشاكل اجتماعية، لعل أهمها ارتفاع نسب البطالة ونمو أحياء الصفيح المفتقرة لشروط العيش الكريم التي كان يقطنها سنة 1952 ما يزيد عن 150 ألف مغربي<sup>1</sup>.

وعلى العكس من ذلك لم تشهد المدن الداخلية تزايدا ديموغرافيا كبيرا بالمقارنة مع ما عرفته المدن الساحلية، بحيث لم تتعد نسبة الزيادة السكانية بمدينة فاس %24,3 ما بين 1936 و1952، بالمقابل عرفت مدينة القنيطرة زيادة تجاوزت %223 في نفس الفترة وذلك نتيجة إعادة تركيز الأنشطة الاقتصادية والبنيات التحتية من الداخل باتجاه الشريط الساحلي. كما عرفت مدينة وجدة، عاصمة المغرب الشرقي، زيادة قدرت بـ %135 بفعل استقطابها للمهاجرين من الجزائر ومن المناطق المجاورة (آنكاد وبني يزناسن والهضاب العليا)<sup>2</sup>.

1 - ألبير عياش (1985): مرجع سابق، ص 304.

2 - المرجع نفسه، ص 307.

أثرت السياسة الاستعمارية على المستوى المعيشي للمغاربة، إذ أنهم لم يستفيدوا إلا بـ 50% من حجم الناتج الوطني رغم أنهم كانوا يشكلون 95% من مجموع السكان. كما أنهم لا يتوفرون إلا على طبيب واحد لكل 20000 نسمة، في حين أن الشريط الساحلي من الدار البيضاء إلى القنيطرة كان يتوفر على طبيبين لكل 10000 نسمة<sup>1</sup>، مما يشير إلى ضعف المستوى الصحي إبان الفترة الاستعمارية، إذ وصل في التجمعات القروية إلى حوالي طبيب لكل 30000 نسمة، إلى جانب سوء التوزيع لكون الشريط الساحلي كان يضم أربعة أضعاف مما كانت تضمه المناطق الأخرى من البلاد<sup>2</sup>.

ومن المؤشرات الدالة على نقص تلبية الخدمات الاجتماعية في الفترة الاستعمارية إقصاء المغاربة من التعلم في المدارس الحديثة. ففي سنة 1953 لم يلج إلى المدارس سوى 10% فقط من مجموع الذين هم في سن التمدرس، و2,2% منهم فقط من حصلوا على الشهادة الابتدائية، وكان ينفق على التلميذ الأوربي ضعف ما كان ينفق على التلميذ المغربي<sup>3</sup>.

وبناء عليه، أنتج المستعمر ثنائية مجالية بين مغرب نافع ومغرب غير نافع. حيث اهتم باستغلال خيرات البلاد وإنعاش الجهات المؤهلة وتمهيش الجهات غير المحظوظة، مما أنتج اختلالات جبهوية وفوارق اجتماعية واقتصادية بين السكان. وهكذا، ورث المغرب المستقل تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية عبر العمل على جعل كل التراب نافعا وهنا تطرح صعوبة المعالجة أمام إرث ثقيل.

وفي ضوء تتبع المسار التاريخي للمغرب إلى حدود الاستقلال، فقد عرف تنظيما مجاليا اتسم بالازدواجية بين الدولة المركزية ونفوذ القبيلة وهو ما فرض التنظيم الجهوي. إذ كلما ابتعدنا عن العاصمة إلا وازدادت أهمية اللامركزية في تدبير المجال المحلي، لكن رغم ذلك كان هناك توازن في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية بين المناطق المغربية، وذلك بتركز السكان بكل الاتجاهات المغربية على شكل تجمعات سكنية كبرى ومتوسطة وصغرى وكلها تساهم في النشاط الاقتصادي الوطني الذي كان يقوم على ثلاثة قطاعات وهي الفلاحة والصناعة التقليدية والتجارة. وهكذا يمكن أن نستخلص بأن القبيلة من خلال مؤسسة "الجماعة" كانت تمثل تنظيما لا مركزيا تقليديا وشرعيا.

ومع دخول المستعمر تغيرت التوازنات والمعادلات المجالية وقسم المغرب إلى مغرب منفوح تابع للخارج وذي دينامية اقتصادية وديموغرافية وسياسية، ومغرب مهمش ومعزول

1 - Plan quinquennal 1960-1964, p. 360.

2 - ألبير عياش (1985)، مرجع سابق، ص 348.

3 - ألبير عياش، (1985)، مرجع سابق، ص. 350.

لم يعرف سوى استخراج المعادن وتصديرها خاما بالإضافة إلى الاستغلال الغابوي. وبهذا ترك المستعمر المغرب في وضعية مجالية تميزت باختلالات جهوية كبيرة. ومن هنا فالمنطق الذي تحكم في إدارة المجال الترابي والسكان والموارد خلال فترة زمنية طويلة قام على مبدأ مغربيين؛ المغرب المخزني والمغرب القبلي، وأضاف المستعمر ثنائية تتألف من نظرتة النفعية هي المغرب النافع والمغرب غير النافع.

## II. منطلق إعادة تشكيل التراب الوطني بعد الاستقلال: مشروع تنمية جهوية أم استجابة لضغوط جيوسياسية

مثل حدث استقلال المغرب بداية لمرحلة في غاية الأهمية للنظام الجديد. إذ كان عليه أن يثبت قدرته على ضبط السكان والسيطرة على المجال الترابي، وهكذا استمر الهاجس الترابي في التحكم في اختيارات الدولة. فتبلورت التصريحات الرسمية والتدخلات لإعادة تشكيل التراب على مدى ستة عقود من أجل التخفيف من الإرث الذي خلفه الاستعمار بين مغرب مؤهل ومجهز "المغرب الأطلسي"، ومغرب مهمش فقير محصور ومحروم من التحديث "المغرب الإفريقي"، ولا زالت التباينات المجالية بين المناطق المحظوظة والمجالات الهشة تمثل أحد التحديات التي جعلت المغرب لا يساير الركب في مجال العدالة الاجتماعية والمجالية وفي حكمة ترابية تنم عن مواجهة رهانات المستقبل.

### 1. أولوية التقطيعات التحت-جهوية والمخططات في معالجة الاختلالات الجهوية

إن المراهنة على مراقبة المجال الترابي كرهان جيوسياسي دفع منذ الاستقلال إلى إنشاء متواصل لدوائر إدارية وأقاليم وعمالات جديدة<sup>1</sup>، وهذا التأطير كان مبتغاه عدم العودة إلى العلاقة التقليدية للمخزن مع الأوساط الريفية التي كانت تنبني على قاعدة قبلية، حيث كان يهدف إلى تأطير مباشر للأفراد. كما اعتمدت الدولة غداة الاستقلال على سياسة التخطيط التي تبلورت على ثلاثة قطاعات وهي؛ أولاً، تنشيط الفلاحة عبر تديير مليون هكتار التي خلفها الاستعمار، وثانياً، تطوير السياحة لتعويض ضعف الاستثمارات، وثالثاً، الاهتمام بتكوين الأطر لضمان سير دواليب الدولة.

1 - ظهير شريف رقم 1.59.351 بتاريخ 2 دجنبر 1959 بشأن التقسيم الإداري للمملكة، ج. ر.، عدد 2458 بتاريخ 3 جمادى الثانية 1379 (4 دجنبر 1959)، ص. 3419.

### 1.1. التقطيع الإقليمي والجماعي بتدبير مركزي ومقاربة أمنية

في السنوات الأولى من الاستقلال، اعتمدت سياسة الدولة على الإطار الإقليمي باعتباره الإطار الملائم لتوطيد سلطتها سياسيا وإداريا، واعتماده كمنفذ لتطبيق توجهات الدولة في المجال الاقتصادي. فقد عمل الملك محمد الخامس على إعادة النظر في التقسيم الإداري الذي كان معمولاً به في الفترة الاستعمارية، وتعويضه بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 16 دجنبر 1955 والمغير بالظهير المؤرخ في 6 فبراير 1956، والذي قام على الحضور القوي للإقليم كوحدة من وحدات التقسيم الإداري في المغرب المستقل، وتعيين العامل كمثل للسلطة المركزية<sup>1</sup>. واستمر المغرب في تدعيم خياره للأقاليم والعمالات مع توالي السنوات (الجدول رقم 3).

#### جدول رقم 3: تطور هيكل عدم التركيز الإداري بالمغرب

1989	1980	1970	1959	الشخصية الإدارية
2	-	-	-	الولاية
9	2	2	2	العمالة
40	37	19	16	الإقليم

2015	2003	1994	الشخصية الإدارية
12	17	9	الولاية
13	12	18	العمالة
62	51	43	الإقليم

المصدر: ليكر رشيد (2003)، مرجع سابق، ص. 130 + المرسوم رقم 2.15.40 الصادر في 20/02/2015.

إن اعتماد الإطار الإقليمي كوسيلة للتخفيف من حدة الفوارق بين مختلف جهات البلاد، أثبت عجزه عن مواجهة هذه الفوارق، ولم تستطع تحقيق التنمية، وذلك بسبب ضيق اختصاصاته الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الإمكانيات الموضوعية تحت تصرفه، وسلطة الوصاية المفروضة عليه، ولكونه وضع تبعاً لأهداف سياسية وإدارية بقصد ضمان تأطير جيد للسكان<sup>2</sup>. ولعب العامل كمثل لصاحب الجلالة منذ ظهير 1977، دور الأمر

1 - ليكر رشيد (2003)، مرجع سابق، ص. 128.

2 - المستف صالح (1993): «الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد»، المنشورات الجامعية المغربية، ط1، ص. 150.

والناهي في مجال نفوذه، حيث اعتبر الوصي على الجماعات المحلية ورئيس كل المندوبيات التابعة للوزارات المرتبطة بالإدارة المركزية. ومن هنا أصبحت كل القرارات كيفما كانت طبيعتها خاضعة لاعتبارات سياسية وأمنية قبل التنموية، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل عملت وزارة الداخلية على مراقبة كل الوزارات<sup>1</sup>.

انطلقت الجهة الشرقية بدورها من إقليمين متباينين هما إقليم الناظور شمالا بمساحة تقدر بـ 6130 كلم<sup>2</sup>، وإقليم وجدة السابق الذي بلغت مساحته 76690 كلم<sup>2</sup> قبل أن ينفصل عنه إقليم فجيج سنة 1974. وهذا التقسيم يشير إلى التباين الكبير في المؤهلات التربوية وعدم الانسجام بين مكوناته الإدارية والجغرافية، مما يصعب معه التغلب على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. هذا التقسيم الإقليمي الذي بدأت به الجهة أنتج ثنائية مجالية داخل المغرب الشرقي، ففي الشمال راكمت الجهة بعض الثروات وجذبت بعض الاستثمارات وساعدها في ذلك ديناميتها السكانية المهمة، بينما ظل جنوب الجهة بلا استثمارات وبلا تطور اقتصادي ولا نمو سكاني، بل تحولت إلى مناطق طرد سكاني. وعليه فإن التقسيم الذي انطلق منه المغرب الشرقي ليس بدوافع تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مكوناته المتباينة، وإنما لهدف سياسي وأمني نابع من ضبط السكان ومحاولة دفعهم إلى الاستقرار في الهضاب العليا ذات الظروف الطبيعية القاسية والأسباب جيوسياسية واستراتيجية لكون هذه الجهة ذات طابع حدودي مع الجزائر<sup>2</sup>.

كما اعتبر التقسيم الجماعي<sup>3</sup> قاعدة أساسية لتفعيل خيارات الدولة بالأخص على المستوى القروي، حيث كان يرمي في بادئ الأمر إلى تجاوز الإطار القبلي والتقليص منه كفاعل منافس للدولة في مجال مراقبة المجال وتمثيل السكان، وقد جاء ذلك في خطاب محمد الخامس -رحمه الله- يوم 8 ماي 1958، إذ أكد أن "تطور البلاد اقتضى انكسار البنيات القبلية، التي لا يمكن لها من الآن فصاعدا أن تكون الأساس لإرساء أجهزة تمثيلية، لذلك ارتأينا أن تكون الجماعة كخلية اجتماعية وسياسية جديدة الأساس لتنظيم المغرب الحديث"<sup>4</sup>، وعندها شكلت الجماعة المحلية مظهرا من مظاهر تشديد المراقبة على المجال والسكان، وأسست لاعتبارات جغرافية وديموغرافية<sup>5</sup>.

1 - بورقية رحمة (1992): «الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب» دار الطليعة، بيروت، ط1، ص. 119.

2 - نشوي المصطفى (1999)، «التطورات السكانية بالمغرب الشرقي»، ورد ضمن كتاب المجال الجغرافي والمجتمع المغربي- خاص المغرب الشرقي، رئيس التحرير نشوي المصطفى، العدد 4، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، صص. 26-27.

3 - أول تقسيم جماعي عرفه المغرب تم سنة 1959 بمقتضى المرسوم رقم 2.59.1834 الصادر بتاريخ 2 دجنبر 1959، الجريدة الرسمية، عدد 2458 بتاريخ 4 دجنبر 1959، ص. 3419.

4 - رحمة بورقية (1992)، مرجع سابق، ص. 120.

5 - Zakraoui M. (1995): « Décentralisation territoriale et développement socio-économique régional », Thèse de 3ème cycle en sciences économiques, Université Mohamed V, FSJES, Rabat-Agdal, p113..

وعلى اعتبار أن القبيلة تنظيم سوسيو-تاريخي راسخ في المجال المغربي، جعل من الصعب تشجيع السكان على المشاركة في عمليات التنمية مع آلية ترابية جديدة. لذلك تطلب الأمر مراحل طويلة في تحقيق الاندماج بين السكان والتقسيم الإداري الجديد، ولهذا تم رفض هذا الواقع ومحاولة التمرد عليه كما هو الحال لأحداث الأطلس الكبير والريف سنة 1958 و1959، مما أرغم الدولة على مواكبة هذه التقطيعات بإطلاق سياسة التخطيط ومشاريع التهيئة المجالية. كما أن إنشاء الجماعات المتتالي لمواكبة التزايد الديموغرافي وتقريب الإدارة من المواطنين أدى إلى تقلص مساحتها مما جعلها غير مستوفية لشروط إعداد مجالي لتنمية فاعلة إلى جانب بطء اتخاذ القرار وتقلص ميزانية الاستثمار من أجل التنمية لأن معظم الموارد المالية تخصص للتسيير.

## 2.1. نظام التصاميم ومشاريع التهيئة المجالية وتكريس الاختلالات الموروثة

إن تراكم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي شابت المجال المغربي، وعجز الإطار الإقليمي والجماعي عن مواجهتها، دفعت بالدولة إلى تأهيل المجال الترابي عبر اعتماد التخطيط الجهوي كأداة لتنفيذ التصاميم<sup>1</sup> التي أخذت على عاتقها التنمية والإقلاع الاقتصادي، هذا إلى جانب إطلاق مشاريع اهتمت بالمناطق الغنية (حوض سبو) أو التي فرضتها الدول الأوروبية (مشروع التنمية الاقتصادية للريف الغربي الذي دعمته أوروبا بفعل تأثرها بالهجرة المتزايدة التي كان منبعها من الريف).

لقد سعت تصاميم ومشاريع الستينات إلى التخفيف من الاختلالات الموروثة عبر إيلاء أهمية لتنمية القطاع الفلاحي وإقامة صناعة أساسية وإصلاح هيكل الدولة، إلا أن نتائجها ظلت تراوح مكانها لكونها اصطدمت بالصراع الإيديولوجي والسياسي بين القوى السياسية والسلطة التي كانت تعتبر المحافظة على الاستقرار السوسيو-سياسي يتطلب تأطير السكان على يد وزارة الداخلية. ويعد مشروع تنمية حوض سبو مثالا على ذلك، إذ نجد أن الجنرال أوفقيير، الذي كان وزيرا للداخلية آنذاك، أنهى مهمة خبراء منظمة التغذية والزراعة بدعوى أن إحداثهم لشركات التنمية القروية مؤامرة شيوعية كان بإمكانها أن تصير خيارا لتكوين طبقة فلاحية جديدة إلى جانب هيكل القطاع الزراعي على المستوى العقاري وتحسين أحوال معاشهم ومدعمهم بالتجهيزات التحتية<sup>2</sup>. كما أن المناطق الفقيرة بقيت على هامش التنمية ومن ضمنها الأقاليم الشرقية التي استفادت فقط بعض مجالات الشمال من الاستثمارات مثل التهيئة الهيدرولوجية للملوية السفلى وإنجاز مركب الحديد والصلب بالناظور.

1 - البورقادي فاطمة وكنالي آمال (1996)، مرجع سابق، ص. 32.

2 - الناصري محمد (2000)، مرجع سابق، صص. 44-45.

ركزت تصاميم السبعينات والثمانينات على جهوية المشاريع في ارتباطها بسياسة إعداد التراب الوطني عبر تكثيف الجهود لتوفير إمكانيات النمو لكل إقليم، إلا أن الاعتماد على هذا الأخير كوحدة لمعالجة الاختلالات المجالية لم يكن ليعطي النتائج الإيجابية على اعتبار أن إحداثه في الأصل يعود لأغراض أمنية. هذا الواقع مهد الطريق لاعتماد أول تجربة جهوية اتجهت صوب تقطيع التراب الوطني إلى سبع جهات اقتصادية حسب ظهير 16 يونيو 1971 وهو ما يعكس الإعلان الرسمي لإخفاق المقاربة التنموية في مواجهة الاختلالات سواء على مستوى القطاعات الإنتاجية التي اتسمت بالاختلال على مستوى الاستفادة من التجهيز الفلاحي. فقد استحوذت الجهة الوسطى على 55,6% من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين بقيت المناطق الهامشية باستفادة ضعيفة لم تتجاوز بجهة الشرق 9%<sup>1</sup>، والشيء نفسه على المستوى الديموغرافي والاجتماعي.

وبناء على ذلك فالمغرب الشرقي لم يحظ بالاهتمام الكافي في سياسة المخططات ومشاريع التهيئة. فباستثناء بعض المشاريع الإنتاجية التي توطنت في الشمال وأنتجت دينامية سكانية ووفرت فرصا للشغل مثل إنشاء الدائرة السقوية للموية السفلى ومعامل السكر بزايو والإسمنت بالقرب من مدينة العيون والحديد والصلب بالناظور، فإن الجهة عرفت نقصا كبيرا على مستوى البنيات التحتية والاستثمارات العمومية المهيكلة مما جعلها في عزلة دائمة ومرتبطة بمصادر دخل خارجية وغير مستدامة مثل التهريب والهجرة الدولية.

هذا التوجه كرس الاختلالات المجالية فأنتج تباينا ماكرومجاليا بين المناطق المحظوظة والفقيرة، وميكرومجاليا بين أقاليم نفس الجهة مثل المغرب الشرقي، حيث أدى توجيه الاستثمار نحو الشمال الشرقي إلى انزلاق الثقل الاقتصادي والسكاني نحوها وأصبح الجنوب مجال طرد وبلا استثمارات وبلا إنتاج للثروة<sup>2</sup>. إن استفحال هذه الاختلالات دفع بالدولة إلى إقرار سياسة ترابية جديدة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لجميع الجهات المغربية مقحمة للبعد المحلي لكون أهم العراقيل التي حالت دون تحقيق أهداف المخططات السابقة عدم معرفة الحقائق المحلية في مركزية اتخاذ القرار وهيمنة الجانب النظري<sup>3</sup>.

1 - ملوكي رشيد (2017)، مرجع سابق، ص. 69.

2 Guitouni A. (1999): « Figui et sa place dans l'organisation régionale de l'Oriental Marocain», In Revue d'espace géographique et société Marocaine, Président de la publication: Mostafa Nachoui, N°4, p. 78.

3 -Bassri D. (1994): «la décentralisation au maroc- de la commune à la région», nathan, Paris, p.191.

## 2. التجربتان الجهويتان لـ 1971 و1997: تشخيص السيرورة وسؤال الحصيلة

دفع عجز الإطار الإقليمي عن محو الفوارق وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن، إلى ضرورة التفكير في إيجاد إطار جديد يمكن من تحقيق تنمية جهوية متوازنة. وفي هذا الإطار أسس ظهير 16 يونيو 1971<sup>1</sup> أول تقسيم جهوي بالمغرب.

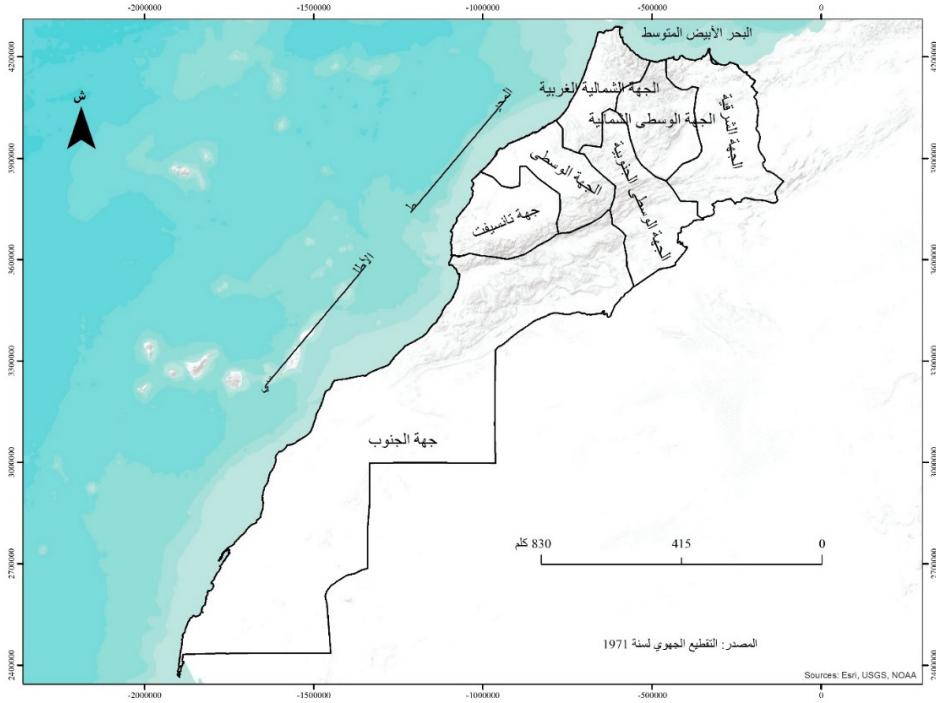
### 1.2. التقسيم الجهوي لسنة 1971: استمرار اللاتوازن الجهوي

بمقتضى ظهير 16 يونيو 1971، قسم المغرب إلى سبع جهات اقتصادية (الخريطة 2). وقد عرف الفصل الثالث الجهة، بأنها فضاء اقتصادي لتنفيذ وتنسيق الدراسات والأشغال والأعمال المتعلقة بالمناطق، والعمل على ازدهار "اقتصاد المناطق". أما المنطقة، فيقصد بها في الفصل الثاني من الظهير بأنها "مجموعة من الأقاليم التي تربط بينها أو يحتمل أن تربط بينها على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي علاقات كفيلة بتقوية نموها، والتي تقتضي من جراء ذلك، القيام بهيئة عامة فيها، وتؤلف المنطقة إطار عمل اقتصادي يباشر داخله إجراء دراسات وإنجاز برامج قصد تحقيق تنمية منسقة ومتوازنة لمختلف أجزاء المملكة". فالجهة الاقتصادية لا تتمتع بأي شخصية معنوية ولا استقلالية مالية خاصة، تبقى مهمتها استشارية في التحضير لتصاميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فإن هذا التقسيم حاول أن يلائم بين الوحدات الجهوية السبعة من حيث المساحة والسكان والطاقة الاقتصادية وتوزيع الثروات الطبيعية بشكل متكافئ من خلال إعطاء كل جهة حظها من الجبال والسهول والغابات والصحراء أو المناطق الجافة، ثم منفذا على البحر، وأحسن مثال لهذا التنظيم، هي الجهة الاقتصادية الشرقية التي تجمع بين جبال الهورست وجبال بني يزناسن والسهول والهضاب العليا القاحلة، ثم منفذا على البحر يتجاوز طوله 200 كلم. ويعمم هذا التنظيم على ست جهات ما عدا الجهة الجنوبية الوسطى. ولهذا فإن التقسيم الجهوي لسنة 1971 أعطى للمعيار الطبيعي أهمية قبل المعايير الأخرى وذلك لتفادي النظرية الاستعمارية التي كانت تميز بين مغرب نافع وآخر غير نافع.

1 - الظهير الشريف رقم 1.71.77 بتاريخ 16 يونيو 1971 المتعلق بخلق الجهات، منشور بالجريدة الرسمية، عدد 3060 بتاريخ 23 يونيو 1971.

## خريطة رقم 1: الجهات الاقتصادية السبع والتكامل الطبيعي



إلا أن الوضعية العامة التي عاشها المغرب بعد تطبيق التجربة الجهوية لسنة 1971م تتسم بصعوبة تنفيذ سياسة جهوية فعالة، وذلك لكونه عاش على وقع أزمات داخلية وخارجية أثرت على ميزانية الدولة وعلى توجيه الاهتمام بالجهتين الوسطى والشمالية الغربية وذلك لريح رهان التوازنات الماكرواقتصادية لإرجاع الديون التي اقترضها من المؤسسات الدولية إبان فترة التقويم الهيكلي لسنة 1983م<sup>1</sup>، التي أجبرته على تبني سياسة التقشف وإغفال البحث عن سبل مواجهة الفوارق الجهوية مما زاد من تهميش الجهات الفقيرة مثل الجهة الشرقية. ولتوضيح ذلك سنعتمد على مجموعة من المؤشرات أذكر منها:

### المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية

يلاحظ من خلال التوزيع الجهوي لعدد السكان ما بين 1971 و1994م، أن الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية ارتفعت نسبة استقطابها للسكان بـ 44% سنة 1971 إلى ما يناهز 48% سنة 1994، وهذا ما يشير إلى كون التقسيم الجهوي لم يستطع وقف اللاتوازن السكاني لصالح الجهات الأكثر مردودية وإنتاجية.

1 - بوجروف سعيد (2012)، مرجع سابق، صص. 146-150.

يشير الجدول رقم 4 أسفله، إلى التباينات الواضحة في تركيز السكان حسب الجهات، بحيث يعكس استقطاب الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية لما يزيد عن 48% من مجموع الساكنة التي شهدت تزايدا بالمقارنة مع سنة 1971 بـ 2,8%، ولعل ما يفسر ذلك هو الأهمية الاقتصادية للمثلث الصناعي الدار البيضاء-المحمدية-القنيطرة، وعلى العكس من هذا تبقى مساهمة الجهة الشرقية ضعيفة فيما يخص عدد السكان؛ أي حصتها لا تتعدى 6,8% سنة 1994 وبزيادة طفيفة، لا تتجاوز 1,86% وكذلك بكثافة سكانية ضعيفة. نلمس من خلال الوضعية الديموغرافية فشل السياسة الجهوية في تحقيق تنمية مندمجة وشاملة بين الجهات المغربية، بل عملت على تكريس الاختلالات المجالية عبر توجيه الاستثمارات الإنتاجية نحو الجهات الغنية، هذا من جانب ومن جانب آخر، فقد عرفت الجهة الشرقية على مستوى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ضعفا بالمقارنة مع الجهات الأخرى وبالأخص الغنية. فمثلا فقد وصل متوسط عدد السكان لكل طبيب بالجهة الشرقية سنة 1992 إلى ما يزيد عن 6000 نسمة لكل طبيب، في حين لم يتجاوز المتوسط الوطني 4000 نسمة إلى جانب استفادتها فقط من 5,5% من الأسرة<sup>1</sup>. وهذا العجز الذي ميز الجهة الشرقية شمل أيضا التعليم والبحث العلمي وبالأخص توزيع وحدات البحث العلمي (1,64%) والباحثين (1,54%) والحاصلين على دكتوراه الدولة (1,48%)<sup>2</sup>.

جدول رقم 4: مقارنة التوزيع الجهوي لسكانه المغرب السبعة بين 1971 و1994

الجهات	معدل النمو السكاني بين 1971-1994	نسبة السكان من المجموع العام سنة 1994	معدل الكثافة السكانية (ن/كلم <sup>2</sup> )
الوسطى	2,28	26,60	168
الشمالية الغربية	2,77	21,60	188

1-Lhou B. (1994): « L'évaluation de la politique de régionalisation à travers la répartition spatiales des investissements publics », Mémoire pour l'obtention du diplôme des ESAU, INAU, pp 41-43.

2-عونة خديجة وضايض حسن (2020) « الجهوية الموسعة بجهة الشرق بين التحديات والآفاق»، ورد في مؤلف الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية بالمغرب، تنسيق الصغير سعيد، مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، ط1، ص. 89.

69	11,70	2,08	الوسطى الشمالية
24	7,30	2,05	الوسطى الجنوبية
91	13,60	1,79	تانسيفت
8	12,40	2,76	الجنوبية
21	6,80	1,86	الشرقية
37	100	2,30	المغرب

المصدر: مديرية الإحصاء - الإحصاء العام للسكان والسكنى 1971-1982-1994.

فهذه الوضعية أثرت على تباين مستويات المعيشة بين الجهات وهو ما يتضح من خلال المقارنة بين نفقات الأفراد، حيث استأثرت الجهة الوسطى بـ 30,3% من حجم النفقات، في حين لم تساهم جهة الشرق إلا بـ 7% من حجم النفقات العامة.

#### • المؤشرات الإنتاجية والاستثمارية:

إن تقييمنا لنتائج التجربة الجهوية لسنة 1971م، جعلتنا نتأكد من عجزها الكبير عن التخفيف من إشكالية الاختلالات المجالية العميقة على مستوى الإنتاج الاقتصادي باعتماد نواة أقطاب حضرية جهوية، وذلك باحتكار الشريط الساحلي الممتد بين الدار البيضاء إلى القنيطرة ما يناهز 58% من حجم الاستثمارات، وثالث هذه النسبة حازت عليه مدينة الدار البيضاء لوحدها.

يشير الجدول رقم 5، إلى إشكالية التوزيع الجغرافي لبعض المؤشرات الاقتصادية لجهات المغرب، حيث احتكرت الجهة الوسطى لوحدها نصف الإنتاجية والقيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى الأهمية الصناعية للقطن الحضري لمدينة الدار البيضاء لاحتوائها على تجهيزات جعلتها من أكثر المجالات جذبا للاستثمارات الخصوصية.

جدول رقم 5: توزيع بعض المؤشرات الاقتصادية حسب الجهات المغربية  
سنة 1993 بـ %

الجهات	المجالات المسقية	المؤسسات الصناعية	العمال الصناعيون	الإنتاج الصناعي
الوسطى	22	54,17	54,95	60,32
الشمالية الغربية	27,5	19,38	21,17	14,78
الوسطى الشمالية	7	7,98	6,30	4,87
الوسطى الجنوبية	4,5	3,46	3,15	2,86
تانسيفت	5	6,09	7,88	8,56
الجنوبية	21	4,61	4,50	4,52
الشرقية	13	4,30	2,02	4,25

الجهات	القيمة المضافة	التصدير الصناعي	الاستثمارات العمومية	المؤسسات البنكية	القروض
الوسطى	57,25	62,17	52,2	37	59,7
الشمالية الغربية	12,72	17,40	14,9	22	18,2
الوسطى الشمالية	3,02	4,25	6,1	9	4
الوسطى الجنوبية	1,07	5,17	2,3	5	3,3
تانسيفت	15,90	5,74	6,5	7	5
الجنوبية	6,16	2,02	3,9	12	5,3
الشرقية	2,96	5,11	3,1	8	2,3

Source: Lhou B. (1994), Op. Cit, pp.47-50.

وعلى النقيض من ذلك يلاحظ أن مساهمة جهة الشرق ضعيفة في البنيات الإنتاجية والاستثمارية بالمغرب إلى حدود 1993، كونها لم تحظ بالعناية الكافية من قبل الدولة لتطوير بنياتها الصناعية باستثناء مركب الحديد والصلب ومعملي السكر والإسمنت، وكلها تركزت في شمال الجهة. وقد حظي التجهيز الهيدرولوجي بملوية السفلى أهمية بارزة استكمالاً للمشروع الذي بدأه المستعمر الفرنسي بتجهيز 13% من المساحة العامة التي خضعت للتهيئة الهيدرولوجية بالمغرب<sup>1</sup>.

ومن خلال تقييم المعطيات الاقتصادية والاجتماعية السالفة، يتضح أن تجربة 1971م انحرفت عن مسارها الحقيقي الذي وضعت من أجله والمتمثل في الحد من التباينات المجالية والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، وذلك بفعل المقاربة المركزية في صياغة التدخلات التي طغت عليها الجوانب الأمنية وريح رهان الانفتاح على الخارج الأمر الذي أدى إلى إفراز أهمية مدن الساحل في الدينامية الاقتصادية عبر تضخم محور الدار البيضاء-القنيطرة وفسح المجال لبروز وتنامي بعض الأقطاب الحضرية الجهوية الجديدة التي أصبحت تقوم بدور رئيس في تنظيم المجال مثل مدينتي الناظور وبركان داخل الجهة الشرقية.

إن هذا الواقع المجالي والتنموي دفع بالسلطات العمومية إلى تبني تقسيم جهوي جديد سنة 1997م، اعتبرت فيه الجهة حسب دستور 1992، جماعة محلية تتمتع بسلطة الاستقلال المالي والتسيير الإداري والتنظيم الترابي.

## 2.2. التقسيم الجهوي لسنة 1997م: تنافسية ثنائية وعولمة المجال ومعالجة الاختلالات

إن التحديات التي برزت مع مطلع الألفية الثالثة فرضت على صانعي القرار ربط البلاد بالتغيرات الكونية (العولمة) بأولوية استثمارية كأن الجهة أداة للتسويق أكثر ما هي سياسة لتنمية المجال. لذلك تطرح إشكالية قدرة السياسة الجهوية التي اعتمدت سنة 1997 على ربح رهان عولمة المجال، بحيث هناك مستثمرون يتربصون بالأسواق الخارجية وتحقيق التنمية الترابية والتخفيف من التباينات والفوارق.

1 - لآخضري محمد (2014): «الإعداد الماء-الفاآحي بسهل تريفة: محاولة في التتبع والتقييم»، باآ لنبيل شهادة الماسآر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، ص. 35.

## 1.2.2. إصلاح 1997: من الجهات الاقتصادية إلى جهات كجماعات محلية

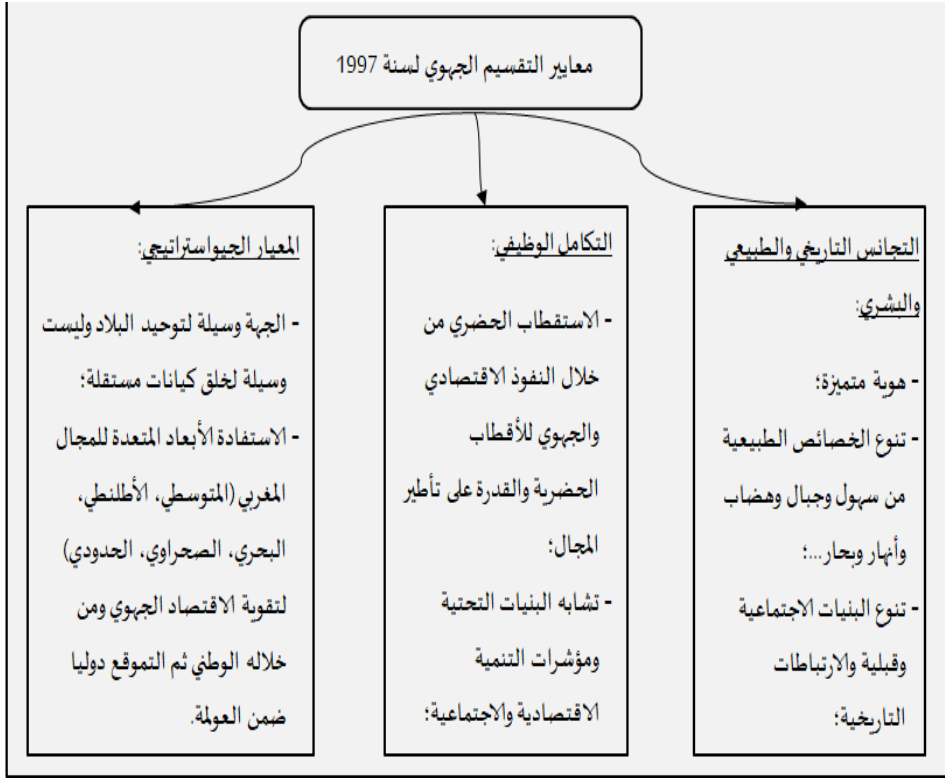
أكدت تجربة 1971م دونية الجهات الاقتصادية باعتبارها مؤسسة استشارية في إطار عدم التركيز الإداري مقارنة مع باقي الجماعات الترابية (العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية) ذات الجهاز التنفيذي، الأمر الذي جعل مسألة ترقيتها أمرا ضروريا لتصبح إطارا لتدبير تنمية ترابية منسجمة على مستوى التراب الجهوي، ولتتماشى مع السياسة اللامركزية والديموقراطية المحلية التي نادى بها المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مؤسسة البنك الدولي.

لقد جعل كل من الفصل 94 من دستور 1992 والفصل 100 من دستور 1996 الجهة جماعة محلية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، بل وضعها في مقدمة المؤسسات التمثيلية اللامركزية. وتجمع الجهة بين عدد من العمالات والأقاليم وتهدف إلى "توفير مجال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية". ولهذا الغاية فإن الجهة ستعمل على تشخيص وترتيب طاقاتها وحاجياتها لتحديد أولوياتها. وهكذا فإن السلطات العمومية ستكون قادرة على تقديم المساعدة المناسبة على المستويات التقنية والمالية لتدعيم الأعمال التنموية التي تحركها الجهة...<sup>1</sup>. ومن هنا نص القانون 47-96 على اختصاصات الجهة التي تبث في القضايا التي تهم الجهة وتقرر التدابير الواجب اتخاذها لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى الجماعات المحلية الأخرى. ودبرت الجهة بواسطة مجالس منتخبة ينتمون للجماعات المحلية تحت الجهوية، إلا أنها تخضع لمراقبة وإشراف السلطة المركزية في إطار الوصاية الإدارية، ولقد تم الاعتماد على ثلاثة معايير<sup>2</sup> كأسس للتقطيع<sup>3</sup>.

---

1 - الظهير الشريف رقم 1.97.94 الصادر في 2 أبريل 1997 بتنفيذ القانون رقم 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات، نشر في الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 3 أبريل 1997، ص. 556.  
2 - مرسوم رقم 2.97.246 بتاريخ 17 غشت 1997، ج ر، عدد 4109 بتاريخ 18 غشت 1997، ص. 3275.  
3 - التهامي التهامي (2014): «الجهة: من الجهوية الاقتصادية إلى الجهوية المتقدمة»، ورد في منشور الجهوية المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق حاج عالي ألفة وحزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ط1، ص. 106.

شكل رقم 6: معايير التقسيم الجهوي لسنة 1997

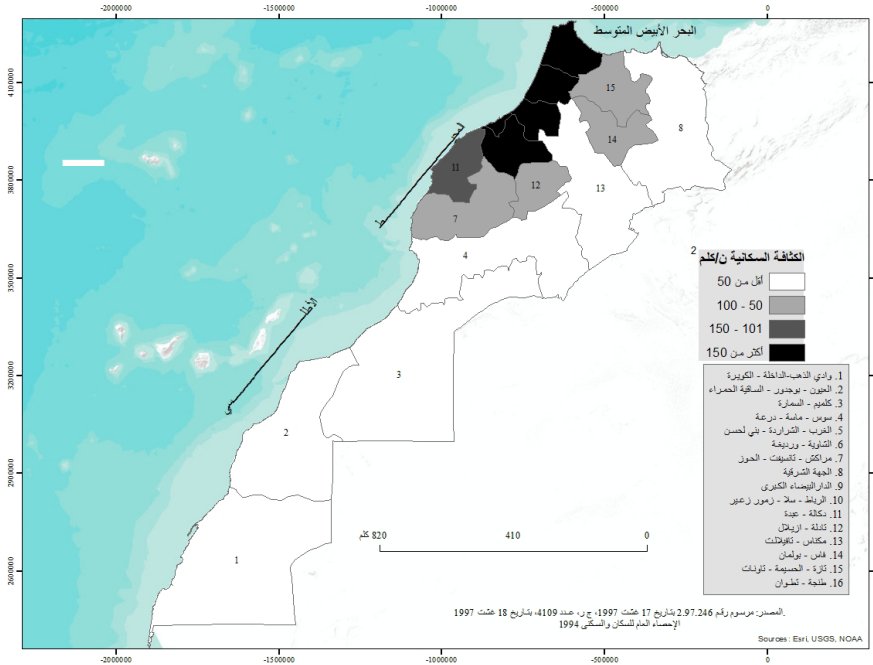


المصدر: الهايمي الهامي (2014)، مرجع سابق، ص. 106.

يستنتج من هذه المعايير (الشكل رقم 6) أن التقسيم الجهوي لسنة 1997، سعى إلى تكوين جهات متجانسة ومندمجة، بالارتكاز من جهة على عامل الاستقطاب الحضري والنتائج عن دور ووظيفة المراكز الحضرية، ومن جهة أخرى على مرتكزات جيواستراتيجية وطنية ودولية. ووفقا لرسوم 17 غشت 1997، تم تقسيم التراب الوطني إلى 16 جهة بصفتها جماعات محلية.

يتضح من خريطة التقسيم الجهوي لسنة 1997 (الخريطة 2)، أن هناك تباينا في توزيع الكثافة السكانية، حيث تتميز المناطق الشمالية الغربية بكثافة مرتفعة لملاءمة الظروف الطبيعية وتنوع الأنشطة الاقتصادية، في حين تنتشر بالمناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية كثافة ضعيفة بفعل قساوة الظروف الطبيعية ومحدودية البنيات الإنتاجية.

## خريطة رقم 2: توزيع الكثافة السكانية حسب التقسيم الجهوي لسنة 1997



وبذلك فالتقسيم الجهوي لم يستطع إخفاء الاختلافات بين مغرب الشمال الغربي وباقي التراب الوطني، ومن هنا يبرز مشكل مدى مساهمة هذا التقطيع في التخفيف من حدة الاختلافات.

### 2.2.2.2. حصيلة التجربة الجهوية لسنة 1997

رغم الجهود التي بذلتها السلطات المركزية لتجاوز الاختلافات المجالية الموروثة فإنها ظلت قائمة، ويعزى ذلك إلى:

#### • إشكالية اللامركزية والحكامة

لا مركزيتنا إدارية أكثر منها لا مركزية الكفاءات ما جعل الجهة تترجح تحت ثقل الوصاية، حيث إن المشرع رجح كفة الوالي بكونه المنفذ لقرارات المجلس الجهوي والمسؤول عن إعداد الميزانية والأمر بالصرف<sup>1</sup>، مما أضعف المجالس الجهوية في اتخاذ القرارات المتعارضة بذلك مع اللامركزية والديموقراطية المحلية، ولاسيما أن كل الاختصاصات

1- الباب الخامس من القانون رقم 96-47، صص. 49-60.

المرتبطة بالتنمية وإحداث المرافق تتولاها الدولة بمصالحها اللامركزية. لذلك فالجهاز التنفيذي للمجالس الجهوية لا يمكن أن يؤدي دوره في استثمار مؤهلاته وتحديد أولوياته التنموية إلا في إطار علاقات حسنة مع السلطة المحلية، فالدور الرقابي يؤدي حتما إلى الابتلاع والاحتواء، والسلطات المحلية الشاهد الرئيسي على ميلاد المجالس، واستمرارية اسم القائد والعمل والوالي تكتسي دلالة المخزن القديم والتحكم في السلطة. وإن تكليف ممثلي السلطة بمهمة الإرشاد والمساعدة في المهام الإدارية أعطى نوعا من الهيمنة الإدارية على المنتخبين والتبعية الشاملة، وتنفيذ المشاريع لا يتم إلا بموافقة السلطة وبمساعدها.

ويبقى الإشراف على إطلاق المنجزات أو التدشينات أحد المظاهر المعبرة عن السلطة التي يعتبر العامل أحد رموزها، فلا تجد مشروعا دون وصايتها ومراقبتها، وهو ما يوضح ميزان القوى المتحكم في المجال. لذا فما زال الهاجس الترابي هو المتحكم رغم تغيره مجاليا (من رقابة الأرياف إلى ضبط المدن وهوامشها) وبصيص جديدة.

#### • استمرارية غلبة الإقليم وضعف التجانس المجالي

اعتبرت العمالات والأقاليم بمثابة المكونات الإدارية الجوهرية المشكلة للجهة، مع العلم أن تفريخ الوحدات الإدارية الإقليمية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال تساير التطور السكاني والدوافع الأمنية السياسية والإدارية، فكلما تزايد السكان إلا وترتب عن ذلك دينامية التقسيم الإقليمي ليسهل ضبط السكان بدعوى تقريب الإدارة من المواطن. وهذا واقع العديد من النماذج من الجهات، فالجهة الشرقية مثلا انطلقت بإقليمين هما الناظور ووجدة ليخضع هذا الأخير إلى تقسيم تباعا من إقليم فجيح وإقليم بركان وإقليم جرادة وإقليم تاوريرت، لكن يبقى إقليم فجيح على حاله منذ تأسيسه سنة 1974 م، إذ حافظ على مساحته التي تمثل 62% من مجموع مساحة الجهة لكنه يمثل فقط 5% من مجموع السكان لذلك لم يخضع للتقطيع كونه لم يشهد دينامية سكانية.

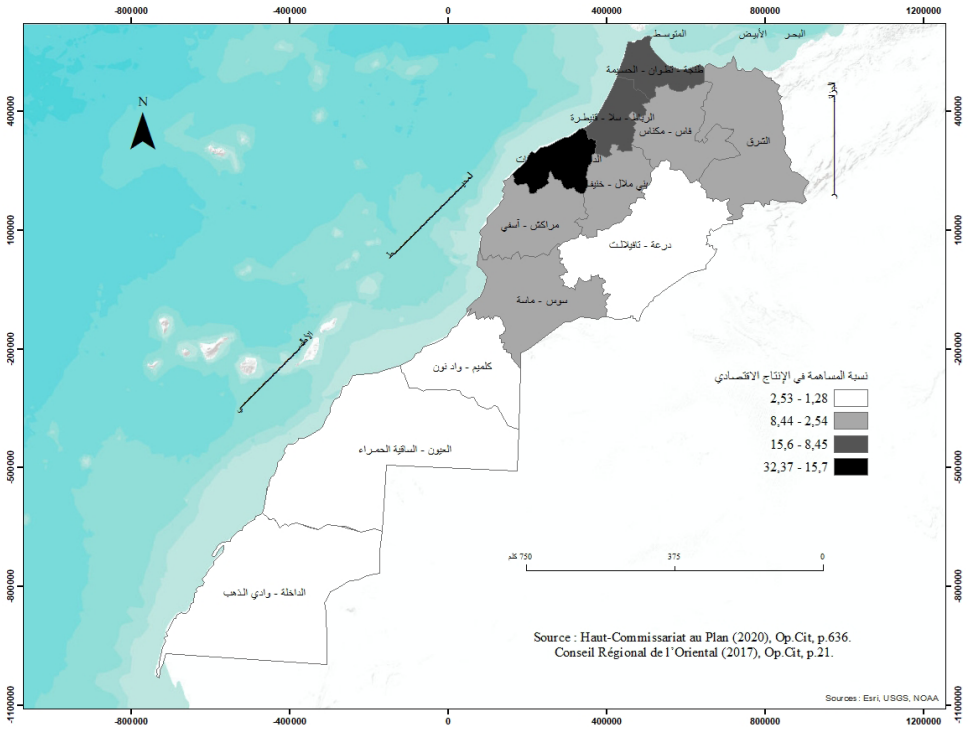
ألصقت العديد من المناطق بأقاليم غير تابعة لها من حيث الاستقطاب الحضري الذي اعتمد كمعيار رئيسي في التقطيع الجهوي، فمثلا منطقة العيون لها علاقة أكثر بمدينة وجدة لكن تم إلحاقها بإقليم تاوريرت والشيء نفسه بالنسبة لقبائل بني ريص في جماعة سيدي علي بلقاسم التي تقرب من مدينة كرسيف بـ30 كلم وتبعد عن مدينة تاوريرت بـ60 كلم لكن ألحقت بإقليم تاوريرت. مع العلم أن خيار التكامل الذي اعتمد في تحديد حدود الجهة الشرقية يصبح أكثر صعوبة بسبب التفاوت بين الأجزاء الشمالية للجهة والأجزاء الجنوبية، فالمراكز الصغيرة الواقعة في أقصى الجنوب الغربي للجهة تتفاعل مع مناطق خارج الجهة،

حيث تتعامل بوعنان مع الراشيدية وبني تجيت وتالسينت مع الريش<sup>1</sup>. ومن هنا فمنطق استحداث الأقاليم الذي تعتبر فيه الجهة ككونفدرالية للعمليات والأقاليم والجماعات يجب أن يتوافق مع متطلبات التنمية المجالية والاستقطاب الوظيفي.

### • فشل التقطيع الجهوي في محاربة الاختلالات المجالية والفوارق الاجتماعية

إن القراءات المتعلقة بتقييم التقطيع الجهوي كشفت عن استمرار التفاوتات سواء بين الجهات أو داخل كل جهة<sup>2</sup>، يتضح أن بعض الجهات غنية بمقوماتها وإمكاناتها الاقتصادية كجتي الدار البيضاء الكبرى وطنجة-تطوان-الحسيمة، وفي المقابل هناك جهات تبقى مساهمتها محدودة كجهة الشرق.

خريطة رقم 3: تفاوت مساهمة الجهات في الإنتاج الاقتصادي الوطني سنة 2019



كرست الدولة مخططاتها لعقود في الاهتمام بالجهات الشمالية الأطلسية وهو ما يفسر سيطرة خمس جهات (طنجة-تطوان-الحسيمة؛ الرباط-سلا-القنيطرة؛ الدار البيضاء

1 - المصطفى اليزيدي (2005)، المرجع نفسه، صص. 252-258.

2 - اللجنة الاستشارية الجهوية (2011): «دراسة عن الجهوية والتنمية الاقتصادية»، الكتاب الثالث، ص. 7.

سطات؛ مراكش آسفي؛ وسوس-ماسة) على ثلثي الإنتاج الاقتصادي (73,8% سنة 2019<sup>1</sup>) وحجم استثمارات الدولة (72,8% سنة 2016<sup>2</sup>).

تشير الخريطة رقم 3 إلى استمرار واقع الاختلالات الاقتصادية بين الجهات المغربية، فالجهات الهامشية ما زالت مساهمتها ضعيفة في القيمة المضافة الاقتصادية المسجلة، فمثلا جهة الشرق لا تتعدى مساهمتها حاجز 4,95%، وبالمقابل تتجاوز إنتاجية جهة الدار البيضاء نسبة 32,37% سنة 2019. ويعزى هذا التباين إلى اهتمام سياسات الدولة بالمناطق المحظوظة وعجز الفاعلين الجهويين من إيجاد بدائل اقتصادية ذات قيمة مضافة مرتفعة، فمثلا بجهة الشرق لم يستطع المتدخلون من التسويق لمؤهلاتها ومنها الاستفادة من تحويلات المهاجرين - التي تظل وظيفتها التخزين في الأبنك وتحويلها إلى جهة الدار البيضاء للاستفادة منها على شكل قروض للمستثمرين-، هذا إلى جانب الولادة المتأخرة لأهم القوانين والمؤسسات التي تشجع الاستثمار بجهة الشرق وهو ما يجعل وضعيتها الاجتماعية مقلقة.

إن الوضعية الاقتصادية انعكست سلبا على معدل البطالة بالجهات، فالمقارنة توضح أن الجهات الأقل استفادة من البنية الاقتصادية وبالأخص الصناعية ترتفع فيها معدلات البطالة (جدول رقم 6). فمثلا جهة الشرق تسجل أعلى معدل للبطالة بين الجهات الأخرى بـ 17,1% سنة 2017، وما يثير الانتباه هو تراجعها فقط بـ 1,1% بالمقارنة مع سنة 2001، وهذا مؤشر يدل على ضعف مساهمة التقطيع الجهوي لسنة 1997 في محو الفوارق المجالية.

جدول رقم 6: معدل البطالة بالجهات المغربية بين 2001 و2017

الجهات	2001	2017	الفارق
طنجة- تطوان- الحسيمة	9,7	8,2	-1,5
الشرق	18,2	17,1	-1,1
الرباط- سلا- القنيطرة	8,8	9,5	0,7

1 -Haut-Commissariat au Plan (2020): «Annuaire Statistiques du Maroc», p.636. (En ligne) [https://www.hcp.ma/downloads/Annuaire-statistique-du-Maroc-version-PDF\\_t11888.html](https://www.hcp.ma/downloads/Annuaire-statistique-du-Maroc-version-PDF_t11888.html)

2 -Conseil Régional de l'Oriental (2017): «Etude pour l'élaboration du programme de développement de la région de l'Oriental (PDR) 2016-2021» Mission1—bilan et actualisation, B.E Valyans Consulting, p.25.

-1,9	12,9	14,8	بني ملال - خنيفرة
-4,2	11,3	15,5	الدار البيضاء - سطات
-2,4	7,2	9,6	مراكش - آسفي
-1,8	6	7,8	درعة - تافيلالت
0,1	9,8	9,7	سوس - ماسة
-6,7	13,1	19,8	جهات الجنوب
-2,1	10,2	12,3	المجموع

et disparités, 2001-2017, p.54. (en ligne) [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma) Source: HCP (2018): «Le développement socio-économique régional Niveau

يشير الواقع الترابي للبلاد، أن سياسة اللامركزية التي تبناها المغرب مع التقطيع الجهوي لسنة 1997م، لم تتمكن من إحداث التوازنات بين الجهات. فقد برزت الجهات الشمالية الغربية كأقطاب لتمرکز الإنتاج الاقتصادي، اعتبرها تقرير الجهوية المتقدمة أنها الجهات التي تستحوذ على 44% من الإنتاج الوطني. ويتمركز في هذه الجهات وحدها 72% من الإنتاج الصناعي و76% من اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع<sup>1</sup>. بينما لا تساهم جهة الشرق إلا بـ 4,9% من إنتاج الثروة على المستوى الوطني، ويعتبر فيها القطاع الصناعي ضعيف المساهمة، حيث لا يشغل إلا 2% من مجموع العمال و3% من حجم الإنتاج و1% من الصادرات الصناعية الوطنية<sup>2</sup>.

إن هذه الوضعية المجالية المتسمة بتفاوتات مجالية وفوارق اجتماعية كبرى، وبتحديات خارجية مرتبطة بالمتغيرات العالمية والإقليمية والوطنية من جيوسياسية واقتصادية واجتماعية... فرضت على المغرب تأهيل مجاله الترابي وتأسيس تصورات ترابية جديدة تعتمد على الجهوية المتقدمة.

1- اللجنة الاستشارية للجهوية (2011)، مرجع سابق، ص.15.

2- Conseil Régional de l'Oriental (2017), Op.Cit, p 183.

### 3. الجهوية المتقدمة خيار تنموي يستهدف تحقيق التنمية الترابية أم تأقلم مع العولمة

لقد بينت تجربة 1997 محدوديتها في الاستجابة لمتطلبات التنمية الترابية المتوازنة بين الجهات المغربية وفي التفعيل اللازم للحكامة الترابية القائمة من الأسفل وعلى التدبير التشاوري الالتقائي بين جميع الفاعلين بالمجال. وقد فرضت أولوية العولمة والتنافسية الاقتصادية وحل ملف الأقاليم الجنوبية بناء على الحكم الذاتي، على تصور سياسة جهوية جديدة ليغدو الخيار الأساسي للدولة المغربية ربح رهانات التنمية المستدامة الداخلية وتعزيز الدور الإقليمي للمغرب في محيطه الجيواستراتيجي الإفريقي والمغاربي.

#### 1.3. السياقات الموجهة للاختيار الجهوي الجديد: إشكالية الموروث وفعالية المجال الترابي

إن المسألة الجوهرية التي ينبغي إدراكها هو أن الجهوية المتقدمة لا تعد إعمالاً للجهوية السياسية أو حكماً ذاتياً في ربوع الوطن، بل خياراً سياسياً يروم توسيع صلاحيات الجهات، من أجل ربح الرهانات الداخلية والخارجية للمغرب.

ساهمت العديد من الظروف في بلورة الاختيار الجهوي الجديد، فمنها ما يرتبط بالتحويلات الناجمة عن العولمة والدفاع عن وحدته الترابية وما يرتبط بها من إيجاد حل نهائي لأقاليمنا الجنوبية ذي مصداقية دولية وإدماج لخصوصيات الجهوية لتصبح أداة للوحدة الترابية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ما يتعلق بالشأن الداخلي للمغرب في تطور بنياته الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

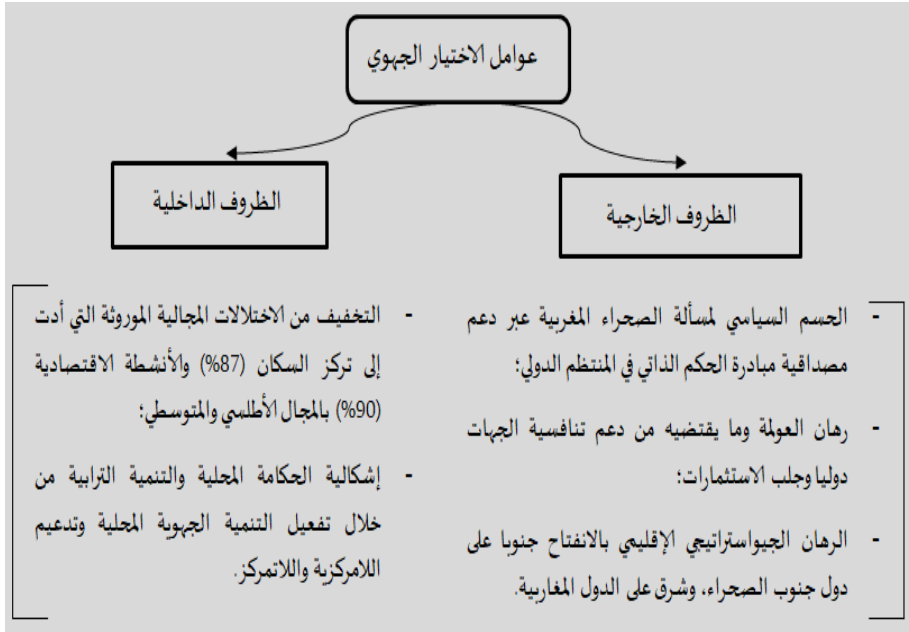
إن الجهوية المتقدمة لم تتبلور بشكل تلقائي وإنما جاءت كتعبير يجري مجموع التحويلات التي يعرفها المغرب والعالم على عدة مستويات؛ بداية من تأقلمها مع الوضع الإقليمي والعربي الساخن والقائم على ثورات الشعوب العربية التي منح الدستور الحالي المعدل لسنة 2011<sup>1</sup> للجهوية أربعة عشر فصلاً عوض ثلاثة فصول في دستور 1996، وبوأ الجهة على رأس هرم الجماعات الترابية<sup>2</sup>، وتناط بالجهة حسب القانون التنظيمي 14.111 مهام تحسين جاذبية مجالها الترابي وتقوية تنافسيته الاقتصادية لربح رهان العولمة. وإذا كانت وحدة أقاليمنا الجنوبية من صلب أولويات سياسات إعداد التراب والجهوية،

1 - دستور فاتح يوليوز 2011.

2 - الفصل 140 من الدستور.

فإن الجهوية المتقدمة هي نتيجة حتمية للتطورات التي يشهدها ملف الصحراء لأجراً الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة (شكل رقم 7).

شكل رقم 7: عوامل الاختيار الجهوي الجديد (الجهوية المتقدمة)



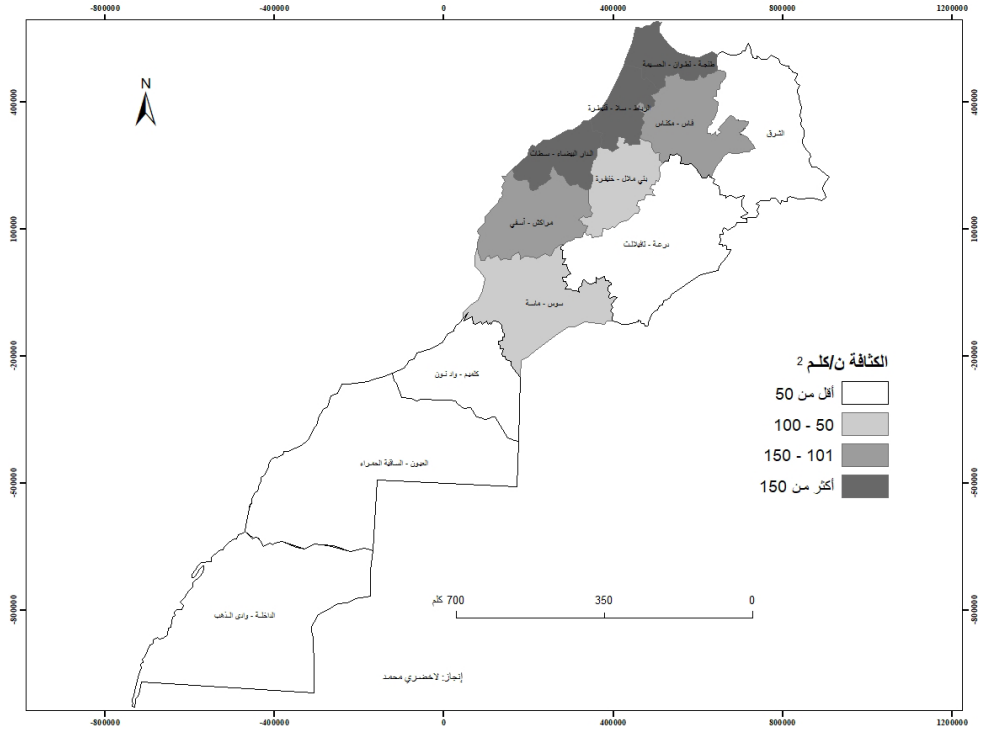
المصدر: ملوكي رشيد (2017)، مرجع سابق، صص. 138-147. (بتصرف)

وارتباطاً بالتباينات المجالية التي فشلت التجريبتان الجهويتان السابقتان في التخفيف منها، فإن التقسيم الجهوي الجديد جعل من صلب أولوياته التخفيف من التفاوتات الجهوية والبيجهوية بإعطاء الجماعات الترابية حسب القوانين التنظيمية المؤطرة<sup>1</sup> مهمة برمجة وتنفيذ برامجها التنموية وفي إطار التقائية بينها، وذلك لتدعيم الحكامة الترابية التي تكون فيها الساكنة مشاركة وفاعلة وتدعيم سياسة اللامركزية. ووفقاً للمرسوم<sup>2</sup> الخاص بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، فقد تم تقسيم التراب الوطني إلى 12 جهة (خريطة رقم 4).

1 - القوانين التنظيمية الثلاثة: 14.111 المتعلق بالجهات، 14.112 المتعلق بالأقاليم والعمالات، 14.113 الخاص بالجماعات الحضرية والقروية.

2 - المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2015، الجريدة الرسمية عدد 6340 في 5 مارس 2015، صص. 1481-1483.

## خريطة رقم 4: توزيع الكثافة السكانية حسب التقسيم الجهوي لسنة 2015



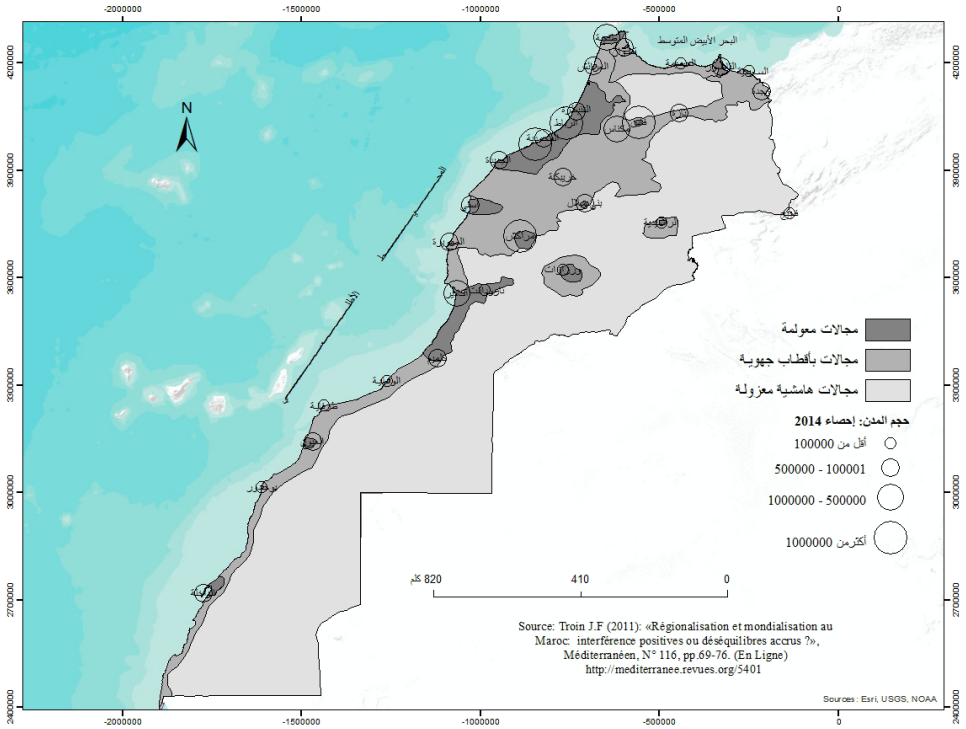
المصدر: التقطيع الجهوي سنة 2015، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

يتضح أن التقطيع الجهوي يضم صنفين من الجهات، الصنف الأول يتوفر على أقطاب كبرى أو على قطبين حضريين مزدوجين بمجال نفوذ واسع (مثال جهة الدار البيضاء)، والصنف الثاني مرتبط بجهات غير مستقطبة تغطي جبال الأطلس والصحاري (جهة درعة-تافيلالت)، لذلك يبقى الإشكال البارز هل الجهوية المتقدمة قادرة على احتواء وتجاوز تناقضات الماضي وتدارك النواقص، أم أنها ستتجاوب مع المقاربة التجارية التي ستكون فيها الجهة قابلة للتسويق أكثر ما هي مهيأة للتنمية.

### 2.3. الجهوية المتقدمة وعوامة المجال: من مغربين إلى ثلاثة

إذا كان المنطق الذي تحكم في تنظيم المجال المغربي يرتبط بثنائية سلطة المخزن المباشرة والآخر في الهامش، فإن العوامة بما لها من آثار على المجال الترابي جعلته مقسم إلى ثلاثة مستويات وبثلاث سرعات وحقب وذلك في إطار تنافسية المجال (خريطة رقم 5).

## خريطة رقم 5: تراتبية المجال المغربي زمن العولمة



إذا كان المغرب يتميز باتساع مجاله الترابي وتنوع مظاهره الطبيعية، فإنه لا يزال يعاني من تفاوتات مجالية مركبة، زاد الانفتاح على العالم في إطار العولمة من تعقيدها، فأصبح المجال المغربي مقسم بين مغرب دولي مؤهل ومنفتح على المجال العالمي باحتوائه على بنى تحتية وموارد بشرية جعلته محط استقطاب لاستثمارات وطنية ودولية وجذب للسكان ووطنيا (المجال الأطلسي والمتوسطي)، ومغرب الأقطاب الجهوية جعلت منه البنى التحتية من طرق سريعة وسيارة ومطارات يتميز باستقطاب داخلي (المدارات المسقية والسهول الفلاحية الخصبة)، وأخيرا مغرب هامشي يعيش على مجال نفوذ في إطار اقتصاد الاكتفاء الذاتي (ما وراء المجال الأطلسي). وندرج هنا مثال جهة الشرق التي تعتبر فيه أقاليم الشمال منفتحة وتحظى باهتمام متزايد جهويا ووطنيا بضخ استثمارات عمومية كبرى من تهيئة سياحية وبنى تحتية ستصبح لا محالة القلب النابض للجهة اقتصاديا وسكانيا، مقابل أقاليم الوسط تستمد قوتها من البنى التحتية رغم أنها تعرف ركودا اقتصاديا بفعل ارتباط نشاطها الإنتاجي بالظروف الطبيعية القاسية إلى جانب التحديات الجيوسياسية التي جعلت منها جسما بدون روح، في حين يبقى جنوب الجهة هامشيا ومعزولا بفعل غياب تدخلات تنموية مهيكلية للمجال.

### 3.3. التنمية الترابية والحكامة: أي تنزيل للجهوية المتقدمة

تعتبر السياسة الجهوية إحدى مدخلات تجسيد التنمية الترابية ومحكا حقيقيا في ممارسة الحكامة الترابية. وتشكل الجهوية المتقدمة خيارا للدولة في تحديث بنية هياكلها بإعادة النظر في علاقات السلطة المركزية بالمنتخبين وفي تدبير الشأن المحلي. ومن هنا مُنحت للجهة وفق قانون 14.111 الصادر في 23 يوليوز 2015 صلاحية إعداد برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وتنفيذها وتتبعها، وتتبوأ في ذلك مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى<sup>1</sup>. وفي إطار ذلك سنعمل على محاولة تقييم عمل المجلس الجهوي للشرق.

#### جدول رقم 7: محاولة تقييم عمل الجماعات الترابية بجهة الشرق

التعثرات	الحكامة والتنمية الترابية
نصت المادة 83 من القانون التنظيمي على ضرورة إنجاز برنامج التنمية الجهوي في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس (مثال مجلس 2016-2021)، لكن مجلس الجهة لم يصادق على البرنامج إلا بعد مرور سنتين من انتدابه. كما تأخر إتمام التصميم الجهوي الذي كان من المقرر أن يكتمل إنجازه في 2020، بفعل نقشي وباء كورونا. إن الإشكال الجوهرى هو إلزام اللجنة الاستشارية الجهوية لإعداد مكتب الدراسات المشرف على إعدادها في 22 يناير 2021 على إتمام التصميم في شهر ماي وهو لا زال في إطار التشخيص الترابي، وهو ما يضع مسألة بلورة وثيقة استشرافية تضم الخيارات الكبرى ومجالات المشاريع والتخطيط الاستراتيجي لـ 25 سنة المقبلة في مدة أربعة أشهر محط تساؤلات لأن ذلك سيؤثر على جودة المخرجات.	المصادقة على برنامج التنمية الجهوية، والتصميم الجهوي لإعداد التراب
يلاحظ تناقض على مستوى التدخلات المسطرة في مشاريع التنمية الإقليمية وبرنامج التنمية الجهوية، فمثلا مشروع تنمية إقليم تاوريرت اعتبر هذا الإقليم قطب لوجيستي لهيكله اقتصاده، في حين وجه برنامج تنمية الجهة نفس المشروع إلى إقليم جرسيف. إضافة إلى التأخر الكبير في المصادقة على برامج عمل الجماعات إلى حدود سنة 2019 بسبب الصراعات السياسية؛ نموذج جماعات أولاد احمد وكطيطر وسيدي علي بلقاسم...الخ.	الالتقائية والتكامل بين برنامج الجهة ومشاريع التنمية الإقليمية وبرامج عمل الجماعات

1 - المادتان الرابعة والخامسة من القانون التنظيمي ص. 2.

<p>أكدت القوانين التنظيمية لمختلف الجماعات الترابية على إنشاء هيئات استشارية من أجل ضمان مشاركة المجتمع المدني لإنجاز وتتبع وتقييم برنامج التنمية الجهوي ومشاريع التنمية الإقليمية وبرامج عمل الجماعات، إلا أن المعاينة الميدانية أوضحت ضعف مساهمة الجمعيات كقوة اقتراحية، وارتباطها بالولاءات الحزبية والصراعات الضيقة بين الأحزاب وعدم تنظيم لقاءات بين أعضاء تلك الهيئات.</p>	<p><b>الآلية التشاركية للحوار والتشاور</b></p>
<p>إن ما يظهر ضعف الحكامة الترابية هو الخلط بين المعطى السياسي والتنموي وهو ما يبدو جليا في مسألة تسريع إنجاز التصميم الجهوي لإعداد جهة الشرق في مدة قصيرة، لذلك هناك فرق كبير بين الزمن السياسي والزمن التنموي، وترجيح مجلس الجهة مصلحة الجهة في حقها في التنمية المستدامة والمرنة، وألا يتسرع في إنجاز التصميم، الذي له أهمية قصوى يرهن مستقبل الجهة لـ 25 سنة المقبلة، وهو أساس برامج تنمية الجهة للمجالس المقبلة لأنها مطالبة بإنجاز برامجها انطلاقا من التصميم الجهوي لإعداد التراب.</p> <p>أما بالنسبة للاختصاصات التي أعطيت للجماعات الترابية من أجل بناء تصور جماعي ومندمج لمستقبل مجالهم وذلك بغية ترسيخ دعائم الحكامة والتنافسية وإنتاج القيمة المضافة لحيزهم الترابي، محط تعثرات كبيرة بحيث إن مرحلة تأسيس الجهوية لم يرافقها تأطير منهجي تدخل لأعضاء الجماعات، بل أن عددا لا يستهان به من أعضائها لا يتوفرون على مستوى تعليمي لذلك يطرح سؤال حول قدرة الجماعات الترابية بالجهة على بلورة مخططاتها التنموية لأفق ست سنوات كأنها تمتلك الكفاءات اللازمة وتتقن التواصل التنموي مع المصالح الخارجية، وكأنها تملك الفرق السياسية المتوازنة، والتراكم المعرفي في صنع القرار.</p>	<p><b>الحكامة الترابية وكفاءات أعضاء مجالس الجماعات الترابية</b></p>
<p>إن مختلف المنجزات التي تحققت في برامج التنمية الجهوية تهتم أساسا بفك العزلة عن العالم القروي ودعم التجهيزات الأساسية والاقتصاد الاجتماعي التضامني، إلا أن المشاريع المهيكلة للاقتصاد الجهوي تبقى ضعيفة في جنوب الجهة، ومما زاد من معاناة الجهة غياب وحدات صناعية تمتص نسب البطالة المرتفعة التي تتجاوز 17% كأعلى معدل في المغرب، فمثلا تكتوبول وجدة الذي كان من المقرر أن يصبح قاعدة صناعية إنتاجية إلا أن الواقع يوضح أنها قاعدة صناعية استهلاكية. وهكذا اضطر شباب الجهة إلى الهجرة نحو الخارج مما يوضح ضعف نجاعة التدخلات التنموية. بالإضافة إلى تسطير مشاريع صعبة التحقق على المدى القريب والمتوسط منها مشروع الربط السككي بين وجدة والناظور عبر بركان.</p>	<p><b>تقييم إنجاز مشاريع برنامج التنمية الجهوية</b></p>

لم يستطع برنامج التنمية الجهوية مواجهة التفاوت بين شمال الجهة الدينامي وجنوبها المهمش. فقد استفاد الشمال من استثمارات كبرى ساهم في زيادة انفتاحه الدولي والوطني ومنها الطريق السريع بين وجدة والناظور وربطه بالطريق السيار عبر بركان وتافوغالت. ومن المقرر أن يشيد طريق سيار بين الناظور وجرسيف مرورا بالديوش وصاكة. وفشلت الجهة في التخفيف من عزلة الجنوب وهو ما توضحه الاحتجاجات المتكررة وهجرة سكانها نحو الشمال وما لذلك من خطر أمني وسياسي في مجال قاحل وشاسع وحدودي.

## مواجهة الفوارق البياقليمية

المصدر: العمل الميداني 2021/2019

إن عدة عوائق وإكراهات تقف حاجزا أمام تنزيل مقاربة الجهوية المتقدمة للتنمية والحكامة الترابية، وتكتسي صبغة مؤسساتية بسبب تعدد المتدخلين وإشكالية توزيع السلطات بينهم ومشاكل على مستوى الالتقائية في البرامج، ويلاحظ نتيجة لذلك ضعف العلاقة بين المخططات الجهوية والإقليمية والجماعية. إلى جانب افتقار الجماعات إلى الكفاءات والقدرات على مستوى البناء المحلي وإنتاج النخب السياسية التي من المفروض أن تصنع القرار بشكل تشاركي في إطار منظومة انتخابية ديموقراطية.

ويشكل ضعف التتبع والتقييم للبرامج المنجزة أو المخططة أحد التعثرات التي يتفق جميع المتدخلين على مسؤوليتها في غياب النجاعة الكافية للتدخلات، ومن معضلات ذلك عدم القدرة على تدقيق المهام وتحديد مساطر ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك يتطلب التفكير في إنشاء مؤسسة رسمية مؤهلة للتنسيق وفرض الالتقائية بين تعدد المتدخلين.

## خاتمة الفصل:

إن القراءة التاريخية لتنظيم المجال المغربي تشير إلى أهمية المبادلات التجارية الدولية في نشأة الدولة المغربية. فالانفتاح الدولي ليس مشكلا في حد ذاته وإنما توجيه كل الاهتمام بالمناطق المحظوظة، لذلك تبقى وظيفة المتدخل في تهيئة التراب الوطني أو الجهوي ضرورة الاهتمام بمجالات الخصائص والهامش لإيجاد التوازن، ومنها المغرب الشرقي. وتجب الظروف العملية الحالية (العولمة) الدولة والمجتمع أن يعيشا في محيطهما، وذلك لكون دينامية الخارج تدفع وتساهم بشكل كبير في تغيير دينامية الداخل.

والمتتبع للتقطيعات الترابية ولبرامج إعداد التراب التي عرفها المغرب منذ الاستقلال يستنتج أن حصيلة التنمية البشرية والاجتماعية والمادية يميزها استمرارية التفاوتات بين مغرب مؤهل ومندمج ومغرب هامشي يتسم بضعف مؤشرات التنمية وغياب فرص الشغل وصعوبة العيش، بالأخص في المناطق الهامشية وفي حواضر المدن الكبرى والمجالات القروية. وتعتبر جهة الشرق من الجهات التي تعرف تفاوتات بين الأقاليم المشكلة لها.

ورغم تبني التجربة الجهوية الثالثة -الجهوية المتقدمة- منذ سنة 2015 فما زالت الأقطاب المحظوظة بإمكانياتها هي المستقطبة للمشاريع المهيكلية وللاستثمارات الخصوصية (نموذج شمال جهة الشرق)، ويعكس هذا الواقع استمرار أولوية الاندماج في مسلسل العولمة وفي تحسين محيط الاستثمار - التنمية المبنية على مخططات خضراء وزرقاء معومة- على التنمية الاجتماعية من الأسفل بمقاربة جهوية ومحلية وتشاركية تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة. وإذا كانت مجالس الجماعات الترابية قاعدة لتحديد خيارات التنمية وإنجاز المشاريع ومجالا لممارسة الحكامة الترابية المنتجة للتوازنات، فمن المؤكد استمرار تحكم ممثلي السلطة في اتخاذ القرار وضعف الكفاءات الحزبية الواعية بالتحديات الجهوية -المحلية والقادرة على بناء حلول ناجعة للتنمية الشمولية والمستدامة.

إلى جانب هذه التفاوتات المكرومجالية التي تميز المجال المغربي، فإن جهة الشرق تعرف تباينات ميكرومجالية بين الأقاليم المشكلة لها، حيث ساهم الموقع الجيوسياسي الحدودي الضاغط وبعدها عن المجالات الحيوية الوطنية إلى استمرار ثنائية الركود والدينامية الذي عرفه المغرب الشرقي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الدراسة التقييمية للتقطيعات الجهوية على تأهيل جهة الشرق وانعكاسها على التخفيف من التباينات بين مجالاته الداخلية.



# الفصل الثاني: الشرق: جهة جيوسياسية حدودية ضاغطة بتفاوتات بياقليمية واضحة

## مقدمة الفصل

يتدخل الموقع الجيوسياسي لجهة الشرق في بناء شخصيتها، عبر حدودها ذات الجوار الدولي من واجهتين: واجهة الشرق مع الجزائر والانفتاح على البعد المغربي والمشرقي؛ وواجهة الشمال حيث مليلية المحتلة والبحر الأبيض المتوسط والانفتاح على العالم المتوسطي الأوربي. ومن منطلق هذه الأبعاد أدت الحدود دورا جوهريا في تنظيم المجال بهذه الجهة وإحداث دينامية اقتصادية واجتماعية، بل واستطاعت تجاوز أزمة الهامشية والبعد عن المركز الوطني الحيوي، لكن تدخل ظروف سياسية خارجة عن نطاق الجهة أدخلها في مرحلة أزمة وانغلاق مما تطلب البحث عن بدائل يصعب معها ملء الفراغ على المدى القصير والمتوسط، وبالأخص في عصر الترابط والانفتاح مع العولمة والتكتلات الإقليمية التي أصبحت فيها المناطق الحدودية ذات مكانة رئيسية في العلاقات الدولية.

يركز هذا الفصل على دراسة تاريخ تشكل هوية جهة الشرق وذلك في ارتباط بموقعها كمجال حدودي وتبيان أهمية هذا الأخير في ثنائية الدينامية والركود الذي عرفته الجهة حسب الوضعية السياسية بين المغرب والجزائر، هذا من جهة ومن جهة ثانية، السعي إلى تحليل انعكاس تطور التقطيعات الجهوية على تطور الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بجهة الشرق وتفسير التباينات الماكرومجالية بين مكونات الجهة.

### 1. جهة الشرق: موقع استراتيجي حدودي معزول: مسألة حكامه ترابية أم أزمة حدود مجالية

ارتبطت وظيفة جهة الشرق على مر العصور من ناحية كمجال انتقالي بين الشرق والغرب المغربي؛ أي ممر استراتيجي للسلطات قصد تأمين الطرق التجارية وبسط نفوذها السياسي، ومن ناحية أخرى كمنطقة تعرف صراعا داخليا وخارجيا بين القبائل المشكلة لها بينها وبين السلطة المخزنية<sup>1</sup>.

1 - اليزيدي المصطفى (2005)، مرجع سابق، ص. 24.

وتعرف المنطقة عزلة ناجمة عن ضعف اندماجها في النسيج الاقتصادي الوطني وعن موقعها الجيوستراتيجي الحساس الذي يعرف انغلاقا متتاليا للحدود مع الجارة الجزائر (عام 1963 ومن 1975 إلى 1988 ثم من 1994 إلى يومنا هذا 2022)، وهو ما أضعف اقتصادها الذي كان بالإمكان أن يشكل مجالا لإنتاج الثروة والتشغيل في إطار المغرب الكبير.

## 1. إشكالية الموقع الجيوستراتيجي لجهة الشرق

يعرف المغرب الشرقي مزيجا جغرافيا ذا معالم متباينة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وعلى اختلاف منطلقات الدارسين فإنهم يتفقون على أن الجهة في الشمال تضم جزءا مطلا على البحر المتوسط من واد كيس شرقا إلى واد النكور غربا، وتمتد في اتجاه الجنوب إلى الهضاب العليا أو تخوم الصحراء.

إن تتبع مختلف التقسيمات التي همت المغرب الشرقي سواء التي تحدث عنها الجغرافي الفرنسي بيغان Beguin H. 1974<sup>1</sup> في كتابه تنظيم المجال بالمغرب، أو التي تحدث عنها العديد من الجغرافيين المغاربة بإشراف جون فرانسوا تروان<sup>2</sup> في كتاب "المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية"، نجده مقسما إلى منطقتين رئيسيتين هي الشمال الشرقي والهضاب العليا وتخوم الصحراء.

اعتمد مجموعة من الدارسين المغاربة نفس التقسيمات التي اعتمدها بيغان Beguin مع بعض التعديلات مثل إضافة منطقة جرسيف من قبل الجغرافي "عبد القادر قيطوني" في بحثه حول الشمال الشرقي للمغرب كمنطقة هامشية<sup>3</sup>، وأضاف الباحث "محمد لغوات"<sup>4</sup> في دراسة حول الموقع الجيوستراتيجي والاندماج الجهوي والحضري بالشمال الشرقي للمغرب منطقة الحسيمة، إلى جانب أبحاث أخرى قدمها كل من الأساتذة "الميلود زروقي" و"علال زروالي" و"بوطيب الطاك" و"عبد الحق الصدق" حول نفس التقسيمات التي اعتمدت من قبل.

إن عدد الدراسات التي أثرت حول حدود الجهة يفصح عن صعوبة تحديدها غربا وجنوبا؛ أي هل تضاف منطقتا الريف الأوسط (الحسيمة) وتخوم الصحراء (بني تجيت-

1 - Beguin H. (1974), Op.cit, p. 56-57.

2 - تروان ج.ف. (2006)، مرجع سابق، ص. 274.

3 - Guitouni A. (1994), Op.Cit, p7..

4 - Laghouat M. (1978): «La situation géographique et l'intégration régionale et urbaine du Nord-Est Marocain» in Urbanisation au Maghreb, ERA, 760 du C.N.R.S, Université de Tours et CIEM, Université de Poitiers, fascicule n°3, pp. 89-102.

بوعنان) إلى المغرب الشرقي حتى يحدث ذلك التجانس والاستقطاب والتكامل الوظيفي، ومن خلفهما معايير جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية وإدارية وسياسية، أم يتم إلحاقهما بجهات أخرى.

إن مراهنة الدولة على البعد الجيواستراتيجي للجهة الشرقية فرض الحفاظ على إقليم فجيج ضمن الجهة، كونه يشكل قاعدة لانطلاق اقتصادية مغربية في حالة الحدود المفتوحة، إلى جانب اعتباره مطلبا سكانيا على مستوى العلاقات السكانية والهجرة بين المجتمع الفجيجي والعاصمة الجهوية<sup>1</sup>، إلى جانب ارتباطه بواسطة المواصلات بوجدة، هذا مع كون الإقليم يعطي للجهة ذلك التنوع المادي واللامادي من شمالها إلى جنوبها في إطار إعداد مشروع سياحي للجهة. بينما ينتمي إقليم الحسيمة جغرافيا لقلب الريف، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي واللغوي والثقافي يوجد في شرقه وليس في جنوبه؛ أي مع قبائل الريف الشرقي مثل بني سعيد وبني سيدال وبني بويحي، إلا أن الاعتبارات الأمنية والسياسية والطريق المتوسطي الذي يساعد الإقليم في الانفتاح غربا، دفعت صانعي القرار إلى إلحاق إقليم الحسيمة بجهة طنجة- تطوان.

تمتد جهة الشرق على مساحة تقدر بـ 90130 كلم<sup>2</sup>؛ أي ما يمثل 12,7% من مساحة التراب الوطني، وتعتبر جهة حدودية بامتياز ذات موقع جيوسياسي مهم، مما يجعلها من جهة بوابة المغرب في سبيل تحقيق مشروع المغرب الكبير، لأن لها حدودا مشتركة شرقا مع الجزائر على طول 550 كلم، ومن جهة أخرى منفتحة شمالا على جنوب أوروبا والعالم المتوسطي بساحل يصل طوله إلى 200 كلم، كما لها حدود مصطنعة مع مليبية المحتلة.

إن دينامية الموقع الاستراتيجي للجهة يتأثر سلبيا بغلق الحدود مع الجزائر وبعده عن المراكز الحيوية للبلاد<sup>2</sup>، لذلك يظل اقتصاد الجهة ضعيفا ويعيش أزمة خانقة بفعل غلق الحدود المغربية الجزائرية ووقف تجارة التهريب التي شكلت ولمدة طويلة أحد المصادر الرئيسية لعيش الساكنة، ما جعل الاقتصاد المغربي يفقد سنويا 2% من النمو<sup>3</sup>، ويفوت على شعورهم سبل التنمية والنهوض.

وفي انتظار أن يتحقق فعليا مشروع المغرب الكبير رغم الصعوبات التي تقف في وجه ذلك وبالأخص على المدى القصير والمتوسط، تظل الجهة في حاجة إلى تقوية الاستثمارات

1- اليزيدي المصطفى وآخرون (2014): «البعد الجغرافي في الجهوية المتقدمة: حالة الجهة الشرقية» ورد في الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق حاج علي ألفة وحزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، العدد 34، ط1، ص. 234.

2- تروان ج. ف. (2006)، مرجع سابق، ص. 361.

3- كرزازي موسى (2019)، مرجع سابق، ص. 15.

العمومية وتشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق تثمين مختلف الموارد وبالأخص إيداعات الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للتخفيف من حجم التباينات داخل الجهة ومواجهة التهميش الذي راكمته لفترة طويلة.

## 2. مجال حدودي استراتيجي متطور

أنتجت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة بالجهة الشرقية مجالا حدوديا متميزا سمته العامة عدم الاستقرار والهامشية، وظلت وظيفته الحدودية تتأرجح بين الازدهار والتهميش تبعا لقوة الدولة وحركة السلاطين المغاربة، وازدادت أهمية المنطقة مع تدخل الاستعمار الفرنسي في تحديد المنطقة الحدودية وانعكست آثاره على تنظيم المجال ما بعد الاستقلال.

### 1.2. تاريخ سياسي تميز بعدم الاستقرار

تأثر تاريخ المغرب الشرقي بعاملين: الأول باعتباره منطقة انتقالية بين الشرق والغرب، والثاني كونه مجالا يتميز بقساوة الظروف الطبيعية وبثنائية الصراع القبلي الداخلي مع الدول المتعاقبة على حكم المغرب.

#### 1.1.2. بناء شخصية المنطقة كمجال حدودي

عمل نمط الإنتاج الرعوي وعائق القحولة الذي أضعف الإمكانيات الفلاحية، دورا رئيسيا في تدبير إشكالية المجال بالمنطقة الشرقية لحقبة طويلة، فجعلت الإمبراطورية الرومانية من واد ملوية منطقة حدودية بين موريتانيا الطنجية في الغرب (المغرب الأقصى) وموريتانيا القيصرية في الشرق (المغرب الأوسط)، واعتبرت المجالات السهبوية الخلفية منطقة ترحال<sup>1</sup>. ومن ثمة أصبحت منطقة نزاع وصراع بين الدول المتعاقبة على حكم كل من المغرب الأقصى والمغرب الأوسط، وتغذى هذا الصراع مع ازدياد أهميتها كمر تجاري بين الغرب والشرق، وفي بعض الفترات التاريخية بين الجنوب والشمال (مليبية)<sup>2</sup>.

وبمجيء الإسلام، استمرت المنطقة الشرقية كمنطقة نزاع داخلي؛ بين القبائل المستوطنة والدول المتعاقبة على حكم المغرب، وخارجي؛ بين سلاطين المغرب الأقصى والدول التي كان يمتد مجال نفوذها على المغرب الأوسط. إلا أن حرص السلاطين المغاربة

1-Beguïn H. (1974), Op.Cit, p. 90.

2- عبد الله العروي (1996)، مرجع سابق، ج 1، ص. 81.

على امتداد مجال نفوذهم بالمغرب الشرقي يرجع إلى أهميته الاستراتيجية كمر تجاري بين الغرب والشرق ولسد الأخطار الخارجية على العاصمة فاس من الشرق<sup>1</sup>. إذ عاش المغرب الشرقي في عهد الدولتين المرابطية والموحدية على وقع ازدهار ناجم عن امتداد مجال النفوذ الشاسع للدولتين إلى حدود إفريقية (تونس)، فأدت حينها مدينة وجدة دورا كبيرا في الربط التجاري مع تلمسان والشرق وكذا مع الموانئ الشمالية على طول الخط المتوسطي الرابط بين مليلية وباديس<sup>2</sup>.

عرف المغرب الشرقي اشتداد التنافس حوله منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى حدود دخول الاستعمار الفرنسي، فكان مجال صراع بين المرينيين وبني عبد الواد (سلاطين تلمسان)، والثابت هو المكانة التي أخذها في الشبكة الاقتصادية الوطنية مع التحول الذي أعطاه المرينيون للموانئ المتوسطية وأضحى ميناء مليلية ذا إشعاع وطني وإقليمي<sup>3</sup>. لكن تدخل أطراف خارجية وتراجع قوة الدولة عن حماية مجال نفوذها أثر على التنظيم المجالي بالمنطقة.

### 2.1.2. التدخلات الأجنبية وترسيم الحدود المغربية-الجزائرية

مع بداية العصر الحديث أصبح المغرب الشرقي مجالا للتنافس بين العثمانيين والإسبان، بالأخص مع التهميش الذي عرفه من قبل الفاعلين المجاليين الذين اهتموا بالانفتاح على المحيط الأطلسي، فوقعت المنطقة إلى حدود واد ملوية في عهد الدولة السعدية تحت النفوذ العثماني واحتلت الموانئ المتوسطية من قبل الإسبان لتأمين جنوب إسبانيا من هجمات مستقبلية والتحكم في المحاور التجارية المتوسطية ومنها مليلية التي لعبت دورا كبيرا في اقتصاد منطقة الشمال الشرقي مع تشييد الميناء من قبل الإسبان سنة 1863<sup>4</sup>.

عاشت المنطقة واقعا مغايرا مع قيام الدولة العلوية، فأعطى السلطان مولاي إسماعيل أهمية خاصة للمغرب الشرقي، فقام بمجموعة من الحركات كان أهمها عندما أعلنت قبائل بني يزناسن التمرد ما دفعه إلى التحرك على رأس جيش سنة 1680، وأخضع شمال شرق البلاد وأنشأ العديد من القلاع في أهم النقاط الحساسة بالمغرب الشرقي منها واحدة قرب وجدة، وأخرى بالعيون سيدي ملوك، وثالثة بتريفة وأخرى على نهر ملوية. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي دبرت الجهة بعمالتين، عمالة وجدة وعمالة فكيك، امتد مجال الأولى على شمال شرق المغرب بينما الثانية على جنوب الجهة<sup>5</sup>.

1 - Beguin H. (1974), Op.Cit, p. 94.

2 - Guitouni A. (1994), Op.cit, p. 93.

3 - Beguin H. (1974), Op.Cit, p. 102.

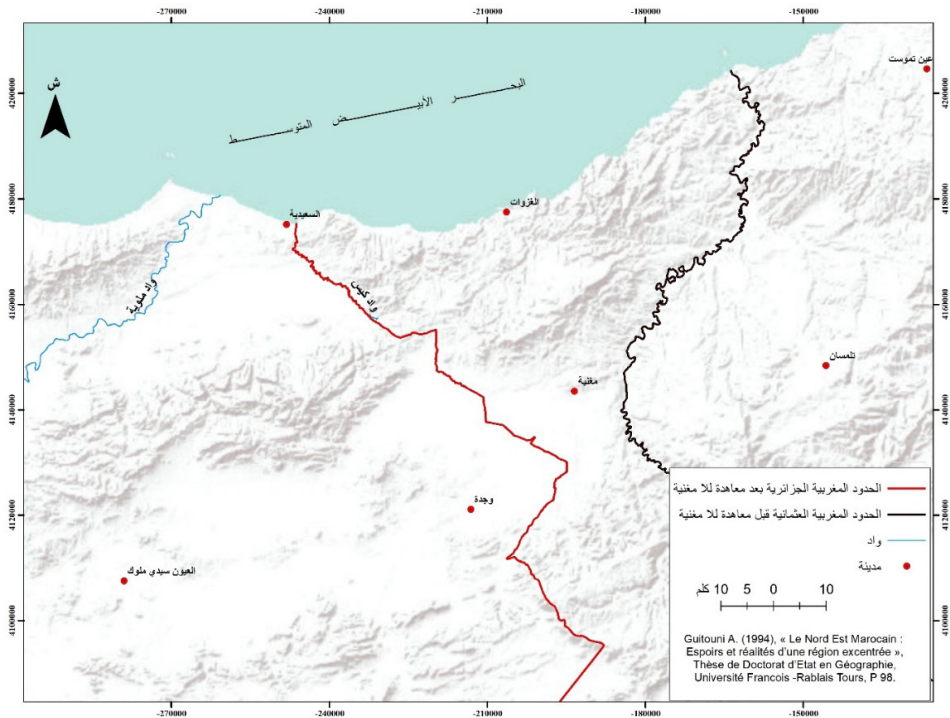
4 - Hilmi A. (2008), Op.Cit, p. 21.

5 - إبراهيم حركات (1994)، مرجع سابق، ج 3، ص. 40.

عرفت المنطقة مرحلة جديدة في تاريخها بعد السيطرة الفرنسية على الجزائر وتمثلت معالمها في معاهدة اللامغنية سنة 1845م التي أحدثت قطيعة مع مجال المغرب الشرقي الذي كان موصولاً فيما قبل إلى واد تافنة كحد سياسي بين انتمائه للسيادة المغربية تارة والسيادة العثمانية تارة أخرى، وانتقل ترسيم الحدود إلى ما هو عليه حالياً عوض الحد الذي كان موضوعاً في عهد الإمبراطورية العثمانية<sup>1</sup>.

وضعت اتفاقية لالة مغنية حداً ونهاية للحدود السياسية التاريخية للمغرب التي كانت تمتد إلى حدود واد تافنة، فتم زحزحتها إلى غاية واد كيس بمساحة عرضها 60 كلم تقريباً، ما أوج الصراع بين القبائل التي كان يمتد مجال نفوذها على المنطقة المغتصبة والاحتلال الفرنسي، استغلته فرنسا في احتلال أراضي المغرب الشرقي سنة 1907.

### خريطة رقم 6: تغير الحدود السياسية المغربية - الجزائرية بعد معاهدة لالة مغنية سنة 1845



1 الميلود زروقي (2003)، مرجع سابق، ج 1، ص. 11.

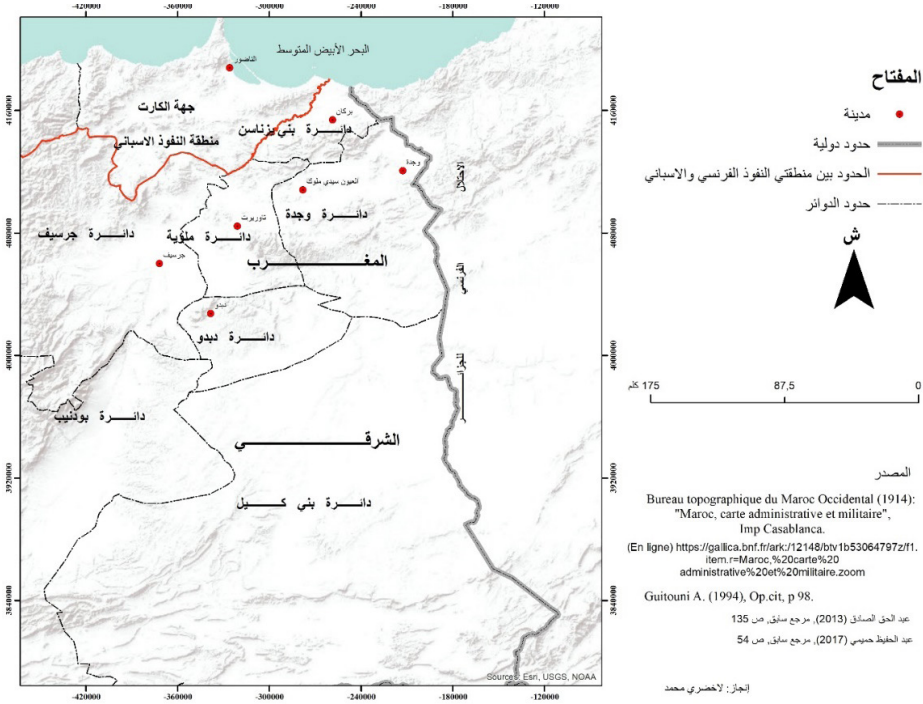
إن تتبع وتحليل التنظيم المجالي بالمغرب الشرقي قبل دخول الاستعمار، يبين مدى أهمية أربعة عناصر رئيسية في رسم معالم تدبير المجال، حيث شكلت المنطقة مجال عبور تجاري بين الشرق والغرب وبين الجنوب وجيب مليلية المحتلة، ومجال صراع دائم ثنائي الأبعاد بين السلطة والقبائل الثائرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، بين الدولة المغربية والدول بالمغرب الأوسط مما أثر على صعوبة التمدن والتنمية، كما أن نمط الإنتاج الرعوي وقساوة الظروف الطبيعية التي يصعب معها تحقيق الاكتفاء الذاتي زاد من حجم الصراعات الداخلية وبالأخص في الهضاب العليا.

## 2.2. السياسة الاستعمارية وانعكاساتها المجالية بالجهة

نشأت الحدود المغربية الجزائرية الحالية مع دخول المستعمر الفرنسي للمنطقة، وأحدث فيها دينامية جديدة لإعداد التراب الوطني بفضل البنيات التحتية التي شيدها المحتل لخدمة مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية.

انطلاقاً من ذلك، أصبحت فكرة ضبط المجال مطروحة بحددة عبر تفكيك التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القديم (القبيلة والحركية)، وتأسيس تقطيع ترابي يروم استغلال خيرات المنطقة، فقسم المجال إلى منطقتي نفوذ إسبانية وفرنسية، إلا أن التنظيم ظل مطبوعاً بالطابع الفرنسي نتيجة قوة تدخله واحتلاله القسم الأكبر من المغرب الشرقي.

## خريطة رقم 7: التقسيم الإداري للمغرب الشرقي خلال فترة الاحتلال الفرنسي والاسباني



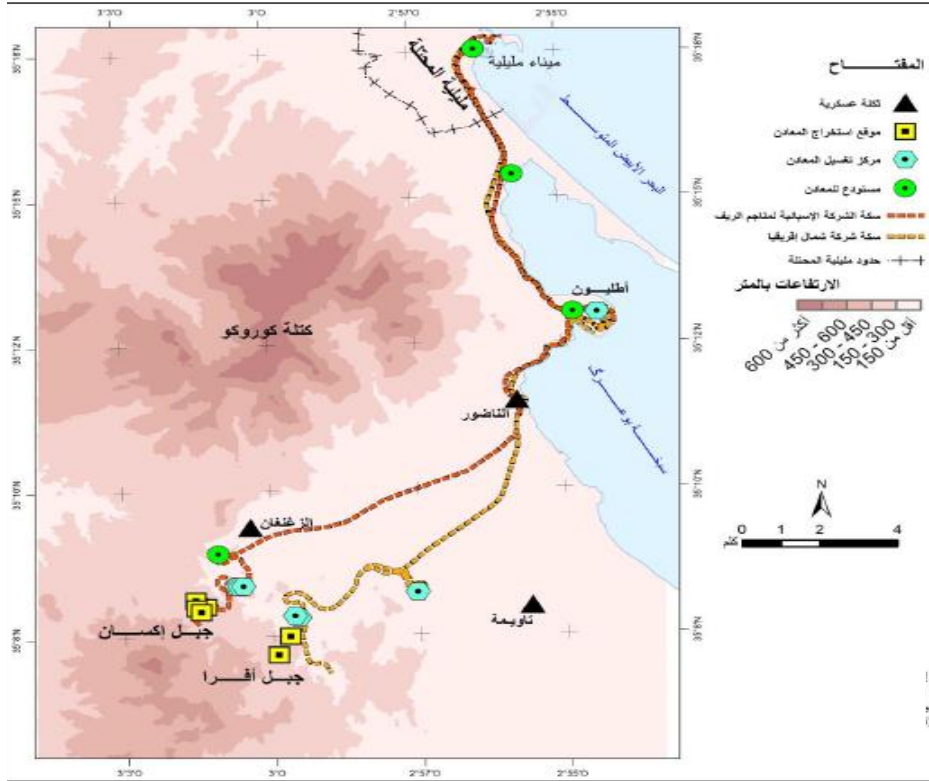
يتضح من خلال الخريطة 7 أعلاه، أن المغرب الشرقي قسم إلى دوائر ومنها إلى جماعات، لتيسير التحكم وضبط مجال نفوذ القبائل والتحكم فيها، فمثلا قبيلة بني يزناسن قسمت إلى تسع جماعات<sup>1</sup>.

واكب هذا التقسيم الجديد تدخلات لإعداد التراب الجهوي حتى يسهل تحرك المعمرين واستغلال خيراته وتصديرها، فوجد فرنسا مثلا قد شيدت العديد من المسالك التي ربطت المغرب الشرقي بالجزائر وتم تصدير منتوجاته نحو فرنسا، فأصبحت المنطقة تابعة بشكل قوي لميناء الغزوات (غرب الجزائر) لتصدير المنتوجات وخاصة الأغنام والماعز ذات الجودة العالية من الهضاب العليا<sup>2</sup>. كما قام المستعمر بمصادرة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في كل من سهول تريفة وصبرة وبوعرك وممر وجدة وجرسيف ونقلها إلى المعمرين. واستثمر في مجال الاستغلال المنجمي بكل من تويدسييت وجرادة وغيرها.

1 - عبد الحق الصديق (2013)، مرجع سابق، ص. 132.  
2 - المرجع نفسه، ص. 137.

عمل المحتل في منطقة النفوذ الاسباني على تشييد شبكة من السكك الحديدية في منطقة كرت (الخريطة رقم 8)، بهدف استغلال موارد المنطقة من خامات الحديد والرصاص والنباتات الطبيعية والمنتجات الفلاحية وتصديرها عبر ميناء مليلية المحتلة<sup>1</sup>.

### خريطة رقم 8: المعادن وشبكة السكك الحديدية بمنطقة الكرت الواقعة تحت النفوذ الاسباني



المصدر: بوجي بلال (2020)، مرجع سابق، ص. 37.

انعكست التدخلات الاستعمارية الانتقائية على تشكل تراتبية مجالية بين المناطق المحظوظة بخيراتها، التي عرفت هيكلة لمجالها بالتجهيزات التي واكبت عملية الاستثمار مثل سهل تريفية في الشمال، وبين مناطق أريد لها أن تكون ذات إشعاع جهوي وتوجهت جميع الطرق نحوها مثل مدينة وجدة مما جعلها القلب النابض ونقطة التقاء

1 -Berriane M. et Hopfinger H. (1999), « Nador petite ville parmi les grandes», Collection des villes du monde arabe, Volume n°4, Urbama, Tours, p14..

بين الشمال والجنوب وبين الغرب الجزائري والمغرب الداخلي، وتهيكلت مدن متوسطة لتنظم مجالها الإقليمي خدماتيا واقتصاديا واجتماعيا (الهجرة) مثل الناظور وتاوريرت وبركان وجرادة، أما الجنوب فتم تهميشه لكونه من المناطق ذات حركية السكان الضعيفة والموارد المحدودة.

3.2. السياسة الترابية لمرحلة ما بعد الاستقلال إلى حدود سنة 1971 وميل الثقل

### نحو شمال الجهة

في إطار تطور مستوى هيكلية المجال في مرحلة ما بعد الاستعمار، حرصت الدولة على تسيير موروث السياسة الاستعمارية وإنجاز المشاريع الكبرى التي بدأها المعمر، والتي ساهمت بشكل كبير في انزلاق الثقل الاقتصادي والاجتماعي نحو شمال الجهة. ومن أهم المشاريع المساهمة في هيكلية مجال الجهة على ما هو عليه حاليا، نجد مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهّل تريفية.

كان لسهّل تريفية نصيب من سياسة التهيئة المائية التي نهجها المغرب منذ الاستقلال، لتوفره على الظروف الملائمة لإقامة استثمار فلاحي عصري يتماشى والتوجهات الهادفة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي للسكان. ويعتبر تثبيت الساكنة المحلية وتكثيف الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وجلب العملة الصعبة، أهم أهداف برنامج الإعداد الماء-الفلاحي بسهّل تريفية.

جدول رقم 8: الدراسة التقييمية للإعداد الماء-الفلاحي بسهل تريفية

المشاريع	مشاريع منجزة	مشاريع غير منجزة	مشاريع منجزة	مشاريع منجزة
التجهيزات الهيدروفلاحية	تحقيق الحد الأقصى	التخلي عن مركزين للاستثمار الفلاحي	رغم أن المركز تخلي عن إنشاء مركزين جهويين للاستثمار الفلاحي، فقد أنجز المشروع كل التجهيزات التي خطط لها والواقع يشهد على ذلك.	تحليل الفوارق
عملية ضم الأراضي	حقق المشروع نجاحا مهما		المراد من عملية ضم الأراضي هو التقليل من عدد الاستغلاليات الصغيرة وتقليص الفوارق المساحية ما بين الملكيات المجهرية والاستغلاليات الكبيرة؛ فتقلص بذلك عدد الاستغلاليات الصغيرة من 67 إلى 47%، كما تراجعت نسبة مساحة الاستغلاليات الكبيرة (20 هـ) من 50 إلى 38%، كما أن الاستغلاليات الأقل من 5 هـ لا يسمح القانون بتقسيمها بين أصحاب الحقوق إلا أنه غالبا ما يلجؤون إلى القسمة بالتراضي.	
سقي مساحة 36060 هكتارا	تحقق هذا الهدف		استطاع المشروع في بدايته سقي 36060 هـ؛ إلا أن التوسع العمراني الذي لم يخطط له أصبح يقطع سنويا ما يقارب 70 هـ من المساحة المسقية بالسهل.	
إدخال زراعات جديدة	تحقيق الحد الأقصى	لم يتم تحقيق زراعة الأرز	تجاوز المشروع تحقيق الزراعات المبرمجة بإدخال زراعات جديدة: مثل الخرشوف واليقطين والقرنبيط...	

استطاع المشروع في بدايته سقي 36060هـ؛ إلا أن التوسع العمراني الذي لم يخطط له أصبح يقطع سنويا ما يقارب 70هـ من المساحة المسقية بالسهل.			تحقق هذا الهدف	سقي مساحة 36060 هكتارا
تجاوز المشروع تحقيق الزراعات المبرمجة بإدخال زراعات جديدة: مثل الخرشوف واليقطين والقرنبيط....	إدخال زراعات لم يخطط لها	لم يتم تحقيق زراعة الأرز	تحقيق الحد الأقصى	إدخال زراعات جديدة
تم تطبيق مخطط الدورة الزراعية إلى حدود نهاية التسعينات، وبعدها تم التخلي عنه نهائيا بتحرير نظام الإنتاج، وهناك من الفلاحين وبالأخص أصحاب الاستغلاليات الصغيرة من يعتبره تراجعاً لأدوار الدولة في معطى أساسي كان له دور في تنظيم مسلسل الإنتاج.		التخلي عن هذا المخطط	طبق في البداية	وضع مخطط الدورة الزراعية
ممكن إنشاء هذه التعاونيات من احترام مخططات الدورة الزراعية وإعطاء الأولوية لزراعة الحوامض، غير أن خدمات التعاونيات ليست معممة على كل الاستغلاليات.	لم يتم الوصول إلى الهدف منها		تم إنشاؤها	التجزئات وتعاونيات الإصلاح الزراعي
يتفق جل الفلاحين إن لم نقل جميعهم على أن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والمراكز التابعة له، تراجع دورها في تقديم المساعدات والإرشادات وتكتفي بتوزيع المياه واستخلاص الفواتير.		تراجع دور سلطة الوصاية		المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي
ساهم إعداد الماء-الفلاحي في الرفع من مردود الزراعات بسهل تربية وبالتالي من الدخل الصافي الذي يجنيه الفلاح من الأرض، بحيث انتقل ربح الفلاح في الهكتار الواحد من 292 درهم (1954) إلى حوالي 30000 درهم (2017).			تحقق هذا الهدف	الرفع من الإنتاج والإنتاجية

يعتبر سهل تريفة المزود الرئيسي لأسواق جهة الشرق، بل يسهم في تأمين الحاجيات الغذائية خارج الجهة لكون منتوجات السهل وبالأخص البطاطس والحوامض تزود مجموعة من الأسواق الوطنية.			تحقيق الحد الأقصى من هذا الهدف	المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي
يصدر سهل تريفة مجموعة من المنتوجات إلى الخارج وبالأخص الحوامض، مما يعني تحقيق هدف جني العملة الصعبة.			تحقيق الهدف	تحصيل العملة الصعبة
أنشئت مجموعة من الوحدات الصناعية المتخصصة أساسا في التغليف والتبريد...			حق شطر منه	خلق قطب للصناعات الغذائية
ساهم المشروع في الرفع من دخل الفلاح وإدخال التجهيزات الاجتماعية، كما أصبح حوضا للشغل داخل المغرب الشمالي الشرقي وهو ما جعل السهل منطقة جذب للسكان، بالرغم من التباينات البيجوجية التي نتجت عن المشروع.			تحقيق الحد الأقصى من هذا الهدف	الرفع من مستوى التنمية الاجتماعية
نشأت بسهل تريفة شبكة حضرية محلية على أساس انعكاسات الإعداد الماء-الفلاحي لكون وظيفتها وتياراتها وعلاقتها مرتبطة بشكل كبير بالنشاط الفلاحي	واقع لم يخطط له			المنظومة الحضرية المرتبطة بالتحويلات الهيدروزراعية
أصبحت مدينة بركان-أهم مدينة بالسهل-تنافس مدينة وجدة (العاصمة الجهوية) في جلب بعض الوظائف الجهوية التي كانت حكرا على العاصمة الجهوية كقطب للصناعات الغذائية، المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي...، كما أن مدينة بركان أصبحت لا تخضع لمدينة وجدة إلا من خلال بعض الوظائف الإدارية والجامعة والمستشفى الجهوي، ومقر الولاية...	واقع لم يخطط له			نمو قطب محلي ينافس المدينة الجهوية 'وجدة'
لم يأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار عند إعداد المدار المسقي لتريفة، ومن ثمة أصبحت المشاكل البيئية الرهان الأساسي للحفاظ على استدامة النشاط الفلاحي.	لم يتم التخطيط له			انعكاسات المشروع على البيئة

المصدر: نتائج المقابلات والمعينة الميدانية +2018 2018+ ORMVAM2018 Avant projet 1964+

يبدو جليا من خلال هذه الدراسة التقييمية، أن النظام الاقتصادي والاجتماعي يعكس بوضوح أن مشروع إعداد الماء-الفلاحي بسهل تريفة استطاع أن يحقق الأهداف التي جاء من أجلها، بحيث شهد سهل تريفة تحولات مستمرة مع وصول مياه سد مشرع حمادي

بفضل مد قنوات الري وإتمام تجهيز السهل، وهي العملية التي امتدت إلى حدود 1975 -  
مرحلة الانتهاء من تجهيز السهل بإيصال ماء السد- إلى منطقة "تريفة العليا".

فإلى جانب تنوع المنتج ووفرتة، أصبح حجم الإنتاج يتجاوز حاجيات السوق المحلية والجهوية، بل إن الدائرة المسقية لسهل تريفة تعتبر من بين أهم الدوائر المسقية في المغرب، وإذا كانت المنطقة واضحة الأهمية والتأثير على مستوى جهة الشرق ككل فيما يخص توفير المنتوجات الفلاحية، فإن ما يزيد من هذه الأهمية دينامية هذه المنطقة جراء توفر المنتج. وتشكلت تيارات متعددة الاتجاهات وعميقة، مما جعل هذه المنطقة من تراب المغرب الشرقي أساسية في تنظيم المجال. ولمواكبة البرامج القطاعية التي اعتمدها الدولة منذ الاستقلال، اعتمد المغرب على تقسيم المجال المغربي إلى جهات منذ سنة 1971م، وكان من ضمنها الجهة الشرقية التي راکمت تجربة لمدة نصف قرن.

### 3. تطور التقطيعات الترابية بجهة الشرق

باشر المغرب العمل بنظام الجهات بعد صدور ظهير 16 يونيو 1971م، إذ قسم المغرب إلى سبع جهات اقتصادية، ومن ضمنها الجهة الشرقية، وبقيت على حالها مع التقسيم الجهوي الثاني لسنة 1997، إلا أن التقسيم الجهوي الجديد سنة 2015 ألحق بالجهة إقليم جرسيف.

جدول رقم 9: تطور التقسيم الجماعي بجهة الشرق

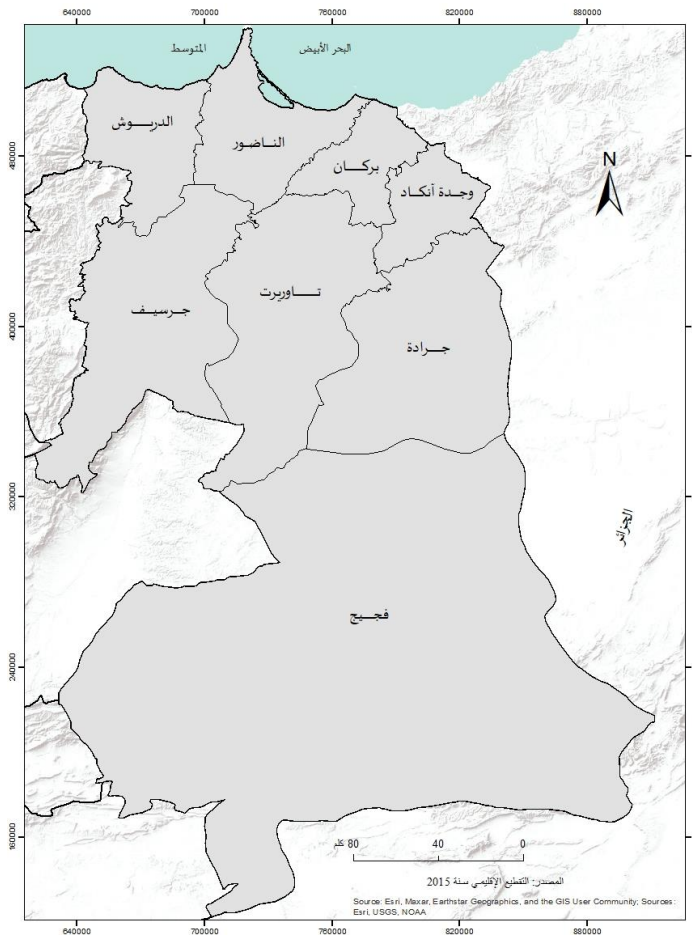
1994	1982	1971	1960	الإقليم
14	34	37	36	عمالة وجدة-أنكاد
46	28	28	27	الناظور
12	7	/	/	فجيج
25	/	/	/	بركان
/	/	/	/	تاويرت
19	/	/	/	جرادة
/	/	/	/	جرسيف
/	/	/	/	الدريوش
116	69	65	63	المجموع

2015	2008	2000	الإقليم
11	11	12	عمالة وجدة-أنكاد
24	46	46	الناظور
13	13	12	فجيج
16	16	15	بركان
14	14	14	تاويرت
14	14	15	جرادة
10	/	/	جرسيف
23	/	/	الدريوش
125	114	114	المجموع

المصدر: المصطفى الزبيدي (2005)، مرجع سابق، صص. 142-145. مرسوم رقم 2.08.520 صادر في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008)، الجريدة الرسمية عدد 5684، ص. 4261.

إن متابعة التطورات التي عرفتها الجهة الشرقية على مستوى التقسيمات الجهوية الثلاث التي عرفها المغرب، تبين أن التقسيمين اللذين شهدتهما الجهة سنة 1971 و1997، احتفظا بنفس المساحة المتمثلة في 82820 كلم<sup>2</sup>، بتغيير داخلي تمثل في إعادة النظر في تقسيم الأقاليم حسب الدينامية السكانية<sup>1</sup>، من هنا يظهر أن التقسيمات الإدارية تواكب التطور السكاني، فحيث الزيادة السكانية هناك دينامية التقسيم الإداري (مثل إقليم وجدة السابق الذي كان يضم كل من جرادة وبركان وتاوريرت وإقليم الناظور الذي تم تقسيمه إلى قسمين فهناك إقليم الناظور الجديد بالإضافة إلى إقليم الدريوش الذي تم إحداثه سنة 2009)، وحيث هناك ضعف الدينامية السكانية هناك جمود التقسيم الإداري (إقليم فجيج نموذجاً).

### خريطة رقم 9: التقسيم الإقليمي لجهة الشرق



1- المصطفى نثوي (1996)، مرجع سابق، ص.ص. 26-27.

أضيف إلى جهة الشرق في إطار التقسيم الجهوي الجديد إقليم جرسيف وأضحت مساحتها 90127 كلم<sup>2</sup>، وذلك للتجانس الطبيعي المتمثل في قساوة الظروف الطبيعية والإشعاع الذي تمارسه عاصمة الشرق على السكان والهجرة السكانية والتعليم العالي، إضافة إلى المعيار الثقافي المتشابه مع المنطقة<sup>1</sup>.

ومن المحتمل أن يشكل إقليم جرسيف في المستقبل قاعدة خلفية لميناء الناظور غرب المتوسط الذي بدأت تتضح معالمه مع مشروع الطريق السيار الذي يربط جرسيف بمدينة الناظور مروراً بصاكة، ويتعزز هذا الافتراض بالنقاش الدائر داخل مجلس الجهة ومديرية إعداد التراب الجهوي بوجدة حول الإقليم الذي سيحتضن القطب اللوجيستي، فبعدما كان الحديث عن مدينة تاويرت قبل إلحاق إقليم جرسيف بالجهة<sup>2</sup>، أصبح مؤخراً تنافس داخل أروقة المجلس الجهوي حول الإقليم التي سيشكل القاعدة الخلفية للميناء<sup>3</sup>.

ورثت جهة الشرق من الفترة الاستعمارية تفاوتاً واضحاً بين مجالات ذات دينامية اقتصادية وسكانية كالجزء الشمالي، ومجالات تعاني من الاقصاء والهميش والطرْد السكاني كالعتبة الشرقية. وفي ضوء هذه المفارقة التي تعاني منها كل المجالات المغربية اعتُمدت سياسة جهوية منذ السبعينات لتدارك هذا الاختلال، إلا أن المعاينة الميدانية بجهة الشرق ومقارنة مختلف المؤشرات توضح بما لا يدع مجالاً للشك استمرار هذا التفاوت على مستويات مختلفة.

## II. واقع الإنتاج والتنمية الترابية بجهة الشرق

رغم ما راكمته جهة الشرق من تجربة مجالية على غرار باقي الجهات الوطنية، إلا أن مؤشرات الإنتاج والتنمية تظهر ضعف مساهمتها في الإنتاج الاقتصادي الوطني وفي مؤشرات التنمية البشرية، وهذا ما تظهره التفاوتات الصارخة سواء داخل الجهة أو أثناء مقارنتها مع باقي الجهات الوطنية.

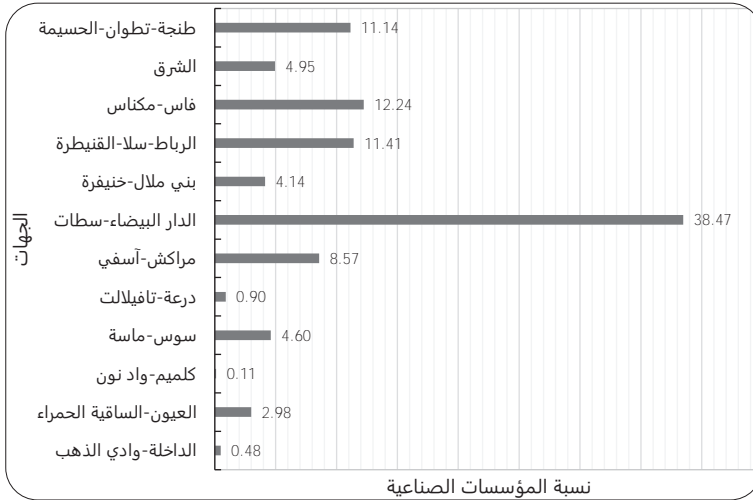
1- اللجنة الاستشارية للجهوية (2011): «تقارير موضوعاتية – التقطيع الجهوي»، الكتاب الثاني، صص. 227-231.  
2- مقابلة مع سفيان بوشكور، رئيس قسم المشاريع الترابية بمديرية إعداد التراب يوم 13 شتنبر 2019 بمقر المديرية في مدينة وجدة؛ والمقابلة مع عبد الرحمان فكرود مدير قسم إعداد التراب الجهوي بمجلس الجهة يوم 17 أكتوبر 2019.  
3- حسب ما ذكر النائب الأول لرئيس مجلس جهة الشرق (الولاية الانتخابية 2016-2021) والبرلماني السابق عن إقليم تاويرت خالد السبيعي في معرض المناقشة التي دارت في مقر عمالة تاويرت يوم 25 يوليوز 2019 حول التشخيص المسبق لإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب الجهوي – الشرق.

## 1. ضعف الإنتاج الاقتصادي نتيجة محدودية الجاذبية

انطلاقاً من رصد تطور الإنتاج الاقتصادي بالمغرب في الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى حدود 2017، يتضح أن مساهمة الجهات غير متوازن، وتبقى جهة الشرق من الجهات الضعيفة الإنتاج، حيث تساهم فقط بـ 4.9% من حجم الإنتاج الداخلي الخام وبـ 3.4% من الاستثمارات<sup>1</sup>.

وتعتبر العولمة وما نجم عنها من زيادة وسرعة تدفق الاستثمارات والتبادلات التجارية بين مناطق العالم أحد الخيارات الرئيسية التي أضحت بلدان العالم الثالث ومنها المغرب التي تعمل على ربحها، لما تعود عليها من نفع في تحقيق الدينامية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الملاحظ (الشكل 8) لتوزيع عدد المؤسسات الصناعية بالمغرب، يستنتج بشكل سريع أن هناك تفاوتاً كبيراً في استقطاب الاستثمارات بين الجهات نتيجة العرض الجهوي (العقار والرأسمال البشري واللوجستيك)<sup>2</sup>. وتعتبر جهة الشرق من الجهات التي لا تستقطب إلا 4.94% من مجموع المؤسسات الصناعية المستوطنة بالمغرب خلال سنة 2018، بينما تبقى جهة الدار البيضاء هي المستحوذة على أزيد 38.47% من الشركات الصناعية.

شكل رقم 8: توزيع المؤسسات الصناعية حسب الجهات سنة 2018



Source : Haut-Commissariat au Plan (2018): «le Maroc des régions », p.8

1- Conseil Régional de l'Oriental (2017), Op. Cit, p.19.

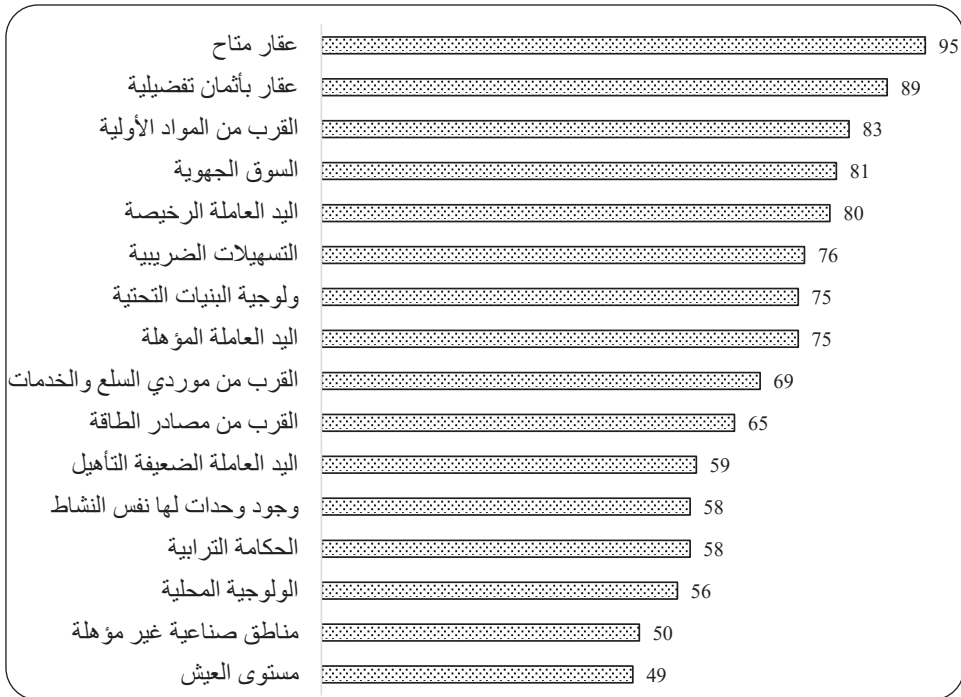
2- Ait Soussane J. et El Halaissi M. (2020), « Le rôle de la disparité régionale dans l'impact de l'aménagement du territoire sur l'attractivité des IDE dans les régions du Maroc », Revue Repères et perspectives économiques, Vol. 4, N°6, p. 81. (En ligne)

<https://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=18963>

تدخل عوامل مختلفة في تفسير تفاوت استقطاب الاستثمارات بين مختلف المناطق والجهات المغربية، فيشكل توفر العقار وولوجية البنيات التحتية والنقل أهم العوامل الحاسمة في دراسة قوة تنافسية الجهة<sup>1</sup>، إلى جانب اللوجستيك والسياسة الترابية المشجعة على تركيز الأنشطة الاقتصادية وفق المؤهلات الترابية للمجال<sup>2</sup>.

وفي دراسة نشرتها وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة تبين المؤهلات المتحكمة في التنافس البيمجالي على مستويات مختلفة من المحلي إلى الوطني<sup>3</sup>:

شكل رقم 9: المؤهلات ذات الأولوية للمستثمرين في اختيار مجال الاستثمار (سلم التصنيف من 0 إلى 100).



.Source : Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la politique de la ville, Direction de l'Aménagement du Territoire (2014), Op.Cit., p.11

1- Saidi S. et Hammani S. (2016): «Causal relationship between transport, territorial management and foreign direct investment : fresh evidence dor developing countries», Business Excellence and Management, Volume 6, Issue 2, p.p. 3245-. (En ligne) <http://beman.ase.ro/no624/.pdf>

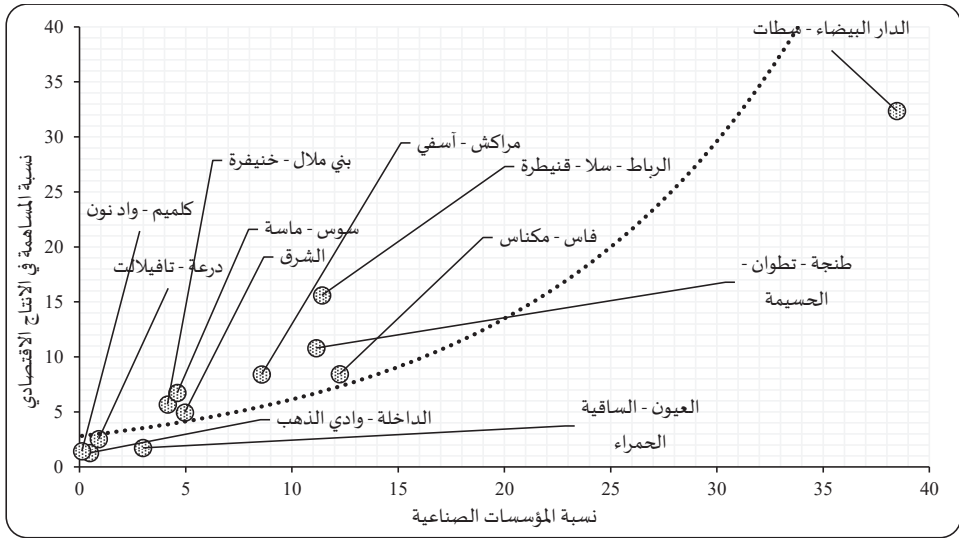
2- Stillwell J. et Birkin M. (2008): «Editorial: The case for ASAP, Applied Spatial Analysis and Policy», Springer Science, Business Media, p.p. 14-.

(En ligne) [https://www.academia.edu/2644652/Editorial\\_The\\_Case\\_for\\_ASAP](https://www.academia.edu/2644652/Editorial_The_Case_for_ASAP)

3- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la politique de la ville, Direction de l'Aménagement du Territoire (2014), Op.Cit., 49p.

يتألف كل مجال على رأسمال ترابي يدخله في تنافس بيمجالى الذي يشكل فيه مؤهل العقار أهم المحددات ذات الأولوية بالنسبة للمستثمرين. كما تعطى أهمية خاصة لتوفر المواد الأولية والولوجية والتسهيلات الضريبية ووفرة يد عاملة مؤهلة وسوق استهلاكية واسعة. واعتمادا على المعايير ذات الأولوية في ارتباط بمساهمتها في الإنتاج الاقتصادي تصنف الجهات المغربية إلى أربع مستويات كبرى<sup>1</sup>:

شكل رقم 10: المؤسسات الصناعية ومساهمة الجهات في الإنتاج الاقتصادي للمغرب سنة 2018



Source: Haut-Commissariat au Plan (2018), Op.Cit, p.8.

Haut-Commissariat au Plan (2020), Op.Cit, p.636.

1- اعتمد تقرير صادر عن وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة على ترجيحات (Pondérations) المؤهلات ذات الأولوية بالنسبة للمستثمرين لتحليل الجاذبية الترابية لكل جهة من جهات المغرب في ارتباط بالعرض الجهوي.

المؤهلات	نقطة التصنيف	نسبة الترجيحات (Pondération)
العقار المتاح (المناطق الصناعية)	95	20,4%
الرأسمال البشري	80	17,3%
الرأسمال الطبيعي	75	16,2%
السوق الاستهلاكية	81	17,4%
التسهيلات الضريبية	76	16,3%
التعمير	58	12,4%

- مجالات مهيمنة: تتمتع بتنافسية قوية في جذب المؤسسات الصناعية باستحواذها على ثلث المؤسسات وعلى نصف الإنتاج الاقتصادي بالمغرب. وتعتبر القلب الاقتصادي النابض نظرا لما تتوفر عليه من مؤهلات، مثال جهة الدار البيضاء- سطات.
  - مجالات شريكة: تتميز بتنافسية مهمة مرتبطة بمؤهلاتها الفلاحية والسياحية والمعدنية وبحجم مساهمتها في الإنتاج الاقتصادي، كجهة سوس- ماسة.
  - مجالات مندمجة: هي مجالات تتوفر على مؤهلات إلا أنها تعاني من التهميش الناجم عن بعدها الجغرافي من المركز ولخصوصياتها الطبيعية القاسية، جهة الشرق نموذجا.
  - مجالات مقصية: وهي مجالات شبه صحراوية وصحراوية تفتقر إلى البنيات التحتية وضعف الكثافة السكانية ما يجعلها مناطق ذات تنافسية ضعيفة في جذب المستثمرين.
- تعتبر جهة الشرق من المناطق التي تتميز بتنافسية ضعيفة في جذب المستثمرين رغم أهمية الاستثمارات العمومية التي تعرفها منذ سنة 2003، وتتداخل المعوقات التي تحد من التنافسية المجالية للجهة؛ ومنها المحددات الجغرافية، إذ أن البعد عن المناطق الاقتصادية الرئيسية سواء قطب طنجة (720 كلم) أو قطب الدار البيضاء (615 كلم) أو قطب مراكش- أكادير (أزيد من 850 كلم) يحد من سهولة الانفتاح على العالم الخارجي (زمن العولة). وفي هذا المضمار يشكل إنشاء ميناء الناظور غرب المتوسط أحد المشاريع الكبرى التي يتوقع منه الرفع من التنافسية اللوجستكية للجهة. وتبقى مؤهلات الجهة الفلاحية والسياحية والمنتجات الترابية ذات تنافسية ضعيفة من حيث البعد الجيواستراتيجي للجهة (الانفتاح الدولي من واجهتين).

## 2. الفوارق الاجتماعية والتباينات الماكرو والميكرومجالية المميّزة لجهة الشرق

كرس النموذج التنموي المعتمد في المغرب منذ الاستقلال إلى الآن، الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الجهوية رغم التقطيعات الترابية التي راكمها. إذ تعتبر جهة الشرق من الجهات الوطنية التي تعرف ضعفا في مجموعة من المؤشرات التنموية التي ينبغي في الحقيقة تداركها.

### 1.2. التباينات الماكرومجالية بين الجهات المغربية

تتضافر مظاهر الفوارق الاجتماعية والإقصاء بين المستويات الترابية سواء منها الجهات أو الأقاليم أو المناطق الحضرية والقروية المعزولة، على مستوى مجالات مختلفة من مستوى المعيشة والإقصاء الاجتماعي ونسب البطالة وخاصة في صفوف حاملي الشهادات.

وفي هذا السياق وضع المرصد الوطني للتنمية البشرية مؤشرا وطنيا يجمع بين أبعاد مختلفة لقياس مستويات التنمية<sup>1</sup>.

بلغ متوسط التنمية البشرية بالمغرب 0,676 سنة 2018<sup>2</sup>، وهو مؤشر تنمية متوسط بترتيب عالمي، احتل فيه المغرب المرتبة 121 من أصل 189 بلدا، وهو ما يجعلنا متأخرين عن النزوح التي تحتل المرتبة الأولى عالميا في سلم التنمية البشرية بما يقدر 80 سنة وزهاء 53 سنة عن فرنسا و48 سنة عن إسبانيا<sup>3</sup>، ويفسر هذا التأخر في ضعف مقاييس التعليم ومستوى المعيشة والفقر. وتسجل تفاوتات جهوية في مؤشر التنمية البشرية الوطني. ففي الوقت الذي تستعد فيه جهة الدار البيضاء-سطات إلى الدخول إلى مصاف مناطق ذات تنمية بشرية مرتفعة، فإن جهة درعة-تافيلالت تظل حبيسة تنمية ضعيفة.

### جدول رقم 10: التفاوتات الجهوية في مؤشر التنمية والعجز المتراكم (%) سنة 2017

الجهة	مؤشر التنمية الوطني	عجز مؤشر التنمية الوطني	عجز في مستويات الصحة	عجز في مستويات التعليم	عجز سوسيو اقتصادي	عجز إطار العيش	عجز في الخدمات الأساسية	عجز في مستوى المعيشة
العيون الساقية الحمراء	0.764	23.6	31.9	37.5	4.4	20.9	10.3	36.4
الدار البيضاء سطات	0.733	26.7	36.1	37.9	7.3	26.2	17.7	34.8
الداخلة واد الذهب	0.731	26.9	33.5	43	2.4	25.3	16.9	44.7
الرباط سلا القنيطرة	0.717	28.3	37.4	40.9	9.8	24.6	20.5	36.7
كلميم واد نون	0.709	29.1	34.4	48.3	7.1	22.3	22.4	40.2
الشرق	0.705	29.5	35	47.3	8.2	22.4	23.2	41

1- مؤشر مركبي وطني اعتمده المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2017 لقياس مستويات الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية بين مختلف التشكيلات الترابية الوطنية (الجهات، الأقاليم، الجماعات الحضرية والقروية) ورصد العجز الذي تعرفه في مؤشرات متنوعة كالصحة والتعليم ومستوى المعيشة والهشاشة الاجتماعية وإطار العيش والتماسك الاجتماعي والأمن البشري. وتكمن أهمية هذا المؤشر في تركيب بين التقارير الدولية (PNUD) والوطنية (HCP) والمحلية. ويتغير هذا المؤشر بين 0 غياب تناسق داخلي و1 وجود تناسق داخلي وتحسب ب:

$$\alpha = j / (j-1) \cdot [1 - (\sum_{i=1}^j S_i^2) / (S_T^2)]$$

( تعني إجمالي المتغيرات المعتمدة ؛  $S_T^2$  تباين مجموع المتغيرات ؛  $S_i^2$  تباين المتغيرات.

2- PNUD (2019) : «Rapport sur le développement humain 2019», p. 40. (En ligne) [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hdr\\_2019\\_overview\\_-\\_french.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hdr_2019_overview_-_french.pdf)

3- Observatoire national du développement humain (2017): «Cartographie du développement local multidimensionnel – Niveau et déficit », p.35. (En ligne) [www.ondh.ma](http://www.ondh.ma)

39.2	23	23	5.8	49.6	38.4	29.8	0.702	سوس ماسة
41.7	21.7	24.8	13.5	45.3	37.5	30.8	0.692	فاس مكناس
41.5	23.4	22.7	18.3	48.3	36.2	31.7	0.683	طنجة تطوان الحسيمة
44.2	26.7	26.5	9.8	50.4	39.7	32.8	0.672	مراكش أسفي
45	26.5	26.5	12.6	48.8	38.4	33	0.670	بني ملال خنيفرة
42.8	27.3	29.8	11.3	51.3	3.8	33.7	0.633	درعة تافيلالت

.Source : ONDH (2017), Op.Cit., p.35

إن النقص الحاصل في مستويات التنمية بجهة الشرق، يظهر من خلال العجز في مجال التعليم والصحة ومستويات الدخل، علاوة على ضعف متوسط الدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام البالغ 28865 درهما للفرد الواحد في السنة ، وقد زادت المعاناة مع توقف تجارة التهريب، إلى جانب ضعف البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالأخص في الوسط القروي ، يفسر بتزاوج معطى ضعف حكاما التنمية والتهميش الذي طال المنطقة في التدخلات التنموية المهيكلة وجعلها تعيش على موارد خارجية غير مستدامة متمثلة في التهريب وإرادات المهاجرين بالخارج؛ ومباشرة بعد تراجع هذه المصادر جعل المنطقة تعيش تحت وطأة أزمة بنيوية تتطلب تدخلات من السافلة (المحلي) إلى العالية (الوطني) لإيجاد بدائل اقتصادية لتنويع مصادر الدخل وخاصة في الأقاليم التي تعرف ضعف في المؤهلات.

هذا الوضع التنموي المتسم بالتفاوت يكرس مظاهر الاحتجاجات التي أصبحت تعرفها بعض الأقاليم داخل الجهة ومنها إقليم جرادة وهذا ينم عن الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية البيإقليمية، مما يطرح مسألة الاستهداف المجالي للسياسات العمومية أمرا في غاية الأهمية. إن المعايينة الميدانية توحى بوجود أزمة اقتصادية بنيوية بالجهة خاصة بعد توقف تجارة التهريب سنة 2015، لذلك نسجل صعوبة تجاوز تأثير غلق الحدود على الأقل على المدى القصير والمتوسط. بحيث أن تجارة المنطقة تأزمت جراء ذلك وأصبح عدد لا يستهان به من الشباب الذين كانوا إلى وقت قريب يعتمدون على التهريب يعانون من البطالة وغياب فرص الشغل. وفي غياب تدخلات تمتص البطالة ظهرت مجموعة من الحركات الاحتجاجية الرافضة للوضع الاقتصادي المتأزم. وتعد احتجاجات مدينة جرادة سنة 2018 وبني تادجيت سنة 2020 برهانا على فشل النموذج التنموي المعتمد منذ سنة 2003، الذي تركزت تدخلاته في شمال الجهة وهمشت جنوب الجهة الواسع والهش.

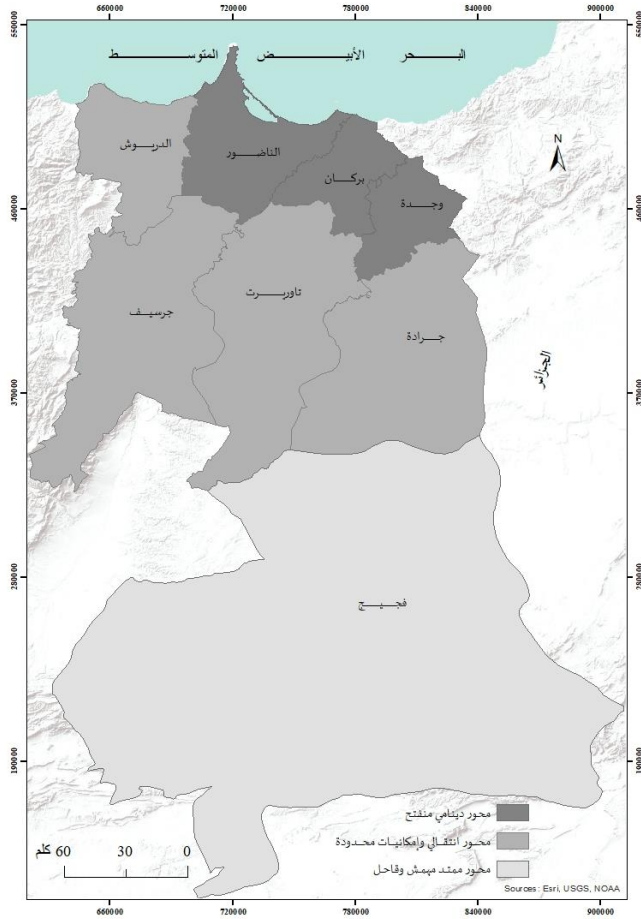
## 2.2. مؤهلات متفاوتة بياقليمية داخل جهة الشرق و اندماج مجالي أقل تجانسا

ظلت مجالات جهة الشرق تعرف تباينا صارخا بين مناطق ذات طرد سكاني وسوء اندماج اقتصادي؛ أي بلا تراكم الثروات ولا استثمارات ولا تطور اقتصادي ولا نمو سكاني (إقليم فجيج)، ومناطق تتميز بتراكم الثروات ودينامية اقتصادية وباستثمارات عمومية مهمة وينمو سكاني كبير (أقاليم وجدة وبركان والناظور).

• قطب وجدة-الناظور: محور حي ونامي ومنفتح عالميا ومغاربا وطنيا وجهويا

يشكل محور وجدة-الناظور القلب الاقتصادي والسكاني النابض للجهة، وذلك لاستفادته من مشاريع تنموية مهيكلية منتجة للثروة منها: الإعداد للماء-الفلاحي بحوض ملوية السفلى (سهول تريفة والكارث وبوعرك وصبرة) وإحداث منطقة حرة بالناظور وميناء الناظور غرب المتوسط (سيفتتق قريبا) والمحطة السياحية مارتشيكا، تثنية الطريق الرابط بين الناظور ووجدة عبر بركان، وتثنية الطريق الرابطة بين الطريق السيار وبركان عبر تافوغلات، وربط محور الناظور-تاويرت بالسكة الحديدية، وإنجاز الطريق السيار بين فاس ووجدة والطريق الساحلي الشمالي بين السعيدية - طنجة، وخلق قطب سياحي دولي بمنطقة السعيدية، وإحداث قطب تكنولوجي طاقى بوجدة، وقطب صناعي فلاحي ببركان، وإحداث كلية الطب ومركز استشفائي جامعي بالجهة.

## خريطة رقم 10: تباين الدينامية الاقتصادية والاجتماعية البياقليمية بجهة الشرق



المصدر: تصور الباحث

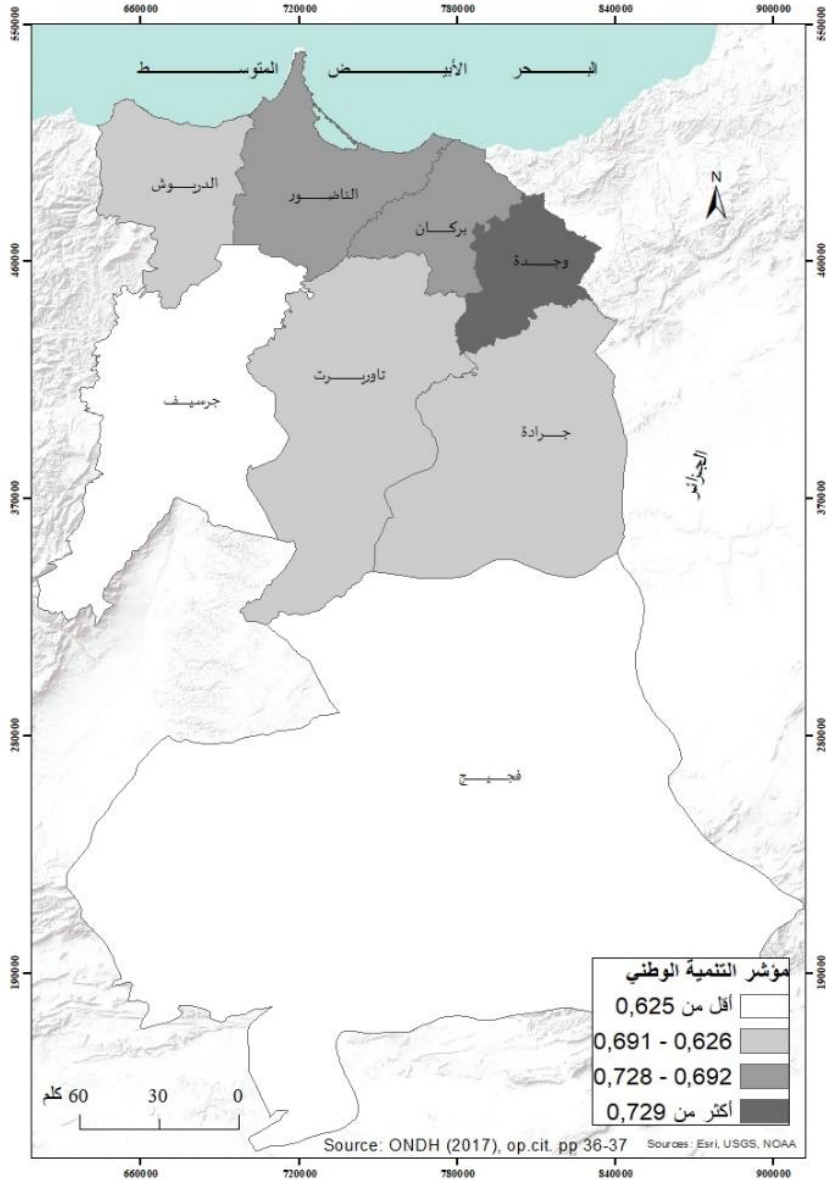
إن مختلف البنيات التحتية التي يتوفر عليها هذا الجزء من الجهة سمح لها باستقطاب 61% من سكانها بمساحة لا تتجاوز 7% من المساحة الإجمالية للجهة، وما يقارب 97% من الاستثمارات العمومية<sup>1</sup>، واحتكارها إلى حدود سنة 2018 ما يزيد عن 75% من الناتج الداخلي الخام المسجل بالجهة<sup>2</sup>، و92% من المساحة المسقية ومن المؤسسات

1- عونة خديجة وضايح حسن (2020)، مرجع سابق، ص 99.

2- بلغ معدل الناتج الداخلي الخام بجهة الشرق ما يناهز 68,636 مليار درهم، بنسبة 6,5% من الإنتاج الوطني، ويعتبر إقليم الناظور أكثر مساهمة ب31,4% يليه بالتتابع كل من إقليم وجدة ب28,8% وإقليم بركان ب15,5%.

الصناعية<sup>1</sup>، و75% من الإنتاج و96% من بنية الاستقبال السياحية<sup>2</sup>.

خريطة رقم 11: التفاوتات البياقليمية على مستوى التنمية بجهة الشرق سنة 2017



1- Conseil Régional de l'Oriental (2017), Op.Cit., p.p. 137244-.

2- Ministère de l'économie, des finances et de la réforme de l'administration (2019): «Profils régionaux», p16. (En ligne), <https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2019/profils-regionaux.pdf>

رغم الاستثمارات العمومية التي ناهزت 110 مليار درهم إلى حدود 2019<sup>1</sup> يبقى تجاوز تأثير غلق الحدود -على الأقل على المدى القصير والمتوسط- أمرا صعبا، بسبب تأزم ساكنة وتجارة المنطقة جراء ذلك وأصبح عدد لا يستهان به من الشباب الذين كانوا إلى وقت قريب يعتمدون على التهريب يعاني من البطالة وغياب فرص الشغل.

إن الواقع الاقتصادي المتأزم تلخصه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية (خريطة رقم 11)، حيث تجاوز معدل البطالة 15%<sup>2</sup> وتسجيل نسب عجز مرتفعة في مستوى المعيشة (41%) وإطار العيش (22.4%) والتعليم (47.3%) وعجز في مؤشر التنمية بما يقارب 29.5%.

إن خصائص مؤشرات التنمية بهذا القطب تدق ناقوس الخطر رغم ما تعرفه من دينامية في الاستثمارات العمومية، كون اقتصاده استهلاكيا مرتبطا بالخارج عبر تحويلات المهاجرين من أبناء المنطقة، والتجارة المنتعشة في الفترات الموسمية وبالأخص في فصل الصيف، إلى جانب مورد آخر مصدره تبييض أموال المخدرات وبالأخص في منطقة الناظور<sup>3</sup>.

#### • محور انتقالي وسيط بإمكانيات اقتصادية محدودة

تعتبر هذه المنطقة انتقالية يغلب عليها طابع ثنائية الركود والنمو بفعل ارتباط اقتصادها بظروف طبيعية وجيوسياسية. إن أهم ما يمثل المنطقة ضعف مواردها المحلية وموسمية الأنشطة الفلاحية والرعية. دفعت هذه الوضعية إلى بحث السكان عن موارد خارجية والتي تعتبر فيها الهجرة إلى خارج المنطقة وسيلة أساسية للعيش والتخفيف من وطأة البطالة. وما يمكن أن أشير إليه في هذا الباب كون وقع عائدات الهجرة الخارجية بدأت تتراجع مساهمتها بشكل ملحوظ بعدما بدأت صلة الأجيال الجديدة من المهاجرين تضعف مع بلدهم الأم<sup>4</sup>، الشيء الذي يتطلب إعادة تقوية علاقة الجيل الثاني والثالث من المهاجرين مع الوطن الأم، واستثمار عائدات الهجرة في النمو الاقتصادي للمنطقة على اعتبار أن أغلب عائدات المهاجرين توجه إلى الاستهلاك والبناء والتجارة.

1- Bouchakour S. « 2020 », Op. Cit, p76.

2- Bouchakour S. « 2020 », Op. Cit., p. 95.

3- المعاينة الميدانية لأبناء الإقليم الذي يهاجرون إلى أوروبا.

4- Azzi H. (2016): «Processus migratoire, revenus résidentiels et développement territoriale: une référence au cas de quelques zones rurales du Maroc », In ALEM N. (ed.), La migration dans la région Oriental du Maroc», (Ouv. Coll.), publication de l'Université Mohamed Premier Oujda, p.p. 112- 113.

إن المتتبع لتدخلات الدولة من أجل هيكلة اقتصاد هذه المنطقة الهامشية، يسجل ضعف مشاريع استثمارية كبرى تهدف لإنعاش اقتصاد المنطقة المرتبط أساسا ببعض الدوائر السقوية الصغرى. فالطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة زاد من تهميش المنطقة التي كانت تستفيد من الرواج الطرقي على الطريق الوطنية الرابطة بين وجدة وتازة. أما مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل تافراطة (1350هـ) فما زال يراوح مكانه رغم ما كان مبرمجا له من إتمام التهيئة لسنة 2017، ولكن إلى حدود 2022 تم سقي نصف المساحة المبرمجة، إلى جانب ما يمكن أن يطرح من تساؤلات على مستوى المردودية على المدى المتوسط والبعيد على اعتبار مشكل الموارد المائية بالمنطقة التي تنافسها فيه بشكل كبير المنطقة الفلاحية للملوية السفلى وتزايد الطلب على الماء الشروب والصناعي بالجهة.

هذا الوضع تشير إليه كذلك بعض المؤشرات الاقتصادية والتنموية، حيث يتركز بهذا القطب ثلث ساكنة الجهة بمساهمة إنتاجية لا تتعدى 17% من الإنتاج الجهوي، ومعدل استثمارات لا يتجاوز 3.4%، ومعدل الفقر يفوق 11%، وهذا يفسر بضعف الإمكانيات المحلية والتهميش الذي تتعرض له المنطقة، لذلك يظل إدماجها في سيرورة التنمية الجهوية أحد الرهانات الكبرى لمختلف الفاعلين بالجهة.

### • مجال واسع وقاحل ومهمش وضعيف الكثافة

يسود بالجنوب مجال واسع منفتح على الصحراء فلا زال مهمشا ومعزولا ولم يلق الاهتمام الكافي من أجل النهوض والارتقاء به. فإقليم فجيج المرتبط بالقطب الجهوي وجدة يعاني من البعد الجغرافي عن الأقطاب الحضرية الجهوية كوجدة وبركان والناظور، هذا إلى جانب الظروف الطبيعية القاسية، بالإضافة إلى الحدود المغلقة مع الجزائر وهو ما يحرمها من استغلال إيجابيات الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به في إطار العلاقات البشرية والاقتصادية وغيرها مع الجانب المقابل. فكل هذا يدفع السلطات المحلية والجهوية والمركزية إلى مسألة التفكير بجدية من أجل إيجاد حلول كفيلة بإخراج هذه المنطقة الشاسعة من العزلة والتهميش.

### 3. نحو بناء جهة مندمجة ومنتجة

أنجزت سنة 2003 خطة للتنمية وإعداد المجال للجهة الشرقية<sup>1</sup>، وعلى ضوءها توطنت بالجهة مشاريع استثمارية ناهزت 110 مليار درهم لتدعيم المخططات التي تبلورت حول:

1- Direction de l'Aménagement du Territoire (2003): «SDAR de l'Oriental – Synthèse», EDESA, 461p.

مخطط انبثاق عبر القطب التكنولوجي لوجدة والقطب الفلاحي لبركان والحظيرة الصناعية لسوان، والمخطط الأزرق بمحطتي السعيدية ومارتشيكا، واستراتيجية الطاقة 2030 بالمحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر، ومخطط رواج وافتتاح العديد من المتاجر الكبرى في العديد من المدن، ودعم الاقتصاد الاجتماعي-التضامني، والاستراتيجية المينائية 2030 ومشروع إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط... الخ. فرغم هذه المشاريع المهمة، نجد أن المؤشرات الترابية تشير إلى ضعف نتائج هذه السياسة: فالجهة لا زالت مساهمتها ضعيفة في القيمة المضافة %4.8، تسجل ضعف معدل البطالة الوطني %17.9، استمرار التفاوتات البيإقليمية بتركز الأنشطة الإنتاجية في شمال الجهة، معاناة الساكنة اقتصاديا واجتماعيا بفعل توقف تجارة التهريب وغلغلق الحدود وهو ما يوضح عدم قدرة الفاعلين الترابيين على تجاوز غلق الحدود وإيجاد بدائل منتجة للثروة. لهذا ما السبيل لتحقيق تنمية متوازنة منتجة للثروة بجهة جيوسياسية تعيش حالة أزمة؟

### جدول رقم 11: تركيب لنقط القوة والضعف والفرص والتهديدات لجهة الشرق

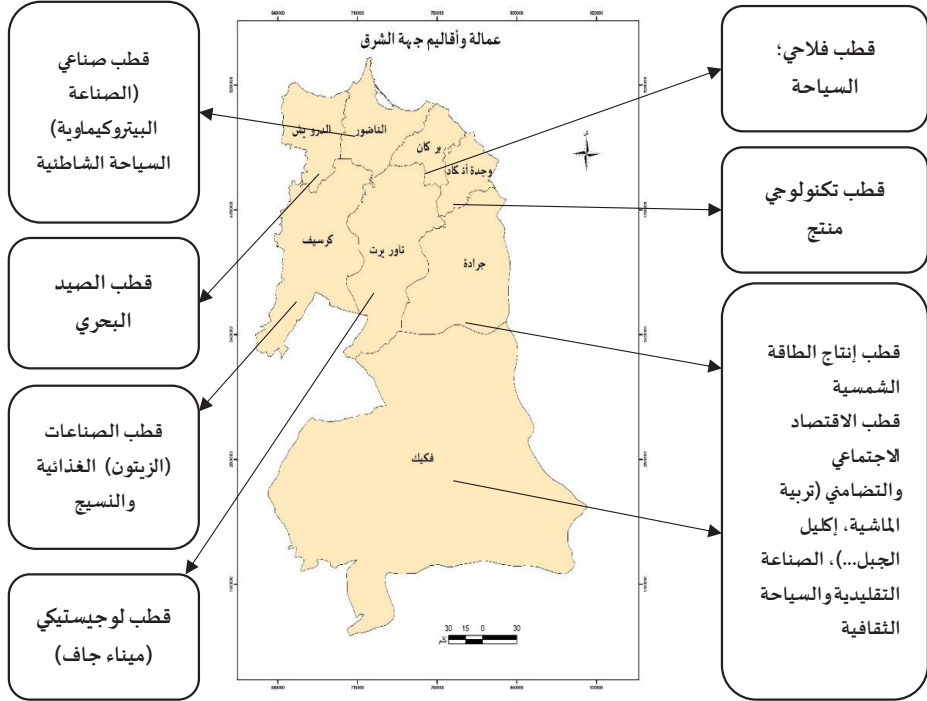
نقط القوة	الفرص المتاحة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● موقع جيو-استراتيجي: منفذ على أوروبا والمغرب الكبير؛</li> <li>● إمكانيات طبيعية كبيرة ومتنوعة: البحر شمالا والجبال في الوسط والصحراء والواحات في الجنوب ومرامع مهمة؛</li> <li>● موارد ترابية مهمة (الحوامض، خضروات متنوعة، إكليل الجبل، غنم بني كيل، الزيتون، اللوز...؛</li> <li>● وجود بنية تحتية مهمة (جوية وبحرية وسككية وطرقية)؛</li> <li>● رساميل واستثمارات الجالية المغربية المتدفقة؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● استثمار التنوع الترابي الذي تعرفه الجهة لتحقيق التنافسية مع الجهات الأخرى؛</li> <li>● تعزيز الأقطاب الاقتصادية الجديدة وبالأخص نحو إنشاء مناطق صناعية حقيقية منتجة.</li> <li>● خلق معهد جامعي مهتم بتطوير مردودية إنتاج الطاقة الشمسية؛</li> <li>● الموقع الجيو-استراتيجي للجهة وجعلها نافذة المغرب نحو الشرق وبالأخص الصين؛</li> </ul>
نقط الضعف	التهديدات الممكنة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● سكتة اقتصادية بفعل توقف تجارة التهريب مع الجزائر؛</li> <li>● اختلالات مجالية بين شمال وجنوب الجهة؛</li> <li>● ضعف الاستثمار الخاص؛</li> <li>● عوائق ترتبط بتسويق المنتج المحلي؛</li> <li>● مشاكل طبيعية-بيئية: تواتر سنوات الجفاف، زحف التصحر، تدهور الموارد الطبيعية؛</li> <li>● أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الحزبية مما يعرقل عملية المشاركة الديمقراطية؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تراجع الموارد المائية السطحية والجوفية؛</li> <li>● تفاقم مشكل البطالة؛</li> <li>● تدهور الوسط الطبيعي؛</li> <li>● صعوبة تسويق المنتج المحلي؛</li> <li>● خضوع المشاريع والتدخلات لولاءات الأحزاب السياسية ومشكل تراكم المعرفة التنموية لدى المنتخبيين؛</li> </ul>

فرغم تعدد الإكراهات الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية التي حالت دون نمو جهة الشرق بالشكل المرغوب والمطلوب، إلا أن تثمين المؤهلات التي تزخر بها الجهة، وتقوية الاستثمارات العمومية يساهم عموما في دعم تنافسيتها على مستوى جذب الاستثمارات الخصوصية.

بصفة عامة، إن تشخيص المؤهلات التي تتمتع بها جهة الشرق، يتيح فرصة رسم واقع الحال ومعالم العرض الترابي لتحقيق جهة منتجة. ففوة الجهة نابعة من تنوع مؤهلاتها الترايبية الملائمة للمنظومة الإنتاجية المبنية على التخصص (الشكل 11) عبر تنمية كل مجال ترابي وفق مقوماته والرفع من جاذبية المجالات الجنوبية التي تعاني من العزلة وبالأخص من فرصة استغلال ميناء الناظور غرب المتوسط ليعزز تنافسياتها.

إن الواقع الحالي للجهة الشرقية يبين مدى أهمية البحث عن بدائل اقتصادية تنموية، عبر استثمار المؤهلات والمقومات المتنوعة وفق منظور تكاملي بين الأقاليم المكونة لها، واستغلال الانفتاح الدولي الذي تتغير موازينه من خلال جعل الجهة كبوابة المغرب على البحر الأبيض المتوسط في اتجاه الشرق (الصين نموذجا)، وبالأخص مع الثورة الصناعية الرابعة التي قد تكون خيارا استراتيجيا للفاعلين داخل الجهة من أجل بناء هوية اقتصادية قادرة على الرفع من جاذبيتها ومن ثمة مواجهة الهامشية، وخاصة عبر جعل الجهة قطبا للطاقت المتجددة والصناعات ذات الذكاء الإضافي، مثال التخصص في إنتاج السيارات الكهربائية الذاتية القيادة.

شكل رقم 11: تدعيم الهوية الاقتصادية لأقاليم جهة الشرق للتخفيف من التباينات الداخلية



وعلى اعتبار أن التنمية عملية شمولية تنطوي على تصور شامل، فإن تجسيدها بالجهة يتطلب ربح رهانات كبرى: أولها خلق فرص الشغل والتخفيف من البطالة بدعم الاستثمارات المحققة للنمو على المدى القصير والمتوسط والبعيد، لأن الرهان على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مواجهة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه ساكنة الجهة وبالأخص الشباب، تبقى مساهمته ضعيفة نتيجة مشاكل التثمين والتسويق.

ويتمثل الرهان الثاني للانطلاق في التخفيف من حدة التباينات بين شمال الجهة وجنوبها، عبر تنمية الأقاليم الجنوبية للجهة بتوطين المشاريع والبنيات التحتية الكبرى، وجعل جنوب الجهة مجال اتصال مع الجنوب المغربي نحو ميناء الناظور غرب المتوسط ومن ثم نحو القطب الاقتصادي الصاعد في شرق آسيا.

يعتبر الرهان البيئي وخاصة ندرة المياه من التحديات التي تستدعي تدخلات مكثفة لتأمين الأمن المائي والبحث عن موارد جديدة وترشيد الطلب بالنسبة للأنشطة الاقتصادية للجهة. وإجمالاً، فإن جعل ميناء الناظور غرب المتوسط هدفاً تنموياً يُراهن عليه مستقبل الجهة دون مشاريع مصاحبة يشكل خطراً استراتيجياً يعمق من التفاوتات الداخلية، بل ينبغي اعتباره بنية تحتية مهيكلية للاستفادة منها كحافز لاستقطاب الاستثمارات بالأقاليم التي تحتاج إلى النهوض.

## خاتمة الفصل

تعتبر جهة الشرق من الجهات التي تسجل مساهمة ضعيفة في الإنتاج الاقتصادي الوطني، إلى جانب عدم القدرة على تجاوز الإكراهات البنوية التي أثرت على تباين مستويات التنمية بين شمال ووسط وجنوب الجهة. فقد حظيت أقاليم الشمال بجهة الشرق (إقليم الناظور وإقليم بركان وعمالة وجدة أنكاد) باستثمارات عمومية جعلت مستويات التأهيل مرتفعة وبالتالي أكثر جاذبية على مستوى استقطاب السكان والاستثمارات الخصوصية. وبالمقابل لا زالت أقاليم الوسط والجنوب (فجيج وجرادة وتاوريرت وجرسيف والديرش) تتميز بالنهوض والتعثر ومرتبطة بموارد اقتصادية محلية غير قادرة على الرفع من مؤشرات التنمية وتنافسيتهما.

وفي ضوء هذه التفاوتات الميكرومجالية داخل جهة الشرق، يبرز لنا مدى ضعف حكامه تدخلات الفاعلين التي كان من المفترض أن تساعد في خلق التوازنات بين الأقاليم المشكلة للجهة، حيث ساهم توجيه الاستثمارات العمومية بالمناطق المحظوظة في تكريس الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية شمالاً، الأمر الذي يشير إلى ضعف قدرة الكفاءات الجهوية في تحديد الأولويات بعيداً عن التنمية الاستثمارية المبنية على المخططات الوطنية الزرقاء والخضراء المعهولة وفق الطلب الخارجي (السياحة الدولية، الانفتاح الدولي). وأمام هذه المتغيرات يبقى إقليم تاوريرت من المجالات التي لم تحظ بتدخلات مهيكلية تمكن من إيجاد بدائل اقتصادية لا ترتبط بشكل مباشر بالظروف الطبيعية القاسية. وبناء على ذلك فإن استشراف المستقبل في ضوء المؤشرات الحالية يضعنا أمام إكراهات بنوية ستزيد من حجم التباينات البياقلمية داخل جهة الشرق.

## خاتمة عامة

إن مسار التقطيعات الترابية التي اعتمدها المغرب يبدو من خلال الدراسة الميدانية والحوارات المختلفة مع هيئات المجتمع المدني أنها لم تصل بعد إلى جعل البعد الجهوي والمحلي قادرا على الإعلان الذاتي، القائم على تحديد أولوياته باستقلالية تامة وعن طريق الطلب الاجتماعي التي ينخرط فيها المجتمع المدني العارف بقضاياها الجهوية وبالمؤهلات التي تتوفر عليها الجهة، ولهذا فعلى الفاعلين السياسيين الحقيقيين والمؤهلين حشد الدعم الانتخابي والمؤسسي لتمتين التعاقد الفعلي والواقعي بين الجهة التي تحتل الريادة في النظام اللامركزي والساهرة على تدبير شؤونها الجهوية وبين الدولة كقوة اقتراحية والضامنة للتنمية وللوحدة الترابية<sup>1</sup>.

### 1. إشكالية قدرة اللامركزية في التخفيف من التفاوتات الماكرومجالية

إن تتبع مسار تنظيم المجال المغربي ومعه المغرب الشرقي، جعلنا نقف عند بعض الاختلالات التي تميزه والإكراهات التي تعيق تحقيق التنمية المتوازنة، لذلك تبقى نجاعة التوظيف الجهوي والإقليمي والجماعي في التخفيف من التحديات المجالية الكبرى محط تساؤلات عميقة، خاصة مع تكريس التجريبتين الجهويتين السابقتين لوضعية الاختلالات والفوارق بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، كما هو الشأن بجهة الشرق. كما بينت التقطيعات اللامركزية واقع احتكار الوالي والعمال للقرار التنموي على حساب المؤسسات اللامركزية التي تبقى مرهونة في تنفيذ اختصاصاتها بالعلاقة التي تربطها بممثل السلطة.

نظرا للدينامية التي يعرفها المجال المغربي عامة والمغرب الشرقي خاصة، والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية، اعتبر تبني سياسة اللامركزية وإشراك مختلف الفاعلين وإعطاء الأولوية للمناطق التي تعرضت للتمييز من قبل السياسات المركزية المعتمدة سابقا، أحد الخيارات الناجعة لتحقيق التنمية الشمولية المتوازنة والمستدامة.

---

1- بنعتو محمد (2014): «الجهوية المتقدمة والموسعة بالمغرب بين البعد السياسي وشروط التنمية: حالة المجالات المعولمة»، مقال صدر ضمن مؤلف جماعي: الجهوية بالمغرب المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق دة. حاج علي ألفة ود. حزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، عدد 34، صص. 359-371.

من هذا التصور، عمد المغرب منذ استقلاله على إعداد ترابه الوطني ومواجهة اختلافاته عبر تقطيعات جهوية وإقليمية وجماعية متتالية، سعيا منه للوصول إلى تقطيع منصف ومتوازن يسمح ببلورة استراتيجية تنموية شاملة ومن ثم تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية. هذا التوجه اصطدم بتحديات على مستوى تشكيل الجهات الترابية التي كانت ولا زالت تنتظم في إطار ثنائية مجالية موروثية، تتحقق من خلالها أولوية المجال الأطلسي والمتوسطي وما وراء الأطلسي الهامشي، وأضيفت إليها أولوية تسويق وتنافسية الجهة في إطار العولمة على التنمية الترابية.

وهذا الأمر، يتطلب تأسيس جهة من خلال أولوية التنمية الترابية والحكامة التي يخرط فيها مختلف المتدخلين، لصنع القرار ذي البعد التنموي الجهوي والمحلي وليس البعد المعولم، الذي يجعل الاستفادة من الاستثمارات العمومية موجها نحو مجالات محددة وفعل من سيرورة التهميش وتدعيم الاختلالات واندماج نخبة صغيرة في العولمة.

وإذا كانت تجربة الجهوية المتقدمة اليوم تعتبر مدخلا لاتخاذ القرار التنموي والحكامة من الأسفل ومن قبل المؤسسات المنتخبة، فمن المؤكد أن التقييم الأولي لعمل المجالس داخل جهة الشرق توجي باستمرار الاهتمام بشمال الجهة؛ ما يعني مزيدا من تكريس التفاوتات، بالإضافة إلى احتكار السلطة المحلية للقرار التنموي وهو ما اتضح من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية للتصميم الجهوي لإعداد التراب يوم 22 يناير 2021 بمقر ولاية جهة الشرق، حيث أثنى رؤساء المجالس المنتخبة لمشهد مناقشة التصميم الجهوي الذي سيلزمها بإعداد برامجها بناء على مكونات هذه الوثيقة لمدة 25 سنة، كما أفسح المجال أمام عمال الداخلية للإدلاء باقتراحاتهم.

## 2. إشكالية قدرة التقطيعات الترابية في معالجة التحديات الكبرى بجهة الشرق

إن من خلال محاولة تقييم نتائج سيرورة التقطيعات الترابية التي عرفها المغرب عامة وجهة الشرق خاصة، يتضح أن مسار البناء الجهوي من خلال التقطيعات المتتالية أخفق في معالجة كافة التفاوتات الواضحة بين شمال الجهة المحظوظ والدينامي وبين جنوبها المتعثر ذي الإمكانيات المحدودة. إذ ما زالت الجهة لحد الساعة لم تجد بديلا مناسباً للاقتصاد الذي ظل قائما لمدة طويلة على التهريب رغم إعلانه كهدف محوري في خطة التنمية وإعداد المجال للجهة الشرقية سنة 2003. كما أن القراءة الأولية للمخطط الجهوي لإعداد التراب الحالي (2020-2045)<sup>1</sup> تؤكد أنه يندرج تحت أولوية استثمارية من خلال الرهان على ميناء

1- Schéma Régional d'Aménagement du Territoire de la Région de l'Oriental (2021): «Rapport de synthèse finale- Phase 3», Groupement EDESAT-Sud, 275 p.

الناطور غرب المتوسط والأقطاب الصناعية والسياحة الشاطئية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى قدرة هذه البنيات في إحداث النهوض والتوازن الجهوي وفي جذب الاستثمارات الخصوصية القادرة على تنويع مصادر إنتاج الثروة وامتصاص البطالة المرتفعة التي تعاني منها ساكنة الجهة وخاصة الفئة الحاصلة على الشواهد.

إن المجهودات التي بذلت في تهيئة المجالات الحضرية وتنمية العالم القروي، لم تستطع التخفيف من ظاهرة الهجرة القروية وضعف مستويات تأهيل القرى وخاصة الجبلية والناثية (الهضاب العليا، الريف الشرقي، سلسلة جبال جرادة،... الخ)، كما نلمس كذلك عدم السعي لإيجاد حلول لإشكالية العقار داخل المدن، بالإضافة إلى هذا نجد أن التجمعات الحضرية لا زالت تغطي عليها العشوائية من حيث أشكال نموها وتوسعها وبنية اقتصادها وبيئة العيش بداخلها. وبالموازاة مع ذلك لم يستطع التدبير اللامركزي و اللامتمركز من الوصول إلى نوع من التمثيلية المتوازنة بين المجالات، فمثلا مدينة وجدة كعاصمة جهوية ما زالت تمارس إشعاعها على تدبير المجلس الجهوي، حيث ينتهي رئيس المجلس ونائبه الأول في ظل انتخابات 2021 إلى عمالة وجدة-أنجاد، مما يجعل هذه الأخيرة أولوية في كل البرامج والمشاريع المنجزة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تبقى استفادة المجالس الإقليمية والجماعات القاعدية رهينة بالانتماء للتنظيمات الحزبية المتحكمة في الشأن الانتخابي بالجهة، وخضوع المساهمات المالية الممنوحة من المجلس الجهوي للولاءات الحزبية<sup>1</sup>.

---

1- أكد هذه الحقيقة العديد من مدراء المصالح بالجماعات القاعدية التابعة لإقليم تاوريرت من الذين شملتهم المقابلات الميدانية.



## لائحة المصادر والمراجع

### • مراجع عامة ومنهجية:

- أبو بكر علي الصنهاجي (2004): "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين"، مراجعة وتحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 154 ص.
- أبو عبد الله البكري (1965): "المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب"، مكتبة أمريكا والشرق، باريس، 242 ص.
- احجيج حسن وفزة جمال (2019): "البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية-نظريات وتطبيقات"، فضاء آدم للنشر والتوزيع-المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 285 ص.
- الأشهب عبد السلام (2018): "الصناعة و آفاق التنمية المحلية بإقليم تازة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهرلمهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 379 ص.
- ألبير عياش (1985): "المغرب والاستعمار – حصيلة السيطرة الفرنسية"، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين السعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط1، 422 ص.
- بريان محمد وآخرون (1989)، "قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية"، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، ط 2، 297 ص.
- بن عاشور عبد الحكيم (2014): "المشروع الترايبي لكتلة زهون ومساهمة نظم المعلومات الجغرافية في بنائه -من أجل قطب لاقتصاد التراث-، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- سايس، 354 ص.
- بورقية رحمة (1992): "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب" دار الطليعة، بيروت، ط1، 207 ص.

- حركات إبراهيم (2000): "المغرب عبر التاريخ"، دارالرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ج 1، 431 ص.
- دوفوكو شارل (1883-1884): "التعرف على المغرب"، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 399 ص.
- شقير محمد (2006): "تطور الدولة في المغرب - إشكالية التكون والتمركز والهيمنة - من القرن الثالث ق م إلى القرن العشرين"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 368 ص.
- شملة مراكشي عادل (2021)، "الحكمة الترابية على ضوء المفهوم الصحيح للإدارة الترابية"، ورد ضمن مجلة القانون والمجتمع، العدد 4، صص 69-87.
- صفوح خير (2000): "الجغرافية: موضوعها ومناهجها وأهدافها"، دار الفكر، دمشق-سوريا، 532 ص.
- ضايض حسن (2005)، "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، المغرب، 460 ص.
- طاهير نور الدين (2019): "التسويق الترابي كآلية للتدبير والتنمية الحضرية - مدينة بني ملال نموذجا -"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه - تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس، 365 ص.
- عبد الرحمن ابن خلدون: "مقدمة ابن خلدون"، تحقيق عبد الله محمد الدرويش 2004، داريعرب دمشق، ط 1، 1114 ص.
- عبد المجيد القدوري (2000): "المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15 و 18 م (مسألة تجاوز)", المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 408 ص.
- العروي عبد الله (1996): "مجلد تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الخامسة، ج 1، 162 ص.
- المالكي موسى (2019): "الدليل المنهجي لإعداد البحوث (الإجازة والماستر والدكتوراه)", مؤلف جماعي تحت إشراف كرزازي موسى، آيت حمزة محمد، الأسعد محمد، منشورات جمعية منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، مطابع الرباط نت، ط 1، 344 ص.

- ميري يمينة وعبد الخلقي محمد (2019): "المناهج الكمية: المبادئ النظرية والإجراءات التطبيقية"، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال-المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 190 ص.

- الناصري أحمد بن خالد، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري (1997)، دارالكتاب، الدار البيضاء، ج 7، 224 ص.

- نينا كويلينس (2012): "الذكاء الاقتصادي التعاوني: آلية الابتكار في خدمة التنمية الترابية والمقاولاتية"، ورد ضمن ندوة الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولات تجارب دولية مقارنة، تنسيق إدريس الكراوي وفيليب كليرك، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم جنوب المملكة، صص. 446-431.

- الورتى يونس، اجعون محمد (2021): "مساهمة نظم المعلومات الجغرافية في مراقبة التوسع الحضري بمدينة الحسيمة"، ورد ضمن كتاب جماعي توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، صص. 56-44.

- الوزان الحسن: "وصف إفريقيا"، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر 1980 و1982، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط2، الجزء1، دار الغرب الإسلامي، لبنان-بيروت، ص. 383.

- Bakkour D. (2013), «Un essai de définition du concept de gouvernance», in Studies and Syntheses, LAMETA, Université de Montpellier, 45p.

- Beguin H. (1974) : «l'Organisation de l'espace au Maroc», académie royale des sciences d'outre-mer, Bruxelles, 789 p.

- Ben Mlih A. (1990) : «Structures politiques du Maroc colonial», Ed l'Harmattan, 311p.

- Bouadjemi KH. (2018) : «Etude comparative des différentes parties de la plante romarin (Rosmarinus officinalis) par rapport aux pouvoirs antibiotiques sur le yaourt», Mémoire pour l'obtention du diplôme de master en Agronomie, Faculté des Sciences de la nature et de la vie, Université Abdelhamid Ibn Badis-Mostganem, 42 p.

- Brignon J. (1967) : «Histoire du Maroc », hatier, Paris, 416 p.
- EL Mansour M. (1990): «Morocco in the reign of Moulay Slimane», Cambridgeshire, England, p.96.
- Gollain V. (2014) : «Réussir sa démarche marketing territorial : méthodes, techniques et bonnes pratiques », Territorial éditions, Paris, 188 p.
- Gouttbel J.Y (2010), «Le consultant et le développement territorial», Edition Economica, Paris, 139 p.
- Guitouni A. (2012) : «Guide pratique de préparation de thèses et mémoires», Imp. Eljoussour-Oujda, 72p.
- Hassan II (1976) : «Le Défi», Albin Michel, Paris, 284p
- Hillali M. (1999) : «Le tourisme en question», Acte de colloque – tourisme et patrimoine, FLSH, Université Moulay Ismail, Meknès, p.p. 31-43.
- Legouté J.R (2001), «Définir le développement: historique et dimensions d'un concept plurivoque», in revue d'économie politique internationale, Vol. 1, n°1, université du Québec à Montréal, 43p. ]En ligne[ <http://www.unites.uqam.ca/gric>
- Leon A. (1956): «Description de l'Afrique», trad. Epaulard Paris Maisonneuve, 630 p.
- Loosdrecht M.V et Autres (2018), « Les génomes du Pléistocène de l'Afrique du Nord relient les populations humaines du Proche-Orient et de l'Afrique subsaharienne », Revue Science, Vol. 360, Numéro 6388, pp. 548-552. ]En ligne[ <https://science.sciencemag.org/content/360/6388/548>
- Mesbah A. (2021) : «Contribution à l'optimisation de la multiplication Sexuée et végétative du Caroubier (*Ceratonia siliqua*)», Projet de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de Master en Biologie, Faculté des Sciences, UMP, 117 p.
- Pecqueur B. (2000) : «Qualité et développement territorial: L'hypothèse du panier de biens», recherche pour et sur le développement territorial »,

Symposium de Montpellier, 11 et 12 janvier 2000, INRA DADP, pp 71-82.

- Pecqueur B. (2008), «Fondements théorique et conceptuels du développement local et de la gouvernance territoriale», In développement local gouvernance territoriale enjeux et perspective, 2ème Edition kanthala, Paris, pp 11-21.

- Pin C. (2015), «La gouvernance territoriale de l'innovation entre région et métropole», Thèse de doctorat en sociologie, Université Paris 13- Sorbonne Paris cité, 499 p.

- Robert W. S. (2016): «Concepts of programming languages», Published by Pearson education limited, England, 11th edition, 788 p. ]En ligne[ [www.pearsonglobaleditions.com/Sebesta](http://www.pearsonglobaleditions.com/Sebesta)

- Saidi S. et Hammani S. (2016), «Causal relationship between transport, territorial management and foreign direct investment : fresh evidence dor developing countries», Business Excellence and Management, Volume 6, Issue 2, pp32-45. ]En ligne[ <http://beman.ase.ro/no62/4.pdf>

- Sithole G., Zlatanova S. (2016), «Position, Location, Place, and Area : An Indoor Perspective», ISPRS Annals of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Volume III-4, Prague, p.p. 89-96. ]En ligne[ <https://www.isprs-ann-photogramm-remote-sens-spatial-inf-sci.net/III-4/89/2016/isprs-annals-III-4-89-2016.pdf>

- Stillwell J. et Birkin M. (2008), « Editorial : The case for ASAP, Applied Spatial Analysis and Policy», Springer Science, Business Media, pp 1-4. ]En ligne[ [https://www.academia.edu/2644652/Editorial\\_The\\_Case\\_for\\_ASAP](https://www.academia.edu/2644652/Editorial_The_Case_for_ASAP)

#### • دراسات تخص الجهوية بالمغرب

- بلمحجوبي محمد: "استراتيجية التنمية الجهوية بالمغرب"، جريدة الصحراء – 6 يوليوز 1996، العدد 2725.

- بنعتو محمد (2010): "الجهوة بالمغرب بين البعد السياسي والواقع المجالي"، مقال صدر ضمن مؤلف جماعي: الجهوية بالمغرب عرض ونقد و اقتراح، تنسيق محمد

الحاتمي، مركز وادي سوس للدراسات والخدمات، مطبعة الورود، إنزكان، صص 57-72.

- بنعتو محمد (2014): "الجهوية المتقدمة والموسعة بالمغرب بين البعد السياسي وشروط التنمية: حالة المجالات المعولمة"، مقال صدر ضمن مؤلف جماعي: الجهوية بالمغرب المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق دة. حاج علي ألفة ود. حزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، عدد 34، صص. 359-371.

- بوجروف سعيد (2012): "الجهة والجهوية بالمغرب: أي مشروع لأي تراب"، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، 247 ص.

- البورقادي فاطمة وكنالي آمال (1996): "تطور الجهة بالمغرب"، ورد في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية، العدد 8، صص 13-36.

- بولرباح علي (2012): "الجهوية والتنظيم الترابي-نحو جهوية متقدمة بالمغرب"، مطبعة الطوبريس للطباعة والنشر، طنجة، ط1، 159 ص.

- تروان ج.ف (2006): "المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية"، مؤلف جماعي تحت إشراف تروان جون فرانسوا، ترجمة علي آيت احمد وإدريس البوشاري، منشورات طارق، الدار البيضاء، 469 ص.

- التهامي التهامي (2014): "الجهة: من الجهوية الاقتصادية إلى الجهوية المتقدمة"، ورد في منشور الجهوية المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق حاج عالي ألفة وحزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ط1، صص 91-120.

- حسني المصطفى (2009): "إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، ج1، 229 ص.

- الرحماني حفصة (2015): "التدبير الاستراتيجي للتراب والمخططات الجماعية للتنمية أية أفاق وأية الرهانات"، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي - طنجة، 473 ص.

- العكاوي صالح (2020): " اللاتمرکز الإداري أفاق للتنمية والتكامل المجالي"، مجلة الحقوق المدنية والاقتصاد المقارن، العدد الأول، صص. 156-184.

- كومغاز إبراهيم (2010): "أي تقييم للتجربة الجهوية بالمغرب في أفق الجهوية الموسعة"، ورد في مؤلف الجهوية بالمغرب: عرض ونقد و اقتراح، تنسيق محمد الحاتمي، مركز وادي سوس للدراسات والخدمات - إنزكان، صص 27-56.

- لبكر رشيد (2003): "إعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية"، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 249 ص.

- محايين عبد القادر (2019): " الدور المفترض والدور الواقعي للمجتمع المدني في التنمية الترابية بالمغرب في ضوء السياسات الترابية الجديدة"، ورد ضمن المؤلف الجماعي: الجهوية والحكامة والتنمية الترابية، إشكالية التصور وتحديات التنزيل، تنسيق عبد الحكيم بن عاشور وأيمن فلاق، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية-القطب الجامعي آيت ملول، طباعة ونشر سوس، أكادير، صص 21-38.

- المستف صالح (1993): "الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد"، المنشورات الجامعية المغربية، ط1، 358 ص.

- ملوكي رشيد (2017): "التقطيع الجهوي ومسلسل التشكيل الترابي بالمغرب (السياقات، والوظائف والأبعاد"، مكتبة الرشد- سطات، 255 ص.

- ملوكي رشيد (2017): "الجهوية المتقدمة بالمغرب: أي دور للتقطيع الجهوي في تفعيل التنمية الترابية؟"، ورد في منشورات حوارات، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة المجلة المفصلية، عدد مزدوج 2 و3، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، صص 223-243.

- الناصري محمد (2000): "مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن"، ترجمة جلال الحكماوي، ورد ضمن كتاب التحولات الاجتماعية بالمغرب، إصدار مركز طارق بن زياد للدراسات ولأبحاث الرباط، ط1، صص 15-70.

- Ait Soussane J. et El Halaisi M. (2020), «Le rôle de la disparité régionale dans l'impact de l'aménagement du territoire sur l'attractivité des IDE dans les régions du Maroc», Revue Repères et perspectives économiques, Vol. 4, N°6, p.p. 65-94

- Bassri D. (1994), «La décentralisation au Maroc- de la commune à la région», Nathan, Paris, 276 p. ]En ligne[ <https://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=18963>
- Laghouat M. (1978), «La situation géographique et l'intégration régionale et urbaine du Nord-Est Marocain» in Urbanisation au Maghreb, ERA, 760 du C.N.R.S, Université de Tours et CIEM, Université de Poitiers, fascicule n°3, pp. 89-102.
- Lhou B. (1994) : «L'évaluation de la politique de régionalisation à travers la répartition spatiale des investissements publics », Mémoire pour l'obtention du diplôme des ESAU, INAU, 142 p.
- Rousset M. (1974): «l'aménagement du territoire et la régionalisation au Maroc », B.I.I.A.P, N°31, 490 p.
- Troin J.F (2011): «Régionalisation et mondialisation au Maroc: interférence positives ou déséquilibres accrus ?», Méditerranéen, N° 116, pp. 69-76. ]En ligne[ <http://mediterranee.revues.org/5401>
- Zair T. (2018), «Région et régionalisation avancée au Maroc – Aspect organisationnels et modes de l'action », Edition et impressions Bouregreg-Rabat, 276 p.
- Zakraoui M. (1995): «Décentralisation territoriale et développement socio-économique régional », Thèse de 3ème cycle en sciences économiques, Université Mohamed V, FSJES, Rabat-Agdal, 227 p.

#### • دراسات تخص المغرب الشرقي

- كرزازي موسى (2019)، «دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب – تريفة بركان بجهة الشرق نموذجاً»، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 502 ص.
- الصديق عبد الحق (2013)، «المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال شرق المغرب»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة رقم 33، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب وجدة، 682 ص.

- اليزيدي المصطفى (2005): "التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبات التنمية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة - تخصص جغرافية بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، 433 ص.

- برحاب عكاشة (1989)، "شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي-1873-1907"، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أطروحات ورسائل، رقم 3، 434 ص.

- بلال بوجي (2020) "المدينة المركزية والمجالات المحيطة بها: دور العلاقات في تشكيل وتطوير المجموعات العمرانية - حالة المجموعة الناضورية-" الطبعة الأولى، نشر ذاتي- وجدة، 300 ص.

- زروق حكيم (2018): "التنمية الترابية وآليات التدبير المجالي بالمدن الصغرى للشريط الحدودي بني دار-السعيدية (المجال الحدودي الشمالي الشرقي للمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة محمد الأول وجدة، 495 ص.

- زروقي الميلود (1999): "الجهوية وإعداد المجال: حالة الجهة الشرقية"، ورد في كتاب المجال الجغرافي والمجتمع المغربي المغرب الشرقي، رئيس التحرير نشوي المصطفى، العدد 4، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، صص. 29-42.

- زروقي الميلود (2022)، "الحدود وتنظيم المجال المحلي والجهوي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات 28/2022، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب وجدة، 606 ص.

- صديق عبد النور (2014): "التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهبوية: دراسة جماعتي تادارت وهوارة أولاد رحو بحوض جرسيف (إقليم جرسيف)"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة ابن طفيل القنيطرة، 497 ص.

- عون خديجة وحسن ضايض (2020) "الجهوية الموسعة بجهة الشرق بين التحديات والآفاق"، ورد في مؤلف الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية بالمغرب، تنسيق الصغير سعيد، مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، ط 1، صص. 92-109.

- لآخضري محمد (2014): "الإعداد للماء-الفلاحي بسهل تريفة: محاولة في التتبع والتقييم"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، 168 ص.

- لوي فوانو (1912): "وجدة والعمالة – منوغرافية وجدة وقبائل شرق المغرب"، ترجمة محمد الغرايب 2014، مطابع الرباط نت، الرباط، 643 ص.

- نشوي المصطفى (1999)، "التطورات السكانية بالمغرب الشرقي"، ورد ضمن كتاب المجال الجغرافي والمجتمع المغربي- خاص المغرب الشرقي، تنسيق نشوي المصطفى، العدد 4، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، صص. 5-28.

- اليزيدي المصطفى وآخرون (2014)، " البعد الجغرافي في الجهوية المتقدمة: حالة الجهة الشرقية" ورد في الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق حاج علي ألفة وحزوي محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، العدد 34، ط1، صص 223-240.

- Berriane M. et Hopfinger H. (1999), « Nador petite ville parmi les grandes », Collection des villes du monde arabe, Volume n°4, Urbama, Tours, 219 p.

- Alami Merrouni A., Elwalielalaoui F., And Others, (2018): "Large scale PV sites selection by combining GIS and analytical hierarchy process, Case study: Eastern Morocco", Article in Journal of Renewable Energy, Volume 119, p.p. 863-873. ]En ligne[ <https://doi.org/10.1016/j.renene.2017.10.044>

- Alaoui Rizq R. (1993): «Le Nord-Ouest Marocain : un modèle de régionalisation », thèse de Doctorat d'état en géographie et aménagement, Université de Metz, Faculté des lettres et science humaines, 745 p.

- Atmane I., EL Moussaoui N., And Others, (2021): "Development of an innovative cooker (Hot Plate) with photovoltaic solar energy", Article in Journal of energy storage, Volume 36, p.p. 1-13. ]En ligne[ <https://doi.org/10.1016/j.est.2021.102399>

- Azzi H. (2003), « Oujda et la frontière Algéro-Marocaine développement Urbaine et développement régional », Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, FLSH Oujda, 570 p.

- Azzi H. (2016), « Processus migratoire, revenus résidentiels et développement territoriale : une référence au cas de quelques zones

rurales du Maroc », In ALEM N. (ed.), La migration dans la région Oriental du Maroc », (Ouv. Coll.), publication de l'Université Mohamed Premier Oujda, pp 107-119.

- Bouchakour S. (2020) « Développement territorial résilient un nouveau modèle à bâtir – fenêtre sur la région de l'Oriental », Imprimerie Younes, Oujda Maroc, 110 p.

- Guitouni A. (1994), « Le Nord Est Marocain : Espoirs et réalités d'une région excentrée », Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, Université Francois-Rablais Tours, 678 p.

- Guitouni A. (1999) : «Figuig et sa place dans l'organisation régionale de l'Oriental Marocain », In Revue d'espace géographique et société Marocaine, Président de la publication : Mostafa Nachoui, N°4, p.p. 73-79.

- Hilmi A. (2008), « Le Nord de l'Oriental Marocain : une Région Frontalière », Thèse de Doctorat en Géographié, Université Francois-Rablais Tours, 337 p.

- Naggar M., Iharchine Kh. (2015) : «Pour Une Valorisation Durable Des Produits Forestiers Non Ligneux : Cas Des Facies A Romarin De L'oriental (Maroc) », XIVème Congrès Forestier Mondial, Durban, Afrique Du Sud, p.p. 1-8.

- Tag B. (1987), « Des mutations agro-pastorales à l'urbanisation dans le Maroc Oriental », thèse de Doctorat d'état en géographie et aménagement, Université de Toulouse-Le Mirail, Institut de géographie Daniel Faucher, 698 p.

- Troin J.F (1975) : «Les souks Marocains marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc », EDISUD, Aix-en-Provence, Tome I, 503 p.

- Wengler L. (1995) : «Une évolution des cultures du Paléolithique moyen en relation avec l'environnement : le cas du Maroc oriental », L'Anthropologie, Tome 99, n°1, pp 74-88.

• تقارير ومعطيات وقوانين لمؤسسات رسمية وشبه رسمية

- التعاون الوطني (2016) "التصميم المديرى لمحاربة الهشاشة بجهة الشرق" 90ص.

- الخريطة الجيولوجية لوجدة 1956، مقياس 500000/1

- الدولة المغربية الشريفة المحمدية، الجريدة الرسمية (1916)، ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل، بتاريخ 25 محرم 1335 / 21 نونبر 1916، عدد 190، الفصل الأول، الرباط، ص. 958-959.

- الظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور.

- الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص. 6625.

- الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالأقاليم والعمالات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص. 6625.

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص. 6660.

- الظهير الشريف رقم 1.59.351 بتاريخ 2 دجنبر 1959 بشأن التقسيم الإداري للمملكة، الجريدة الرسمية، عدد 2458 بتاريخ 3 جمادى الثانية 1379 (4 دجنبر 1959)، ص 3419.

- الظهير الشريف رقم 1.71.77 بتاريخ 16 يونيو 1971 المتعلق بخلق الجهات، منشور بالجريدة الرسمية، عدد 3060 بتاريخ 23 يونيو 1971.

- الظهير الشريف رقم 1.97.94 الصادر في 2 أبريل 1997 بتنفيذ القانون رقم 47-96 المتعلق بتنظيم الجهات، نشر في الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 3 أبريل 1997، ص. 556.

- اللجنة الاستشارية للجهوية (2011): "تقارير موضوعاتية - التقطيع الجهوي"، الكتاب الثاني، ص. 239.

- اللجنة الاستشارية للجهوية (2011): "دراسة عن الجهوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الكتاب الثالث، 208 ص.

- مرسوم رقم 2.08.520 صادر في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008)، بتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والقروية بالمملكة، الجريدة الرسمية عدد 5684، ص. 4261.

- مرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2015، الجريدة الرسمية عدد 6340 في 5 مارس 2015، صص. 1481-1483.

- مرسوم رقم 2.15.402، الصادر بالجريدة الرسمية في 02 يوليوز 2015، عدد 6374، ص. 6104-6136.

- مرسوم رقم 2.97.246 بتاريخ 17 غشت 1997، ج ر، عدد 4109 بتاريخ 18 غشت 1997، ص. 3275.

- المرصد الوطني للتنمية البشرية (2017) "تقرير التنمية البشرية: التفاوتات السوسيو-مجالية والتنمية البشرية مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي الجديد - خلاصة تركيبية" 33 ص. [ En ligne [www.ondh.ma](http://www.ondh.ma) ]

- المندوبية السامية للتخطيط: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى-1960-1971-1982-1994-2004-2014.

- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، مديرية إعداد التراب الوطني (2000): "المجال المغربي واقع الحال" مطبعة عكاظ، الرباط، المغرب، الطبعة الثانية، ص. 128.

- Agence pour la promotion et le développement économique et social des préfectures et provinces du nord du Maroc (1999): «Etude d'identification des potentialités économiques de la province de Taourirt », CLE-Etudes, Rabat, 162 p.

- Bureau topographique du Maroc Occidental (1914): "Maroc, carte administrative et militaire", Imp Casablanca. ]En ligne[ <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b53064797z/f1.item.r=Maroc,%20carte%20administrative%20et%20militaire.zoom>

- Centre d'étude et de recherches démographiques (CERED) (1987): «La

Dynamique démographique des centres urbains au Maroc, Rabat, pp. 36-43

- Conseil Régional de l'Oriental (2017) « Etude pour l'élaboration du programme de développement de la région de l'Oriental (PDR) 2016 -2021» Mission 1 – bilan et actualisation, B.E Valyans Consulting, 466 p.

- Décision résidentielle du 14 janvier 1924, portant création d'une nouvelle circonscription de contrôle civil, Bulletin officiel, n° :587 du 22 janvier 1924, 96 p.

- Direction de l'Aménagement du Territoire (2003) : «SDAR de l'Oriental – Synthèse », EDESA, 461p.

- Direction de l'Aménagement du Territoire (2003) : «SDAR de l'Oriental – Prospective », EDESA, 255p.

- Direction de l'aménagement du territoire- Division de l'action régionale (2010) : «Evaluation du SDAR de l'Oriental- Rapport final », 53 p.

- Direction de l'Urbanisme, Agence urbaine d'Oujda (2002), Plan d'aménagement de Taourirt Ahl Oued Za, Rapport Analyse Diagnostic, 108p.

- Direction des ports et du domaine public maritime (2015) : «La Stratégie Portuaire Nationale à l'Horizon 2030 », 62p.

- Direction des ports et du domaine public maritime (2021), « Activités des ports au Maroc 2020 », 29 p. ]En ligne[ [www.equipementtransport.gov.ma](http://www.equipementtransport.gov.ma)

- Direction générale des routes et du transport terrestre (2019), "Recueil du Trafic Routier », 242 p. ]En ligne[ <http://www.equipement.gov.ma/AR/Infrastructures-routieres/Reseau-Routier-du-Maroc/Pages/trafic-routier.aspx>

- Google Earth (2021)

- Haut-Commissariat au Plan (2020) «Annuaire Statistiques du Maroc», p.637. ]En ligne[ <https://www.hcp.ma/downloads/Annuaire-statistique->

du-Maroc-version-PDF\_t11888.html

- HCP (2018) : «Le développement socio-économique régional Niveau et disparités, 2001-2017, 81 p. ]En ligne[ [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)

- <https://www.agriculture.gov.ma/ar/region/oriental>

- <https://www.youtube.com/watch?v=VW4l68GxYME>

- Ministère de l'économie de des finances, Direction des études des prévisions financières (2017) « Profil de la croissance économique des régions », 22p. ]En ligne[ [https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2017/Profil\\_croissance\\_economique\\_regions.pdf](https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2017/Profil_croissance_economique_regions.pdf)

- Ministère de l'économie, des finances et de la réforme de l'administration (2019) : «Profils régionaux », 106p. ]En ligne[ <https://www.finances.gov.ma/Docs/depf/2019/profils-regionaux.pdf>

- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la politique de la ville. Direction de l'Aménagement du Territoire (2014), «Etude sur les investissements directs étrangers (IDE) et les avantages comparatifs des régions: synthèse», 49p. ]En ligne[ [http://www.territoires.gov.ma/%5Cimages%5CfichiersPDF%5CIDE%5Cide\\_fr.pdf](http://www.territoires.gov.ma/%5Cimages%5CfichiersPDF%5CIDE%5Cide_fr.pdf)

- Ministère de l'intérieure, Province de Taourirt, Municipalité d'El Aioun (2005): «Etude de plan d'aménagement de la commune urbaine d'El Aioun Sidi Mellouk, rapport d'analyse et de diagnostic », 146 p.

- Ministère de l'Economie Nationale et des Finances. Division de la Coordination Economique et du Plan :(1961) «Plan quinquennal 1960-1964: Le développement industriel », 505 p.

- Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement (2012) : «Stratégie Energétique Nationale : Horizon 2030 », 246 p.

- O.N.I - Mission Régionale de la basse Moulouya (1964) : «Avant-projet d'aménagement et de mise en valeur de la basse Moulouya».

- O.R.M.V.A.M –Berkane(2018) : «Monographie de l'ORMVA de la

Moulouya », 20p.

- ONDH (2017) : « Cartographie du développement local multidimensionnel – Niveau et déficit », 94 p. ]En ligne[ [www.ondh.ma](http://www.ondh.ma)

- OPENSTREETMAP (2020)

- ORMVAM (2016) : « Etude d'aménagement d'un nouveau périmètre d'irrigation d'environ 1373 Ha dans la plaine de Tafrata, Province de Taourirt », 60p.

- PNUD (2019) : « Rapport sur le développement humain 2019 », 45 p. ]En ligne[ [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hdr\\_2019\\_overview\\_-\\_french.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hdr_2019_overview_-_french.pdf)

- Schéma Régional d'Aménagement du Territoire de la Région de l'Oriental (2021), « Rapport de synthèse finale- Phase 3 », Groupement EDESAT-Sud, 275p.

- Se Solution (2015), « Projet de construction du complexe portuaire Nador West Med : Résumé du plan complet de réinstallation », 44 p. ]En ligne[ <https://www.nadorwestmed.ma>

- Service Géographique du Maroc (1928): « Maroc, carte kilométrique des routes et chemins de fer », Services géographiques de l'armée, Rabat. ]En ligne[ <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b53064825j>

## فهرس الجداول

- جدول رقم 1: تنظيم المجال المغربي قبل الفتح الإسلامي (من القرن 10 ق. م إلى أواسط القرن 8 م) ..... 62
- جدول رقم 2: تطور ساكنة مدينة الدار البيضاء ما بين سنتي 1952-1926..... 36
- جدول رقم 3: تطور هياكل عدم التركيز الإداري بالمغرب ..... 39
- جدول رقم 4: مقارنة التوزيع الجهوي لساكنته جهات المغرب السبعة بين 1971 و1994 ..... 45
- جدول رقم 5: توزيع بعض المؤشرات الاقتصادية حسب الجهات المغربية سنة 1993 بـ % ..... 47
- جدول رقم 6: معدل البطالة بالجهات المغربية بين 2001 و2017 ..... 54
- جدول رقم 7: محاولة تقييم عمل الجماعات الترابية بجهة الشرق ..... 60
- جدول رقم 8: الدراسة التقييمية للإعداد الماء-الفلاحي بسهل تريفية ..... 75
- جدول رقم 9: تطور التقسيم الجماعي بجهة الشرق ..... 79
- جدول رقم 10: التفاوتات الجهوية في مؤشر التنمية والعجز المتراكم (%) سنة 2017 ..... 86
- جدول رقم 11: تركيب لنقط القوة والضعف والفرص والتهديدات لجهة الشرق ..... 93



## فهرس الأشكال

- شكل رقم 1: المناهج المعتمدة لمعالجة إشكالية البحث ..... 18
- شكل رقم 2: الخطوات العملية المتبعة في إنجاز البحث..... 19
- شكل رقم 3: المحاور التجارية بالمغرب الأقصى في القرن السادس عشر الميلادي ..... 28
- شكل رقم 4: تطور عدد المستوطنين الأوروبيين بالمغرب ما بين 1832 إلى 1894 ..... 30
- شكل رقم 5: تركز الأنشطة الصناعية والتجارية بمحور الدار البيضاء-القنيطرة  
خلال الفترة الاستعمارية ..... 34
- شكل رقم 6: معايير التقسيم الجهوي لسنة 1997 ..... 50
- شكل رقم 7: عوامل الاختيار الجهوي الجديد (الجهوية المتقدمة) ..... 75
- شكل رقم 8: توزيع المؤسسات الصناعية حسب الجهات سنة 2018 ..... 82
- شكل رقم 9: المؤهلات ذات الأولوية للمستثمرين في اختيار مجال الاستثمار ..... 83
- (سلم التصنيف من 0 إلى 100)..... 83
- شكل رقم 10: المؤسسات الصناعية ومساهمة الجهات في الإنتاج الاقتصادي  
للمغرب سنة 2018 ..... 84
- شكل رقم 11: تدعيم الهوية الاقتصادية لأقاليم جهة الشرق للتخفيف  
من التباينات الداخلية ..... 95



## فهرس الخرائط

- 44.....خريطة رقم 1: الجهات الاقتصادية السبع والتكامل الطبيعي.....
- 51.....خريطة رقم 2: توزيع الكثافة السكانية حسب التقسيم الجهوي لسنة 1997.....
- 53.....خريطة رقم 3: تفاوت مساهمة الجهات في الإنتاج الاقتصادي الوطني سنة 2019.....
- 58.....خريطة رقم 4: توزيع الكثافة السكانية حسب التقسيم الجهوي لسنة 2015.....
- 59.....خريطة رقم 5: تراتبية المجال المغربي زمن العولمة.....
- خريطة رقم 6: تغير الحدود السياسية المغربية - الجزائرية بعد معاهدة لالة مغنية  
سنة 1845.....
- 70.....خريطة رقم 7: التقسيم الإداري للمغرب الشرقي خلال فترة الاحتلال الفرنسي  
والاسباني.....
- 72.....خريطة رقم 8: المعادن وشبكة السكك الحديدية بمنطقة الكرت الواقعة  
تحت النفوذ الاسباني.....
- 73.....خريطة رقم 9: التقسيم الإقليمي لجهة الشرق.....
- 80.....خريطة رقم 10: تباين الدينامية الاقتصادية والاجتماعية البيإقليمية بجهة الشرق.....
- 89.....خريطة رقم 11: التفاوتات البيإقليمية على مستوى التنمية بجهة الشرق سنة 2017.....
- 90.....



## فهرس المحتويات

5	مقدمة عامة .....
6	1. دوافع البحث وراهنيته .....
8	2. إشكالية البحث وفرضياته والمفاهيم المهيكله له .....
17	3. مناهج البحث وخطواته وصعوباته .....
24	ا. قراءة جيو-تاريخية في تنظيم المجال المغربي ومكوناته الأساسية .....
24	1. بنية المجال المغربي قبل الاستعمار.....
32	2. تنظيم مجالي استعماري مكرس للاختلالات الجهوية.....
	اا.منطق إعادة تشكيل التراب الوطني بعد الاستقلال: مشروع تنمية
38	جهوية أم استجابة لضغوط جيوسياسية .....
	1. أولوية التقطيعات التحت-جهوية والمخططات في معالجة
38	الاختلالات الجهوية .....
	2. التجربتان الجهويتان لـ 1971 و1997: تشخيص السيرورة
43	وسؤال الحصيلة .....
	3. الجهوية المتقدمة خيار تنموي يستهدف تحقيق التنمية الترابية
56	أم تأقلم مع العولة.....
	ا. جهة الشرق: موقع استراتيجي حدودي معزول: مسألة حكامه
65	ترابية أم أزمة حدود مجالية.....
66	1. إشكالية الموقع الجيوسياسي لجهة الشرق .....
68	2. مجال حدودي استراتيجي متطور.....
78	3. تطور التقطيعات الترابية بجهة الشرق.....

81	.....	11. و اقع الإنتاج والتنمية الترايبية بجهة الشرق
82	.....	1. ضعف الإنتاج الاقتصادي نتيجة محدودية الجاذبية
		2. الفوارق الاجتماعية والتباينات الماكرو والميكرومجالية المميزة
85	.....	لجهة الشرق
92	.....	3. نحو بناء جهة مندمجة ومنتجة
97	.....	خاتمة عامة
97	.....	1. إشكالية قدرة اللامركزية في التخفيف من التفاوتات الماكرومجالية
		2. إشكالية قدرة التقطيعات الترايبية في معالجة التحديات
98	.....	الكبرى بجهة الشرق
101	.....	لائحة المصادر والمراجع
117	.....	فهرس الجداول
119	.....	فهرس الأشكال
121	.....	فهرس الخرائط